جامعـــة محمد خيضـــر بسكـــــرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياســـة الخارجيـــة الجزائـــرية
تجاه دول المغرب العربي
تونس و المغرب نموذجا
2009/1999

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
مهدي فتاك

تحت إشراف:
د.لعجال اعجال محمد لمين

لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور حسين بوقارة	استاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر	رئيسا
الدكتور لعجال اعجال محمد لمين	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
الاستاذ الدكتور عمر فرحاتي	استاذ تعليم عالي	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
الاستاذ الدكتور حسين قادري	استاذ تعليم عالي	جامعة باتنة	عضوا ممتحنا

السنة الدراسية 2011/2010

"لَئن بَسَطت إلي يدك لتقتُلَني ما أنا بباســـط

يديَ إليك لأقتُلك إني أخافُ اللهَ ربَ العالمين"

الآية 28 من سورة المائدة

شكر وتقدير:

الشكر موصول أولا إلى الله عز وجل الذي منحنا نعمة العلم وهدانا إلى مسيرة الحق.

كما أكن الشكر و التقدير إلى المشرف على المذكرة الدكتور لعجال اعجال محمد الأمين و الذي بذل جهودا معتبرة لمساعدتي على إتمامها.

كذلك اشكر اللجنة المناقشة الدكتور عمر فرحاتي و الدكتور حسين قادري على تفضلهما بقبول مناقشة مذكرتي والأستاذ الدكتور حسين بوقارة الذي يعد فأل خير علي.

كما أبعث بشكر خاص لكل من كان لي عونا في سبيل تذليلهم للصعوبات البحثية فؤاد، حميد، أيوب، بلقاسم، الطاهر، خالد و عمي المسعود محافظ مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة.

إهـــــــــــــداء:

الى الوالدين الكريمين بما منحاه لي من دعوات و صلوات و فضل لا يمكن رده الا برؤيتهم لنا محققين لاماهم فينا ورغباتهم في مساراتنا.

أهدي جهدي لروح عمي الشهيد محمد الطاهرة الذي وهب حياته من أجل أن يحيا الوطن.

إلى الذين يتخذون من الفكر وطنا ومن الوطن قمة الأفكار، ويؤمنون أن الفكرة نبع الحياة وأن الفكر هو كل الحياة، إلى المتسلحين بالعقل المفكر والباحثين عن فسحة من حرية الفكـــر، و كلهم عزم أن يحيا الوطن، إلى قرة عين أمي أخي الدكتور علي.

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي امتلكت صيتا كبيرا على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها والوظائف التي استطاعت أن تؤديها، إلا انه ورغم هذا النجاح لم يبرز تطور كبير على طبيعة الدولة ومركزها ومكانتها الإقليمية أو الدولية.

فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحى الأحداث في المغرب العربي، ونتيجة لهذا كان الإقليم المغاربي أولى اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، إن لم نقل محورها المركزي حتى في الفترات التي كان الاهتمام يحمل بعدا عالميا،أو كان ذا بعد داخلي وهذا نظرا لأهمية المغرب العربي باعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ منه.

الأمر الذي استدعى من صانع السياسة الخارجية الجزائرية أن يبذل قصارى جهده في أن تكون السياسة الخارجية الجزائرية متوافقة والعديد من الارتباطات أهمها مبادئ السلم والتعاون ومقتضيات المصلحة الوطنية خصوصا في ظل دولة علاقتها بسلب السيادة غير بعيدة الأمد.

وتأسيسا على المنطلقات السالفة الذكر تم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

1- الإشكالية: تقتضي إدارة سياسة خارجية لدولة ما اتجاه إقليمها - دول الجوار- سواء كانت هذه السياسة ذات مضمون تعاوني أو صراعي مراعاة مقتضيات عديدة (داخلية، خارجية، تاريخية وقيمية)، وارتباطات شائكة من أهداف أولويات وآليات تؤدي في النهاية إلى بناء إستراتيجية وطنية تحدد كل المتطلبات وتبني على أساسها المرتكزات، فما مدى مراعاة هذه القواعد في صياغة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إقليمها المغاربي؟.

2- الأسئلة الفرعية: وكتوضيح للإشكالية تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة تتمثل فيمايلي:

1- كيف تصنع السياسة الخارجية للجزائر تجاه دول إقليمها المغاربي؟.

2- ما مدى نجاعة إستراتيجية التعاون الثنائي التي تبنتها الجزائر كوسيلة لبناء مغرب عربي موحد؟.

3- ما حجم الارتباط بين ما هو متاح للدولة من إمكانيات الدولة وسياستها الخارجية؟.

4- ما هي مصادر تصورات وادراكات صانع السياسة الخارجية الجزائرية حول الأدوار التي تؤديها الجزائر على المستوى المغاربي؟.

5- ما طبيعة الظروف التي نشأ وتكون فيها تصور أو إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار الجزائر على المستوى الخارجي؟.

6- ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟.

3- الفرضيات: ولما كانت معالجة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات تقتضي بناء منهجية احتمالية تبنى على طرح فرضيات علمية فانه تم طرح الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة بين متغيرين البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية الجزائرية وأداء الجزائر على الصعيد المغاربي فالتفاعل الشخصي لصانع السياسة الخارجية (الرئيس بوتفليقة) مع أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية المغاربية يعطي صورة نفسية مسبقة على طبيعة التعامل مع القضايا والأحداث المطروحة.

2- هناك علاقة بين متغيرين هما الرواسب التاريخية وأداء السياسة الخارجية فالماضي المشترك للجزائر مع دول المغرب العربي والحساسيات المتعلقة بتفاعل الأنظمة السياسية يحتلان حيز كبير في بناء إدراك صانع السياسة الخارجية الجزائرية.

3- هناك علاقة بين المتغيرين إدراك المصلحة الوطنية وصياغة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي فكلما كان الإدراك خاضعا لمنطق تشاركي كان أداء الجزائر في المغرب العربي مكرسا لمنظومة مستقبلية تؤسس لفعالية إقليمية للجزائر.

4- مجالات الدراسة :

أ- المجال الزماني: أفرزت مرحلة ما بعد الأزمة الأمنية تغيرات عديدة هيكلية وبنيوية في المنظومة التي تحكم وتحدد توجهات الدولة الجزائرية، لارتباطها الكبير بالتطورات التي كانت جارية على الصعيد العالمي والإقليمي والداخلي هذا ما أدى إلى البحث في الفترة ما بين 1999 – 2009 والمرتبطة بعهدتي الرئيس بوتفليقة نتيجة التصور الواحد والوحيد الذي سيرت به السياسة الوطنية في جميع المجالات، ولما للسياسة الخارجية من أهمية والتي أخذت الجزء الأكبر منها.

ب- المجال المكاني: إن الموقع الاستراتيجي للجزائر في الإقليم المغاربي باعتبارها منطقة القلب المركزية فيه أعطى لها من الأهمية ما يؤهلها للعب دور إقليمي كبير، لا ينحصر فقط حول المنطقة بل يمتد إلى مجالات أوسع إلا انه مرتبط بمنطقة المغرب العربي بشكل كبير، لذا فاختيار منطقة المغرب العربي اقتضته تصورات مرتبطة أساسا بمنطق جيواستراتيجي يأخذ بالمجال المغاربي الحيز المكاني الأهم في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.

5- أهداف الدراسة :

1- يعتبر موضوع السياسة الخارجية من الأهمية بمكان أن يتقيد بالضوابط العلمية نظرا لتشعب الأفكار حوله وعدم ثبات الوضع الدولي، إلا أن الاهتمام بالسياسة الخارجية الجزائرية لم يأخذ حقه الكافي من البحث والتأليف، هذا وإن كان مرتبطا بأسباب عديدة إلا أنها لم تكن تمنع من الـــذهاب قدما ولو في سبيل التراكم المعرفي الذي يتيح للباحث التحكم في أبجديات الموضوع.

2- خلقت التطورات المتسارعة في مجال البحث في ميدان السياسة الخارجية وتسخير الـــدول لمراكز بحوث خاصة ومعاهد متعددة الاختصاصات، أهمية علمية كبيرة للسياسة الخارجيـــة بحيـــث أصبح صانع السياسة الخارجية يعتمد بشكل أو بآخر على ما تتيحه هذه المراكز والمعاهد من بحـــوث وتقارير لذا ومن خلال دراستنا هذه نسعى جاهدين لتقديم تصور علمي حول صناعة وأداء السياسة الخارجية.

6- المنهج وأسلوب جمع البيانات:

المنهج: تقوم الدراسة العلمية للسياسة الخارجية على المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها، ومن المناهج التي كثر استخدامها وثبتت نجاعتها في الحقل منهج دراسة الحالة الـــذي نعتمده في دراستنا هذه كمنهج تحليلي يمكن من ضبط منهجي للدراسة.

ارتبط منهج دراسة الحالة في دراسة السياسة الخارجية بالتصور القائم على اعتبار الدولة هـــي الفاعل الوحيد، وبالتالي فدراسة الفواعل الدولية كل على حدى يؤدي إلى محاولـــة فهـــم طبيعـــة العلاقات الدولية والتفاعلات الحاصلة في النظام الدولي.

وتم استخدامه إجمالا للحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد عليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ داخل أو ما بين الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والتعاون[1]، فتوافق المنهج مـــع التحليـــل السياســـي الكمي حيث قام رومل، ويلكنفيلد، عازار وشميدت باستخدامه قصد تحديد طبيعة العلاقات المترابطة بين متغيرات السلوك الخارجي بأبعاد تتعلق بالخصائص القومية والصراع الداخلي من خـــلال جمـــع معلومات دقيقة عن متغير محدد ووضع جملة من المؤشرات والمقاييس ترتكز على مجموعة من المتغيرات من اجل اختبار وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية[2].

---

[1] محمد عبيدات، **منهجية البحث العلمي** (عمان، الجامعة الأردنية، 1999) ص 57.
[2] معتز بالله عبد الفتاح، **التحليل السياسي الامبريقي** (القاهرة، مكتبة الآداب، ط.1، 2007) ص.27

تتحدد القيمة العلمية للمنهج من خلال إعطائه السند في تزويد للباحث بالمدركات التي تدخل في تنظيم العوامل المرتبطة ببعض الظواهر المتشابكة في موضوع المشكلة[1].

يتم عرض البيانات وفقا للمنهج باستخدام كافة البيانات المرتبطة بالماضي والحاضر والتي تساعد على تفسير الظاهرة كما هي عليها في وقت إجراء الدراسة[2].

أدوات تحليل البيانات: تقتضي الإجابة عن المشكلة البحثية واختبار الفروض العلمية جمع المعطيات والبيانات الضرورية التي تؤكد أو تنفي المقولات النظرية التي تم الإقرار بها .

يعتبر أسلوب تحليل المضمون content analysis من بين الأساليب الملائمة في جمع البيانات وتحليلها لما يتيحه من قدرة على ضبط وتحديد مخرجات السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية معبر عنها في شكل أفعال وأقوال يقتضي معرفة محتواها واستنباط اتجاهاتها تحليل ما تحويه[3]، وأسلوب تحليل المضمون كما يعرفه برلسون : " أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال"[4] باعتبار السلوك الاتصالي العلني للقائمين على أداء السياسة الخارجية يعبر عن مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات، الجمل، الرموز، الصور وكافة الأساليب التعبيرية[5].

يمثل تحليل المضمون أداة هامة للكشف عن أهداف ونوايا المرسل وطريقته في التفكير وطرق استشهاده ودفاعه عن فكرته[6].

يندرج أسلوب تحليل المضمون ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي، الاحصاء والقياس وهو ما يمكن من تزويدنا بمعلومات وبيانات ومعطيات كثيرة، مما يُبعد التقديرات الذاتية ويضمن تحقيق الدقة والضبط في معالجة التعقيد الذي يميز الظاهرة موضع التحليل[7].

7- الدراسات السابقة:

انصرف البحث في الموضوع إلى عنصرين أساسيين تعلق الأول بالبحث عن الإطار النظري المناسب للدراسة والذي يمكن من فهم أفضل للموضوع، خصوصا وأن ميدان السياسة الخارجية بتشعباته وتداخل أُطر تحليله يقتضي الاهتمام بالإطار النظري بشكل كبير، وعلى هذا الأساس وبعد

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي** (عمان، مؤسسة الوراق، 2000) ص 136 .

[2] عبيدات، مرجع سابق، ص 77

[3]- Klaus Krippendoff , **content analysis M an introduction , to its methodology**(Beverly hills M sage publications ,1980) p.21

[4] شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر،دار هومة، ط2، 2005) ص 230

[5] حامد عبد الماجد، مرجع سابق، ص222

[6] عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 90

[7] عبيدات، مرجع سابق، ص 153

الاطلاع على مختلف الأُطر النظرية والتي تقع ضمن مجموعة من النظريات العلمية، ارتأينا العمل باقتراب الدور مع محاولة حصر لمجموعة الدراسات التي اهتمت بالاقتراب وكانت كتابات كال هولستي بمثابة المصدر المعتمد، تبعه مراجع تعتمد كثيرا عليه أهمها كتابات محمد السيد سليم وسفيان صخري .

فيما عُني العنصر الثاني بالسياسة الخارجية الجزائرية كواقع عملي، الذي لم يأخذ من الاهتمام الأكاديمي الشيء الكثير حيث أن جل ما كتب حولها خصوصا خلال الفترة الزمنية التي يعالج فيها الموضوع قليل، حيث كان مُنطلق الاهتمام بالموضوع من خلال البحوث التي أشرف عليها "لوي مارتيناز" luis Martinez والتي شملت دراسات حول موقف كل دولة مغاربية من العمل التكاملي المغاربي وبالأخص الدراسة المعنونة ب: "الجزائر،اتحاد المغرب العربي والتكامل الإقليمي" **l'Algérie , l'union de Maghreb arabe et intégration régionale** والتي أنجزت بالتعاون بين معهد الدراسات والبحوث الدولية بباريس Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (CERI) Paris والمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة Institut National des Etudes Stratégiques et Globales (INESG).

كما وجدت العديد من البحوث من رسائل ماجستير تناولت السياسة الخارجية الجزائرية عموما والسياسة المغاربية للجزائر ودورها على الصعيد المغاربي، فمنها من اهتمت بأثر العوامل الشخصية أو الداخلية أو الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية لكن يبقى دائما انعدام المصادر يشكل عائقا كبيرا في بناء بحوث أكاديمية جادة حول السياسة الخارجية الجزائرية مثلها مثل كل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث.

8- خطة الدراسة : ستقسم الدراسة إلى أربعة فصول كمايلي:

يحوي الفصل الأول الإطار النظري للدراسة بما يشمله من تحديد للمفاهيم التي ترتكز عليها الدراسة(السياسة الخارجية، الدور الوطني، المصلحة الوطنية، البيئة النفسية والنظام الإقليمي) وتعريف باقتراب الدور باعتباره الإطار التحليلي المعتمد في الدراسة ومن ثمة استعراض مسار تحليل السياسة الخارجية وفقا لاقتراب الدور.

أما الفصل الثاني فتناول المحددات الموضوعية التي تضبط السياسة الخارجية الجزائرية، مشتملة على سياقات أربع تشكل المحاور التي تتحكم في مسار السياسة الخارجية سواء في عمليات

صياغتها أو أدائها، بما يعطي لمحة عن حجم ماهو متاح لصانع السياسة الخارجية في استغلال الفرص التي تتيحها هاته العوامل والعقبات التي تفرضها كذلك.

أما الفصل الثالث فتناول توجهات السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من دراسة البنيـــة المؤسساتية والنفسية للأجهزة والقيادات التي تشرف على صناعة السياسة الخارجية، مـــع توضـــيح للأهداف التي برمجتها والأدوار التي أقرت القيام بها على الصعيد المغاربي عموما وتجاه تونس والمغرب خصوصا.

لننتهي في الفصل الرابع إلى محاولة حصر للسلوكيات التي قامت بها الجزائر في سبيل أداء سياستها الخارجية المغاربية انطلاقا من التركيز على دراسة حالتي المغرب وتونس لما لهما من الأهميـــة البالغة في رسم سياسة الجزائر المغاربية، مع مراعاة كذلك من جانب موضوعي مدى توافق الـــبرامج والمخططات التي سطرت مع الأداء الذي يظهر في مجموعة من السلوكيات والخطوات.

تمهيد:

تخضع عملية تحليل السياسة الخارجية لمستويات ثلاثة : وصف، تفسير، وتنبؤ نظرا لتعدد أطرها (سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، اجتماعية) وأبعادها وأولوياتها وأهدافها واختلاف مضمونها (سلمي، تعاوني، تكاملي، صراعي، عدواني، تدخلي...).

الأمر الذي يفرض منهجا تحليليا أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان اكبر المتغيرات أثرا وتحكما في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما.

ويظهر اقتراب الدور كمنهج تحليلي يعتمد على مجموعة قواعد منطقية، أدوات تحليلية ومفاهيمية ومنطق توافقي يجمع بين أطروحات أكثر من نظرية، لذا فان هذا الفصل يقوم على تقديم الإطار النظري الممثل في اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية بما يتطلبه من تعريف للاقتراب وتناول مبادئه النظرية ومجموعة المفاهيم المرتبطة به والأدوات التي تساعده على التحقق من فرضياته وجمع بيانات أدلته والإجابة على تساؤلاته، مع تناول المسار المحدد لمنهجية تحليله لعمليات السياسة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبط بها

تقتضي عملية تحليل السياسة الخارجية التركيز على مجموعة من المفاهيم لها اثـــر فعـــال في تشكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله لعب دور في توجيه مسار السياسة الخارجية والتي تتمثل في: مفهوم السياسة الخارجية، الدور الوطني، المصلحة الوطنية، البيئة النفسية، النظام الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

ارتبطت عملية تحديد تعريف واضح وشامل لمفهوم السياسة الخارجية بالمدارس المختلفـــة التي تشكل حقل علم السياسة لذلك تعددت تعاريف هذا المفهوم فمن الكتاب من يـــرى السياســـة الخارجية مرتبطة بالمصلحة الوطنية، العقلانية والقوة فيعرف السياسة الخارجية على أنها:

"صناعة نمط عقلنة لخيارات الدولة الخارجية تجاه مجالات مصنفة حســـب الأولويـــات النفعية والمصلحية "[1].

وهناك من يعرفها على أنها:

"مجموعة من التوجهـــات cluster of orientations تتـــألف مـــن مواقـــف وادراكات perceptions وقـــيم values تمليهـــا الخـــبرة التاريخيـــة historical experiences والظروف الإستراتيجية strategic circumstances التي تميـــز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات، والمتقاطعة مع مجموعة الالتزامات الخارجية"[2].

إلا أن اغلب التعاريف رأت في السياسة الخارجية ذلك النسق والنظام والبرنامج ولمخطـــط الذي تقوم به أو تنتجه الدولة على الصعيد الخارجي والذي يشمل مجموع السلوكيات والنشاطات، فمحمد السيد سليم حاول أن يعطي تعريفا دقيقا وجامعا حيث يرى في السياسة الخارجية:

---

[1] محند برقوق، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية** (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج ، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي – جيجل، أيام 5-6 نوفمبر 2007)

[2] James Rosenau **, World politics : an introduction** (New York : the free press , 1976) p.16

نقلا عن : سعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة قسنطينة ،2005) ،ص.14

"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

تعرف عملية إخضاع ظاهرة السياسة الخارجية إلى دراسة علمية بتحليل السياسة الخارجية حيث يتم من خلالها تفكيك سلوك الوحدة الدولية تجاه محيطها الخارجي بطريقة عملية تسمح بتحديد العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة، أهداف واستراتيجيات هذا السلوك، طبيعة الظاهرة وكيفية صياغتها، التطبيق الفعلي لهذا السلوك وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، فعملية التحليل تنصرف إلى تقديم وصف، تفسير ومحاولة التنبؤ بمسارها مستقبلا[2] .

ارتبطت عملية تحليل السياسة الخارجية بمنهجين في الدراسات السياسية المعاصرة، المنهج العلمي المقارن والذي ظهر فيما عرف بالسياسة الخارجية المقارنة Foreign Policy Analysis والتي تقوم عملية التحليل فيها على مقارنة المتغيرات التي تصنع السياسات، أو مقارنة السياسة الخارجية لمجموعة من الوحدات الدولية، ومنهج دراسة الحالة Case Study الذي يقوم على دراسة السياسة الخارجية لوحدة دولية ما مع التعمق بتناول احد قضاياها أو اتجاهاتها[3].

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة، ط3 ،1999) ص 11

[2] سفيان صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،ج.1، جريدة اليوم الجزائرية ،عدد. 2774 25 مارس 2007. ص 8 .

[3] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد السيد سليم واحمد بن محمد مقتي (الرياض، منشورات جامعة الملك سعود ،1989) ص ص.4-9 .

المطلب الثاني: مفهوم الدور الوطني:

يعتبر مفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية ارتبط مع الجهود العلمية لعلم الاجتماع التي تركز على علاقة الفرد داخل الوسط الاجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي حيث تظهر مكانة مفهوم الدور مركزية خصوصا مع إسهامات بارسونز والذي يعتبر مفهوم الدور ذلك :

"القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة" [1].

كما تناول بروس بيدل مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور فالدور بالنسبة إلى بيدل :

"قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"[2].

وهو هنا إذ يركز على اعتبار الدور ذو منحى إدراكي إلا انه يمنح له انتماءا متعددا يجعله يحمل في مدلوله بعدا قيميا فكريا معبرا عن حالة أو وضع معين .

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي فقد اخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي... فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[3]، إلا انه يمكن النظر إلى الدور بقدر اكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي، ف "دوران" F.C Doran يرى الدور يشمل على عدة اعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية: **"مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة**

---

[1] Bruce Biddle .and Edwin Thomas : **role theory :concepts and research** (New York .London,Sydney:willy and soons,1966) p-7

[2] ipid , p.8

[3] Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. ***International Studies Quarterly*** 14, no.3, November1970, p.233-309

"[1]، ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي.

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات[2].

يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

المطلب الثالث: مفهوم المصلحة الوطنية

مفهوم واقعي تكرس في الزمن الوستفالي، وارتبط بنشوء الدولة الحديثة ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم أخرى كالقوة والأهداف الوطنية ،حيث نجد أن المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوةمما يضمن البقاء[3]، فتضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة، والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدولة ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء كما يرى وولفرز، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة مؤسساتها السياسية وثقافتها الوطنية[4].

---

[1] Doran , C.F.Doran , **system in crisis** (Cambridge : Cambridge university press.1991) pp.30-31

[2] جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر: عبد الحليم الجلبي (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط.1، 1999) ص.399.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية**(الجزائر ،دار الخلدونية، 2007) ص .156.

[4] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي (الكويت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط.1،1985) ص ص.61-80

فالمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة هي تعبير عن مكانة الدولة في التوزيع العالمي أو الجهوي للقوة في عالم تتشابك فيه المصالح، يتناقله رجال الدولة كمفهوم دائم يضمن سلامة الأمة[1].

كذلك يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة الأخرى والتي تبرز في منحى كبير منها في أهداف الدولة، فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الإقليمي من خلال المحافظة على الكيان الإقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة[2].

يعبر الهدف العام للدولة السابق للذكر على قاعدة الهرم في سلم ماسلو المحدد لتراتبية المصلحة الوطنية لدولة ما والمشكل من خمس مراتب ثانيها يتمثل في المصالح الحيوية من خلال سعي الدولة إلى تنمية مقدراتها وإمكانياتها من القوة بما يضمن استكمال المشروع الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وزيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة، والذي يؤدي إلى انتقال المصلحة الوطنية إلى المرتبة الثالثة " الأساسية " والتي تتبلور في بروز الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والمرادفة لمفهوم التوسع. والذي يحاول تغيير الوضع القائم أو المحافظة عليه في حالة توافقه وتوجهات الدول كما يؤكده ولفرز ووجود الدولة كقوة إقليمية يؤهلها إلى المساهمة في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي يعكس قوتها ويخدم مصالحها وهنا تصبح المصلحة الوطنية "عالمية" تعمل على تأكيد قيمها ونشر تراثها الحضاري والثقافي كنموذج حضاري معبر عن قوتها.

ليأتي في قمة الهرم المصلحة الوطنية الكونية حيث كل العالم مسخر لخدمة القائد، ضمان أمنه والسهر على استقراره وخلق الأوضاع المواتية لممارسة نفوذه والتعبير عن توجهاته[3].

من خلال ما سبق نذهب إلى أن المصلحة الوطنية لدولة ما تفرضه قواعد موضوعية مرتبطة بإمكانات وقدرات الدولة لكن تعززها القدرات المرتبطة بالقيادة السياسية التي تعمل على بلورة تصور استراتيجي وشامل لتوظيف عقلاني للقوة الوطنية بما يخدم المصالح العليا للدولة.

---

[1] روي مكيردس،**مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ،تر:حسن صعب (بيروت ،المكتبة الأهلية،1961) ص 461

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**(القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991) ص ص 130-131.

[3] محند برقوق، **تحليل السياسة الخارجية** (محاضرات قدمت لطلبة ماجستير العلوم السياسية جامعة بسكرة (2009/2008

المطلب الرابع: البيئة النفسية

هي مجموعة من المتغيرات المعرفية الذهنية من عقائد وصور وادراكات وقيم تنصرف إلى العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير لدى الفرد[1]، يتحرك من خلالها سواء في قراءته للواقع أو تعامله مع البيئة الموضوعية المتسمة بالتعقيد، فهي تشكل متغيرا وسيطا بين الحوافز البيئية وسلوكيات الفرد ويشكل فيها وعي الفرد بالقضايا المرتبطة بموضوع أو موقف معين ما يعرف بالإدراك perception، وانطباعه الأولي العام عن الموضوع بالصور images والمفاهيم المكونة لتصور ما يرغب فيه بالقيم values، وتبويبه للمعلومات في شكل فئات معرفية ما يسمى بالعقائد belief وترتبط عملية تحديد اثر العوامل الشخصية في عملية صناعة وأداء السياسة الخارجية بالبيئة النفسية بما تتضمنه من ادراكات، صور وعقائد[2] (انظر الشكل رقم 01).

فتحليل ادراكات صانع السياسة الخارجية يبدأ من تحديد القضايا ويتجسد في نموذج الحافز /الاستجابة لهولستي، فالحافز واقعة من البيئة الموضوعية يتلقاها الفرد تحدث استجابة أي سلوك.، فصانع السياسة الخارجية يدرك الحافز الذي وجه إليه مما يؤدي به إلى التعبير عن نواياه في شكل سلوك[3] (انظر الشكل رقم 02).

تحليل الصور أو التصورات في تأثيرها على السياسة الخارجية يبدأ من تحديد انطباعات صانع السياسة الخارجية عن الظاهرة ويتجسد في نموذج التصورات المتبادلة Mirror-Images حيث كل طرف ينظر إلى الآخر انه عدواني ويستغل شعبه، يفتقر إلى التأييد الشعبي وغير جدير بالثقة، وينظر كل طرف لنفسه على انه محب للسلام ويحترم شعبه، يحظى بالتأييد وجدير بالثقة[4].

أما تحليل النسق العقيدي في تأثيره على السياسة الخارجية فيرتكز على تحديد درجة ثراء النسق، نمط توزيع فئات العقائد في النسق العقيدي الكلي، ومركزية العقائد وهامشيتها ومدى تأثير النسق العقيدي الوطني على النسق العقيدي لصانع السياسة الخارجية ويبرز اثر النسق العقيدي في السياسة الخارجية في بعدين هما[5]:

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق،ص 397

[2] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص 24

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 414

[4] نفس المرجع، ص 424.

[5] عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005) ص 15

1- بعد معرفي The Cognitive Element : ينتج آثارا غير مباشرة تتضح في إحداث حالة اتساق بين المعلومات أو الحوافز والنسق العقيدي من خلال مجابهة المعلومات التي تتناقض مع النسق واخذ المعلومات التي تتوافق معه .

2- بعد تفضيلي The Effective Element : الذي ينتج آثارا مباشرة أي أن العقائد تحدد سلفا الإطار العام الذي يحوي مجموعة البدائل التي يمكن المفاضلة بينها ومجموعة البدائل المستثناة من دائرة الاختيار.

المطلب الخامس: النظام الإقليمي

يستعمل مصطلح النظام الإقليمي(Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، فهو تجمع لعدد من الدول القومية المتجاورة يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، ويشكل مرحلة وسطى بين الدول القومية والنظام الدولي من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد ويعرفه إلياس الحديثي على أنه:

"مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد"[1].

يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها ب" السياسة الإقليمية" (Regional policy) التي تعرف على أنها :

"السلوك السياسي الذي، يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية وضمن إطار التفاعل الإقليمي"[2].

يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى صراعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، وذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت ،دار الكتاب العربي، ط.1،1985) ص 57

[2] ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة

في : جميل مطر محررا، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996) ص ص .262-263 .

في ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، والأسس التي تستند إليها، ومدى ا لاستقرار الذي يســـتند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين دول الإقليم من جهة، وبين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى[1]

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** (القاهرة،مركز الدراسات السياسية ،2002)، ص 60

المبحث الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: ماهية اقتراب الدور

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية ،حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية[1].

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بادوار في المجتمع، ويصف **"بروس بيدل" Bruce biddle** نظرية الدور :

"بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها"[2].

نظرا لتنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الاجتماع فقد اشتملت على عدة مداخل تحليلية شملها بيدل في خمسة مداخل:

1- المدخل الوظيفي: وتفهم الأدوار على ضوئه على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية[3]

2- المدخل التفاعلي الرمزي: يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.

3- المدخل البنيوي: يركز على البنى المجتمعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بادوار المجموعات الاجتماعية لا الأفراد.

4- المدخل التنظيمي: يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقا للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.

5- المدخل المعرفي: وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي.

---

[1] سفيان صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،مرجع سابق، ص 8 .

[2] Biddle , opcit , p-9

[3] Andreas Bartels mark may:" **functional role theories of representation and content with a case study from spatial cognition (explanation :** http://www.springerlink.com springer-verleg.2008) in

مع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية ، حيث قام كال هولستي Kal Holsti بكتابة مقال عام 1970 بعنوان :" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" ""National role conception in the study of foreign policy وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لادوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف[1].

كما تناول نفس الموضوع ستيفن وولكر S.WALKER بمقاله المعنون ب :" تصورات الدور القومي والنتائج النسقية " "National role conception and systemic outcomes" و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية "**لمناصب**" دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية[2].

ليبقى اهتمام الباحث ستيفن ولكر بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987بعنوان نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية " Role theory and foreign policy analysis "[3] وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1- ماهي مصادر تصورات وادراكات صناع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

2-ما طبيعة الظروف التي نشا وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

3- ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

---

[1] صخري، مرجع سابق، ص.8.

[2] Naomi Bailin , Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions , ***International Studies Quarterly***, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980), pp. 532-554

[3]Sofiane sekhri , the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries, **African journal of political science and international relations** vol.3 (10) pp.423-432, October 2009

4- مامدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟[1]

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية [2]. وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وادراكات صانع القرار وليس نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية[3]،خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية وهنا تظهر مقولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينما يقول :

"أتصور دائما انه في هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثا دون جدوى عن بطل يلعبه ... إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور"[4].

---

[1] صخري، مرجع سابق، ص.8

[2] عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2007) ص.35 .

[3] بهجت قرني وعلي الدين هلال ،**السياسات الخارجية للدول العربية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002) ص 30

[4] محند برقوق، **تحليل السياسة الخارجية** مرجع سابق، ص16

المطلب الثاني : ادوار السياسة الخارجية

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في :

I -الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة[1]:

تبرز في دور المستقل النشيط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

1- المستقل النشيط Active Indepandent :يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء .

2- صانع التنمية الداخلية: يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.

3- حامي السيادة: يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللااستقرار وفقدان الإحساس بالأمن[2].

II – الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام :

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها[3]:

1- المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر Leberation Supporter : تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من اجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دن التزام رسمي واضح.

---

[1] سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق ص 50-53 .

[2] Ulrich Krotz , **National Role Conceptions and Foreign Policies:**

France and Germany Compared , (Harvard University : Minda de Gunzburg Center for European Studies,2000) p.5-6

[3] صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،ج.2، جريدة اليوم الجزائرية،عدد. 2776 27 مارس 2007.

2- الوسيط Mediator : إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

3- صانع السلام Peace Maker :تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام[1].

4- المساعد على التنمية Developer:فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية[2].

5- الموازن الدولي Balancer International يتصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الاقليمي او الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية الا عندما يتهدد التوازن.

III – الأدوار الاقليمية :

ترتبط بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل او في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى:

1- الحليف المخلص Faith Fullally :يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2- **الزعيم أو القائد الإقليمي regional leader** :يحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة .

3- المدافع الإقليمي regional protector :يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4- قائد التكامل الإقليمي :يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

---

[1] محمد السيد سليم، ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، **السياسة الدولية**، عدد 164، يوليو 2002، ص ص 15-31.

[2] Sofiane Sekhri , opcit , p.425

5- نموذج الهيمنة الإقليمية Regional hegemony_: [1]ينسب هذا النموذج الى دفيد مايرز الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله:

أ- المهيمن الإقليمي Regional Hegomonos : تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.

ب- المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegomonos: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي .

ت- المهيمن المحتمل Patential Hegomonos : وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي[2].

ث- المساوم Bargaine: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني...

ح- الموازن: يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة على عدة أبعاد أهمها :

1- يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها.

2- يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية.

3- نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية[3].

كما يتسم دور الدولة بخصائص جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار[4]:

---

[1] دندان ،مرجع سابق ،ص ص 37-40

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** (القاهرة،مركز الدراسات السياسية ،2002) ص51

[3] Holsti, op.cit, p.236

[4] سليم، ثورة يوليو، مرجع سابق ،ص17 .

1- أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على ارض الواقع عن طريق الممارسة.

2- مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

3- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها.

4- من الممكن أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي)

5- تتفاوت درجة الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة" التدخل" في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.

6- يجب أن اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل.

المبحث الثالث: مسار السياسة الخارجية

يتطلب تحليل السياسة الخارجية جملة من الخطوات تكون في شكل مسار يتحدد من خلاله وبشكل ترتيبي التفسير الدقيق لعملية صنع وأداء السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي في النهاية محصلة تفاعل جملة من المتغيرات الهيكلية والنفسية والمادية يظهر أثرها في ادراكات صانع السياسة الخارجية وفي سلوكيات من يقوم بتنفيذها.

لذا فمسار السياسة الخارجية وفق اقتراب الدور ينطوي على ثلاث مراحل، أولاها تحديد المتغيرات التي تضبط السياسة الخارجية لدولة ما وفهم كيفية تأثيرها وتعرف هذه الخطوة بسياق السياسة الخارجية ، ثانيها هيكل صنع السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المتوخى تحقيقها ويعرف بتوجه السياسة الخارجية، ثالثها دراسة سلوك السياسة الخارجية بما يتضمنه من طبيعة العلاقات السلوكيات والأدوات التي يستخدمها من يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الأول: سياق السياسة الخارجية

يتأثر صانع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والظروف تتحكم في تصور قائمة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي عملية تطبيق الأدوار عمليا، فحسب وولفرز السلوك السياسي الخارجي هو في الأخير محصلة ضغوطات متأتية من البيئة[1] وهذه الضغوطات والعوامل والظروف والحوافز والمتأتية من مصادر عديدة بعضها موضوعي : داخلية، خارجية، وبعضها معنوي :تاريخية، قيمية تعرف بسياق السياسة الخارجية[2].

أولى هذه المصادر المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية، فالسياسة الخارجية إنما هي انعكاس للبيئة الداخلية[3]، بما تشمله من إمكانيات متاحة وقدرات كامنة وروابط فاعلة.

ثاني هذه المصادر ما يتعلق بالبيئة الدولية بما تتيحه من فرص وما تفرضه من ضغوطات ،تهديدات والتزامات، وما تقرره من مكانة للدولة في هيكل النظام الدولي[4].

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف ،مرجع سابق، ص. 79

[2] محمد شلبي، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة بسكرة، 2009)

[3] سعيد ملاح، مرجع سابق، ص. أ

[4] بدر عبد العالي، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، **السياسة الدولية**، ع 153، جويلية 2003، ص ص 16-23 .

ثالث هذه المصادر يرتبط بالتاريخ السياسي للدولة، فالسياسة الخارجية تتعامل باستمرار مع التاريخ في حوارها مع هذا أو ذاك، مع هذه الظاهرة أو تلك[1].

آخر المصادر ما يشمله السياق القيمي من مبادئ تتبناها الدولة وأعراف يفرضها النسق العقيدي الوطني كقواعد تكون بمثابة الضابط الذي يوجه السياسة الخارجية للدولة والذي تكتسب من خلاله سمعتها ومصداقيتها[2].

فالسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية على اختلافها والتي ترتبط من ناحية بادراكات صانع السياسة الخارجية لحجم وكيفية تأثيرها، وبدرجة تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية حين تنفيذها من ناحية أخرى.

فالسياق يحدد الوضعية الذي يتخذ في إطارها عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية، ويقدم لنا تقنية لقياس النجاح والفشل الذي يكتنف عملية السياسة الخارجية لدولة ما[3]، فهو ينتج أثرها بشكل تفاعلي حركي والشكل رقم 03 يوضح ذلك (انظر الملاحق).

المطلب الثاني: توجه السياسة الخارجية

يعتبر إدراك الدور عبارة عن خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية أثناء التعامل مع الملفات الخارجية[4]، فالعملية الإدراكية مرتبطة بشخص صانع السياسة الخارجية بما يشمله من بيئة نفسية يعبر عنها في الصور والادراكات والنسق العقيدي وبما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية وأداؤها[5].

إن تحليل عملية إدراك الدور أو ما يصطلح عليه بتوجه السياسة الخارجية يقتضي الاهتمام بالمتغيرات الهيكلية من بينها: البيئة المؤسساتية، وهيكل صناعة السياسة الخارجية، و تحديد طبيعة صانع السياسة الخارجية.

---

[1] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية** (بيروت، دار الجيل، 1999) ص 128

[2] Joseph Frankel , **contemporary international theory and the behavior states** (London: Oxford university press.1973) p.83

[3] - محمد شلبي، **السياسات الخارجية للدول الصغرى** (أطروحة دكتوراه، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007)ص 17.

[4] سفيان صخري، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،ج.2، جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2776 27 مارس 2007. ص 8 .

[5] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق** ص ص. 13-14

حيث أن صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية ذات النهج غير الديمقراطي ترتبط بشخصه جميع محاور العملية نظرا لما تحمله طبيعة النظام السياسي ومكانة السياسة الخارجية باعتبارها من صلاحيات الرئيس دستوريا ووظيفيا[1]، لذا فان دراسة البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية تصبح أكثر من ضرورة.

فوجود تفاوت بين الواقع كما هو كائن وبين الواقع كما يتصوره الإنسان يؤدي إلى أن يصبح السلوك الإنساني نتاج الطريقة التي يدرك بها الإنسان الواقع، مما يؤدي إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على فهم هذا الواقع، هذه الأدوات تتمثل في العقائد،الصور،القيم والادراكات، والذي يعبر عن مجموعة من الفئات المعرفية تبوب خلالها المعلومات المتأتية من البيئة بمختلف متغيراتها لتخلق منطقا ذاتيا يفسر من خلاله مواقف الفرد، تصرفاته وطبيعة تعامله مع الظواهر[2].

هذه الأدوات تكون خريطة معرفية هي مجموع توقعاته للعلاقة بين المسالك والنتائج أي بين الحوافز البيئية وبين سلوكيات السياسة الخارجية سواء من خلال إعادة إنشاء البيئة، أو بالرد على الحوافز المتأتية منها[3] .

تظهر مخرجات عملية إدراك الدور منهجيا في تحديد المصالح والأهداف وترتيب الأولويات في سياسة الدولة على المستوى الخارجي حيث نجد أن المصلحة الوطنية كما هي مدركة في ذهن صانع السياسة الخارجية هي القيمة المركزية المعرفة لمجموع المصالح الأخرى والأهداف، والمحددة لطبيعة الأدوار وفقا للمسؤوليات التي حظيت بالشرعية والمتطلبات المرتبطة بالموقف أو المجال الذي توجه نحوه السياسة الخارجية[4].

ترتبط عملية إدراك الدور بمجال السياسة الخارجية والذي يتحدد نظريا في سلوك سياسي خارجي محدد تجاه دول تقع في نفس الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة، مما يلزم بضرورة تحديد متغيرات العملية الإدراكية الخاصة بالمجال الذي تحدد سواء على مستوى المصالح،أو الأهداف،أو الأولويات أو الأدوار.

تبرز مخرجات العملية الإدراكية بالأساس في الأدوار نظرا لأنها المتغير الوسيط الذي يربط بين عملية إدراك الدور وأداء الدور المرتبط بالسلوك، فالدور الذي تؤديه الدولة يتحدد وفق قاعدتين[5]:

---

[1] محند برقوق، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية** ،مرجع سابق، ص5

[2] سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 397 - 401

[3] سليم، **التحليل السياسي الناصري**، مرجع سابق، ص 27

[4] محند برقوق، **تحليل السياسة الخارجية**،مرجع سابق، ص2

[5] C.F.Doran , opcit , pp.30-31

1- الدور المعلن من قبل الدولة declatory role: يشير إلى الهدف الذي تصبو إليه الدولة،إذ نجد أن محور التحرك المعلن في سياسة الدولة الخارجية يتضمن التقدير الذاتي للدولة لوضعها ومكانتها، ويحدد نيات الدولة في أن تكن قائدة أو تابعة في النسق الدولي تبعا لدرجة انخراطها فيه فالدور المعلن يجسد رؤية الدولة الخاصة بدورها والذي يفرض وجود حالة الاتساق لان انعدامه يؤدي إلى صعوبة في بناء تصور متناغم لدى الدول الأخرى عن الدور المتوقع للدولة.

2- الدور المنسوب من قبل الآخرين Aspired role: يرتبط بسمعة الدولة وبما تعتقده الحكومات الأخرى بشان مكانة وموضع هذه الدولة، فإسباغ ادوار معينة لدولة ما يدل على قبول الأعضاء الآخرين بهذه الأدوار والذي يضفي الشرعية عليها .

مما سبق يمكن القول أن تلك القاعدتين تشتركان في ارتباط كليهما بالأفكار، الادراكات مما يجعلهما يشكلان الدور السياسي الدولي للدولة كما هو مدرك والذي يحدد بما هو اكبر من القوة والوضعية والمكانة[1].

المطلب الثالث: سلوك السياسة الخارجية

يحدد هولستي أداء الدور أو ما يعرف بسلوك السياسة الخارجية في مجموع القرارات والمواقف والأفعال الحكومية التي يشملها السلوك السياسي الخارجي للحكومات ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والوظائف والالتزامات نحو الوحدات الدولية الأخرى[2]. ويعرفه بهجت قرني على انه تلك الأفعال المحددة والمواقف والقرارات التي تتخذها أو تتبناها الدولة في إدارة سياستها الخارجية[3].

بناء على ما سبق يمكن القول أن أداء الدور هو بمجموعة الأنشطة المتعلقة بالتطبيق الفعلي للسياسة الخارجية.

يشمل أداء الدور مجموع السلوكيات والمواقف والتصريحات التي تصدر من طرف أشخاص حكوميون مخولون بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية[4].

---

[1] احمد ثابت، مرجع سابق، ص ص. 8-21

[2] Holsti ,opcit

[3] بهجت قرني، مرجع سابق، ص 36.

[4] سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 58.

يحتل أداء الدور مكانة هامة في تحليل السياسة الخارجية باعتباره الإطار الواقعي أو العملي الذي يمكن من معرفة مدى التطابق بين ماهو معلن وماهو موجود، وكذلك مدى مراعاة صانع السياسة الخارجية وتأثره من عدمه بالحوافز أو المعوقات التي تطرحها البيئة، أضف إلى ذلك التأكد من واقعية الأهداف المسطرة خصوصا فيما يتعلق باتساقها للإمكانيات المتاحة .

دراسة أداء الدور تعتمد في عملية تحليلها مؤشرات لقياسها ودلائل توضيحها حيث يتطلب معرفة طبيعة التصرف والوسيلة "الأداة" المستخدمة في أداء مضمونه.

فمضمون السلوك السياسي الخارجي يحمل وجهين إحداهم تعاوني والأخر صراعي، فالسلوك التعاوني يحمل طبيعة تكاملية سلمية تتحدد من خلال الأقوال والأفعال وتتطلب مجموعة من الأدوات السلمية الايجابية أدناها حل النزاعات وفك الخلافات بالوسائل السلمية من حوار، تفاوض وأعلاها الوحدة والاندماج بين الدولتين، أما السلوك الصراعي فيحمل طبيعة عدوانية تهدف إلى الهيمنة، السيطرة وارضاخ الآخر والذي يكون نتاج طلب مصلحة أو استرداد حق استلب أو ذو مفهوم توسعي.

يرتبط السلوك السياسي الخارجي بثنائيتي الاستقلالية "المبادرة/رد الفعل " وشكل الأداء " جماعي/فردي" وتبرز مارجريت هيرمان العلاقة الارتباطية بين الثنائيتين في تمييزها بين أشكال متعددة للسلوك حيث نجد[1] :

1- سلوك مستقل : وهو سلوك ينطلق من المبادرة ويؤدى بشكل فردي .

2- سلوك مترابط : وهو سلوك ينطلق كرد فعل على سلوك سابق ويتم أداءه بشكل جماعي بالتعاون مع الوحدات الأخرى.

3- سلوك مختلط : ونميز فيه حالتين سلوك ينطلق من المبادرة ويتم بشكل جماعي أو سلوك ينطلق كرد فعل ويتم بشكل منفرد .

كذلك يرتبط السلوك السياسي الخارجي بنمط التدخلات والتفاعلات الناتجة من وحدات أخرى سلبية كانت أو ايجابية، مما يتطلب التجانس والوضوح، فكلما عبر السلوك عن ذات التوجه وأكد ذات المعنى زادت قدرة الدولة على التفسير والتصرف طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وكلما كان السلوك غامضا يحتمل أكثر من معنى انعدمت لقدرة على تكييف السلوك مما يؤدي إلى تجاهله[2].

---

[1] سليم، مرجع نفسه، ص ص.84-85

[2] احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، **السياسة الدولية**، عدد 171، جانفي 2008، ص ص8.-21 .

يتحدد أداء الدور بالأدوات المستخدمة في تطبيقه سواء من حيث مدى توافرها أو نجاعتها أو توافقها وطبيعة السلوك المؤدى، وتحصر هيرمان أدوات السياسة الخارجية في سبعة أدوات تتمثل في[1]:

1- الأدوات الدبلوماسية: تشمل البعثات الدبلوماسية، درجة التمثيل الدبلوماسي، تبادل الزيارات، مستوى الزائرين التفاوض التعاون الدبلوماسي (لجان مشتركة ،تنسيق مواقف، تشاور في قضايا مشتركة إقليمية أو دولية).

2- الأدوات الاقتصادية: تشمل المساعدات الاقتصادية، المعونات، المعاملات التجارية(فتح/غلق)، التعريفة الجمركية(فرض/إلغاء)، الحماية التجارية (منع دخول منتجات)، المقاطعة الاقتصادية، منح أفضلية تجارية (الدولة الأولى بالرعاية).

3- الأدوات العسكرية: تشمل مجموع القدرات العسكرية بما فيها إنشاء قوات مسلحة، تدريبها، توزيعها، استعمالها أو التهديد باستعمالها، المساعدة العسكرية، التعاون العسكري، الغزو العسكري، عقد الأحلاف، اتفاقيات الدفاع المشترك.

4- الأدوات الاستخباراتية والأمنية : تشمل التجسس، مكافحة التجسس، التخريب وجمع معلومات تتعلق بقدرات ونوايا وخطط وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى.

5- الأدوات الرمزية: تشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية والتي تستهدف بصورة أساسية نخبة المجتمع وبصورة ثانوية المجتمع ككل وتظهر في الإعلام، الروايات، المهرجانات، السينما، المجلات ...

6- الأدوات العلمية والتكنولوجية: تشمل التبادل العلمي، المساعدة الفنية، منح للطلبة، تربصات للموظفين، تكوين إطارات ...

7- الأدوات السياسة الداخلية : التي تأخذ الطابع غير الرسمي للدولة من خلال الفعاليات الوطنية من هيئات مجتمع مدني، أحزاب، تنظيمات جماهيرية، حيث تقوم بالتعبير عن مطالب أراء وتصورات النظام السياسي دون قيود التي من الممكن أن تفرض في حال القيام بها من طرف الوسائل الرسمية.

[1] سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص.90-91

خلاصة:

تبرز أهمية الإطار النظري في مسالتين تتعلق الأولى بالتبرير النظري للدراسة بما يبعد التحليل السفسطائي العشوائي سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو مونها أو كيفية التعامل مع المعطيات المتاحة و تنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة.

أما المسالة الثانية فتتعلق بان اقتراب الدور له من الأهمية في مناهج تحليل السياسة الخارجية بما يؤسس لمنهج متعدد الأصول و المرجعيات حيث يمكن من الاعتماد على كافة اطر التحليل التي ظهرت في ميدان تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية على وجه العموم، دون احتراز أو إهمال لعنصر أو متغير يساهم بشكل من الأشكال في فهم و تفسير عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية.

الفصل الثاني:

سياق السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

يلعب السياق الذي يكتنف عملية صياغة السياسة الخارجية دورا هاما في تقرير أنماط السلوك الخارجي للوحدة السياسية، كما تمثل قيم صناع السياسة الخارجية وإدراكاتهم للمواقف المختلفة، وتصوراتهم لأدوار بلدانهم القومية، ومكانتهم في النظم الدولية أدوارا معتبرة في تقرير سلوكات بلدانهم الخارجية .لذلك ينبغي النظر إليها على أنها حصيلة عوامل تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدراكية :محلية وإقليمية ودولية.

تبعا لما سبق يمكن التطرق إلى هذه العوامل التي انطلاقا من دراسة السياق التاريخي بما يمكن من حصر التفاعلات التي كان لها اثر في عملية صياغة السياسة الخارجية، ويليه السياق الدولي بما يشكل الحيز أو الفضاء التي تدور فيه الأحداث المتعلقة بالعالم الخارجي للدولة، ويشمل السياق الداخلي الخصائص القومية للوحدة السياسية، لننتهي بالسياق القيمي والذي يبرز أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة التوجهات والمعتقدات والأفكار الوطنية.

المبحث الأول: السياق التاريخي

المطلب الأول : تاريخ العلاقات الجزائرية المغاربية

لم تقم العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي من فراغ، وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أو على مستوى البيئة المغاربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي المتوسطي[1].

وقد عرفت العلاقات الجزائرية المغاربية تاريخا مشتركا ذا أمد بعيد بخصائصه الزمانية ومتغيراته المختلفة النابعة من المستويات السابق الإشارة إليها، والتي أتاحت اكتشاف عوامل الصراع وعوامل التعاون فيما يتعلق بمسار علاقة الجزائر بالمغرب وتونس، التي يكتنفها وجود حالتي الصراع والتعاون مع بعض كماهو موجود في سياق العلاقات القائمة بين أيٍّ دولتين[2].

إلا أن التركيز على العلاقات الجزائرية المغاربية ينطلق من المرحلة الاستعمارية لما لها أثر بالغ في توجيه السياسات ورسم الاستراتيجيات آنيا لدى كل دولة مغاربية، فمعركة المواجهة ضد الاستعمار الفرنسي كانت مشتركة بين الأقطار الثلاثة انطلاقا من مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، أو في المعارك المشتركة إبان ثورة التحرير كمعركة "سيدي يوسف" على الحدود الجزائرية التونسية، ومعركة "إيسيّن" على الحدود الجزائرية الليبية، وعموما كرست وحدة النضال ضد العدو الفرنسي أساسا متينا للعمل الوحدوي السياسي من خلال احتضان المغرب وتونس بعد استقلالهما للقيادات الثورية الجزائرية ودعم الثورة التحريرية بكل ما تملك خصوصا فيما يتعلق بالأسلحة والذخيرة الحربية[3].

إلى جانب هذا ما فتئت الجزائر التأكيد على الرابطة القوية التي تجمعها بدول المغرب العربي، وتكرس ذلك في جميع المواثيق والبيانات كبيان أول نوفمبر 1954، أو مؤتمر الصومام أوت1956، والقيام بإحياء الذكرى السنوية الثانية لنفي محمد الخامس إلى مدغشقر بتفجيرات

---

[1] محمد السعيد أبو العامود، العلاقات العربية العربية في النصف الثاني من القرن 20م، **السياسة الدولية**، ع.139، جانفي 2000، ص 8-28.

[2] عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995**(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر)ص.72.

[3] محمد العربي المساري، كيف تضامن المغرب وتونس مع الجزائر، **المغرب الموحد**، ع.2، ماي 2009 ص ص.36-38.

الشمال القسنطيني، وحضور مؤتمر طنجة 1958، والمكرس بصورة واضحة لآليات وبرامج العمل الوحدوي المغاربي.

لكن رغم هذا إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعارض السياسي، خصوصا مع المغرب وتونس، حيث شكلت حادثة بدئهما مفاوضات الاستقلال وإعلان استقلالهما دون التنسيق المشترك بداية التنافر السياسي ولو أن ظهوره إلى العلن لم يظهر بسبب مقتضيات الثورة والحفاظ على المكتسبات المشتركة[1].

هذا الأمر أسس لبداية الانشقاق، فرغم انعقاد مؤتمر طنجة الذي حاول وضع النقاط الأولى للوحدة المغاربية، إلا أن استقلال الجزائر عام 1962 أنهى التعامل على الأساس الحزبي وأصبح التعامل على أساس دولاتي قائما بين دول همها الأساسي ضمان سيادتها وسلامة ترابها الوطني، ومحاولة التوسع إن أمكن على حساب الأخر، والتي انتهت بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب عام 1963، مما عزز الطرح القائل بان قيام الدولة الوطنية بالمغرب العربي عامل من العوامل المعيقة لوحدة المغرب العربي[2].

لقد أدت هذه الأحداث في النهاية إلى تدهور في العلاقات الجزائرية المغاربية خصوصا بعد ظهور أزمة الصحراء الغربية وظهور سياسة المحاور، كما أن قضية الحدود أخذت أبعادا أزموية امتدت آثارها إلى الآن، سواء بفعل ترتيبات ترسيم الحدود أو بفعل حرية تنقل الأشخاص والبضائع على الحدود البرية.

كذلك فالجانب الصراعي في العلاقات الجزائرية المغاربية يعطي صورة جيدة لقراءة واقع العلاقات، فدول المغرب العربي والمتمسكة بسيادتها وسلامة ترابها الوطني في سياساتها الإقليمية والنظرة إلى الآخر من منظور "بروسي" كما وصف الرئيس بورقيبة الجزائر قائلا بأنها بروسيا المغرب العربي[3]، وضعت قواعد وشروط لسياستها تجاه بعضها تعزز التنافر أكثر مما تدعو إلى الاندماج.

إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعاون، لا بل يمكن القول أن جل ما ميز المسار الجزائري المغاربي كان الطابع التعاوني سواء من خلال وحدة العمل المسلح والسياسي أثناء الثورة والذي انتهى بمؤتمر طنجة كمكرس لوحدة المغرب العربي، أو من خلال اللجنة الاستشارية

---

[1] مصطفى عزيز، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي** (مذكرة ماجستير ،قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 1995) ص ص 17-19 .

[2] حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** (الجزائر،دار هومة،2010) ص 19.

[3] مزيان ايجر أمينة، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2007) ص.16

المغاربية برئاسة التونسي مصطفى الفيلالي، والتي انتهجت سياسة التكامل الوظيفي من خلال العمل على ربط شبكة من علاقات التعاون بين القطاعات، أو في إطار التعاون الثنائي خصوصا مع موريتانيا وتونس والتي توجت بمعاهدة الإخاء والوفاق[1].

ليتكرس التعاون بشكل واضح من خلال بناء اتحاد المغرب العربي عام 1989 كمنظمة إقليمية قائمة بين الدول، تشكل تكتلا إقليميا يسعى إلى بناء وحدة دولية واحدة في المنطقة تمكن من مواجهة التحديات الخارجية، وتواكب سير التطورات الجارية في النسق الدولي فيما يتعلق بالتكتلات الإقليمية ويظهر السوق الأوربية المشتركة آنذاك كتحدي كبير[2].

رغم أن درجة التفاؤل كانت كبيرة بنجاح الاتحاد وإمكانية تقدمه، إلا أن مجموعة من العراقيل المؤسساتية كحصر اتخاذ القرار في القمة وبالاتفاق الجماعي، والعراقيل السياسية والأمنية كالخلاف الجزائري المغربي بعد اتهام المغرب للجزائر عن مسؤوليتها في تفجيرات مراكش، أو القضية الصحراوية بين المغرب والبوليساريو، والعراقيل الاقتصادية التي نجمت عن الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوربي بدون عملية تنسيق، حيث عقدت تونس اتفاق الشراكة سنة 1994، والمغرب 1995، والجزائر2005 كل دولة على حدى مما اضعف مكانتها التفاوضية، هذا بالإضافة إلى الإحجام عن التفاوض المشترك، هذه العوامل والأحداث ساهمت في وقف المسار الوحدوي عام 1994 بطلب من المغرب[3].

---

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**(أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2007) ص285.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص **65.**

[3] نفس المرجع، ص **275.**

المطلب الثاني: دور الجزائر في إطار المغرب العربي

إن مراجعة المواثيق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغاربية الحلقة الأولى أو البعد الأول في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني.

هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء حتى وان تضاربت المصالح واختلفت السياسات.

تمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموما حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة على ضوئها تمثلت في الآتي[1]:

1- الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن جوار ووتعاون اقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر ومزدهر.

2- تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة وهذا ما يظهر جنوحها إلى وقف إطلاق النار في حرب الرمال رغم أن المغرب كان هو المعتدي[2].

3- رفض سياسة الكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في 1975.

4- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وفقا للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي "**لكل ما في حوزته أو ما تحت يده** ".

5- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن اختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها[3].

تجسدت هذه المبادئ في الأدوار التي قامت بها الجزائر والمتمثلة في:

---

[1] عز الدين بعزيز ،**سياسة الجزائر المغاربية، مرجع سابق،** ص54.
[2] رياض بوزاب،**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963-1983**(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة،2005) ص57.
[3] مزيان ايجر، مرجع سابق، ص.98

1- دور المدافع الإقليمي : ويظهر في تأكيدها إبان الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني أن الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس على الجزائر فقط وحرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي وهذا ما أكده بيان مؤتمر الصومام على أن:

"الموقف السياسي لشمال إفريقيا إنما يتميز بكون القضية الجزائرية تتداخل مع مشكلة المغرب وتونس ... والحقيقة انه إذا لم تستقل الجزائر فان استقلال المغرب وتونس يبدو نوعا من الوهم..."[1]

2- دور صانع التكامل: برز هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث، حيث نجد أن الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري، ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية ممثلة في اللجنة الاستشارية أو اتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول.

3- دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر: يظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال واسترجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار الاسباني والممثلة في القضية الصحراوية واسترجاع سبته ومليلة المغربيتين، تدعيما للسياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية أينما كانت.

إلا أن هذه الأدوار التي قامت بها الجزائر في إطار المغرب العربي قد واجهتها عدة إشكاليات يمكن اختصارها في الآتي[2]:

1- إشكالية الدولة القائد: تتلخص في وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى في النطاق الإقليمي، ويكون لها قدر ملائم من التأثير على الدول الأخرى الداخلة معها في النطاق الإقليمي، مستندة في تأدية هذا الدور إلى عوامل التفوق النسبي على بقية الأطراف من موارد القوة المختلفة أو إلى الدور التاريخي، أو ثقلها السياسي الإيديولوجي، أو من خلال زعامة كاريزمية تستطيع أن تجذب بقية الأطراف إليها وتتبع الدولة القائد أساليب عديدة للقيام بهذا الدور كالضغط أو الإغراء أو القيام بدور لعلاقات القوة في نطاق إقليمي، والواقع أن هذا الدور لم يُمكن ولن يمكن

[1] جبهة التحرير الوطني، **بيان مؤتمر الصومام**، أوت 1956، الديباجة
[2] عبد السلام قريفة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004)، ص65.

لأي دولة مغاربية مرحليا أن تؤديه نتيجة اعتبارات كثيرة داخلية إقليمية ودولية، إلا أن تونس والمغرب حاولتا أن تنسبا هذا الدور للجزائر بمفهومه السلبي القائم على السيطرة في إطار مقولة بورقيبة والحسن الثاني "الجزائر بروسيا المغرب العربي".

2- إشكالية توزيع الثروة: تطرح مسألة الثروة بأبعادها المختلفة النفطية أو المعدنية أو المائية شعورا متعارضا لدى أنظمة المغرب العربي بين أنظمة تفتقر دولها للثروة وأخرى تمتلك بما يكفيها لكي تغطي احتياجات المغرب العربي كافة اقتصادية ومعيشية الأمر الذي يمكنه من تفسير محاولات التوسع والامتداد كالمحاولة التونسية في عهد بورقيبة جنوبا لاقتطاع جزء من الصحراء الجزائرية الغنية بالثروات النفطية وشرقا باتجاه ليبيا، ومحاولات التوسع المغربية جنوبا باحتلال الصحراء الغربية وشرقا للمطالبة بتندوف وبشار، والمشاكل الحدودية الجزائرية الليبية المستمرة إلى الآن إشكالات كبيرة على المستوى المغاربي نتاجها النظرة التي بني عليها تصور هذه الدول وهي ضرورة الاستفادة من الثروة الموجودة في المغرب العربي وخصوصا الموجودة في الجزائر[1].

3- إشكالية ازدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات البينية المغاربية: تندرج هنا العلاقات التاريخية للمنطقة المغاربية خصوصا في علاقاتها مع الضفة الشمالية للمتوسط والمتميزة بطابعها التدخلي الامبريالي بشكليه الاستيطاني الاستعماري أو الاستغلالي الاقتصادي إبان الحرب الباردة أين ظهر المغرب العربي منشطرا في سياساته بين توجه اشتراكي تتزعمه الجزائر وتوجه رأسمالي تقود المغرب وتونس .

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص.92

المبحث الثاني: السياق الخارجي

المطلب الأول: مكانة الجزائر في النظام الدولي

إن التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي أدت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول حيث أنتجت بجانب الدول العديد من الوحدات الفاعلة الأخرى أثرت في مجرى العلاقات الدولية[1]، مما خلق اختلاف حول الأبعاد التي تحكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي وطبيعة توزيع القوة بين فواعله[2]، أو بمصادر التهديد التي تهدد النظام الدولي أو باتجاهات التفاعل داخل النظام، أو بمدى أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي برز فيها عالم معولم وغير امن[3].

هذا الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة بناء علاقات مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما ظهر سواء من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات والذي تجلى في تمكنها من حل الصراع الإثيوبي الاريتري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع ***الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا*** الذي أهلها لان تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى[4]، هذا بالإضافة إلى انتمائها إلى البناءات العضوية الجهوية والدولية والمنظمات البرلمانية الوظيفية والعالمية والأمم المتحدة ووكالاتها، وفعاليتها في البناءات الخاصة بالتعاون الوظيفي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التأكيد على حضورها القوي في كل الحوارات عبر الجهوية مثل: إفريقيا-الصين، العالم العربي-أمريكا اللاتينية، أوربا-إفريقيا، وضمن البناءات التفاعلية في المتوسط كالشراكة الاوورومتوسطية فالاتحاد من اجل المتوسط والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي[5].

---

[1] علي الحاج، مرجع سابق، ص65

[2] محمد ابوغزلة، مرجع سابق،ص45

[3] جون بيليس، مرجع سابق ،ص.44

[4] بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.87

[5] بوعشة، مرجع سابق، ص.17

إضافة إلى هذا فقد كان السعي الحثيث للجزائر من أجل ضمان السلم والأمن العالميين خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر تمثل في جهودها الأمنية الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي بكل مظاهره ومسبباته، حيث ساهمت في تجسيد الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب واستصدار قرار أممي يجرم عمليات تمويل الإرهاب بما يسمح بتجفيف منابعه.

كذلك قامت الجزائر بجهود مكثفة على المستوى الإقليمي تتعلق بأمن منطقة الساحل، الذي يعتبر تهديد مباشر لمنطقة المغرب العربي لذا سعت إلى إنشاء مجلس الأمن الإفريقي والعربي واستصدار اتفاقية عربية وأخرى افريقية لمكافحة الإرهاب وساهمت في بناء قوة افريقية[1].

هذا الحضور القوي للجزائر أتاح لها مكانة لا بأس بها على الصعيدين الإقليمي والدولي منذ 1999 رغم الصعوبات التي تختطها نتاج الترويج الإعلامي الذي استهدفها بمناسبة أو بدون مناسبة، الأمر الذي هيأ لها أرضية مناسبة وقابلية مطلوبة لتحقيق أهدافها بما تسمح به حدود المصلحة الوطنية وبما تقتضيه الظروف السياسية والمؤسساتية للدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة على الصعيد الدولي

تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الإقليمي[2].

يمكن حصر هذه الفرص المتاحة في متغيرات محددة تشمل ارتفاع سعر النفط، الحرب على الإرهاب، جهود التنمية الدولية خاصة في إفريقيا، المساهمة في حل النزاعات الإفريقية، الأهمية في الشأن المتوسطي خاصة ما تعلق بالوضع الأمني والاقتصادي.

إن ارتفاع سعر النفط قد أتاح للجزائر وفرة مالية افتقدتها في مراحل سابقة، إذ أن مداخيل الجزائر مكنتها من التخلص من التبعية المالية للمؤسسات المالية الدولية خصوصا فيما يتعلق بالمديونية، وأصبحت محل اهتمام الشركات والمؤسسات الدولية الاقتصادية والتجارية الكبرى،هذه الوضعية مكنت الجزائر من تنظيم مؤتمرات دولية كبرى عربية افريقية متوسطية وعالمية (الندوة العالمية للغاز)،

[1] برقوق، **التهديدات الأمنية**، مرجع سابق، ص.10
[2] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص.93

وتسديد اشتراكاتها السنوية في المؤسسات الإقليمية والدولية، ومساهماتها في إنشاء العديد من الصناديق التنموية والتضامنية الإفريقية والعربية.

كما كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما شهدته من حالة استنكار دولي شديدة مهدت لإعلان الحرب الدولية على الإرهاب، الأثر الكبير في دخول الجزائر كشريك أساسي في هذه الحرب نتيجة خبرتها الكبيرة في مواجهته طيلة فترة التسعينات من القرن الماضي[1].

أما بالنسبة للحملة الدولية التي خلفتها الاضطرابات الموجودة في إفريقيا سواء فيما يتعلق بانتشار المجاعة والأوبئة أو فيما يتعلق بالنزاعات الاثنية والعرقية والحدودية المثارة هناك، فقد مكنت الجزائر رفقة بعض الدول الإفريقية كنيجيريا وجنوب إفريقيا من حضور دولي مكثف كقمم مجموعة الثمانية G8 أو قمة قلان ايقلز باسكتلندا التي تتعلق بمسح ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا[2]، أو فيما يتعلق بإنشائها للمبادرة الجديدة للشراكة من اجل إفريقيا والتي حملت لواءها في المحافل الدولية الاقتصادية والسياسية من خلال مؤتمر دافوس، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي أدى إلى قدرات تفاوضية مع المؤسسات الدولية بشكل اكبر[3].

تعززت كذلك مساهمة الجزائر في حل النزاعات الإفريقية سواء بالوسائل المؤسساتية كإنشاء مجلس الأمن الإفريقي، تطوير أجهزة الاتحاد الإفريقي، لجنة الحكماء، بناء قوة افريقية أو بالوسائل السياسية كالقيام بالوساطة في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا والتي توجت بإمضاء اتفاق وقف إطلاق النار وفتح باب المفاوضات بين الدولتين، إضافة إلى جهودها العملياتية في منطقة الساحل من خلال وقفها للنزاع في مالي بين الحكومة المالية والحركة من اجل المساواة والديمقراطية والتي مكنتها من تحقيق انجازات تعلقت باستصدار قرارات ومواثيق إقليمية فيما يتعلق بقضايا ذات الاهتمام كالقضية الصحراوية أو الإرهاب الدولي.

ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الأبعاد الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية (خزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا) ولأهميتها في الإستراتيجية

---

[1] محند برقوق، مرجع سابق، ص.11

[2] برقوق، **التهديدات الأمنية**، مرجع سابق، ص12

[3] بوعشة، مرجع سابق، ص 59

الأوربية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الأكثر إمكانيات وقدرات[1]، والبلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين وأوربا وإفريقيا جنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية[2].

المطلب الثالث : التهديدات والضغوطات التي تواجه الجزائر

أدى ظهور معطيات جديدة في البيئة الأمنية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث برزت تهديدات أمنية جديدة نتاج تراجع التهديدات العسكرية وأفول الخطر الشيوعي، إلى أثر كبير على الجزائر باعتبار أن أبعاد هذه التهديدات الجديدة ارتبطت بالتحولات الكبيرة الجارية في البيئة الدولية والتي حاولت تكريس نمط الرفاهية الاقتصادية الغربية[3].

لكن إذا ما استثنينا الصورة الأمنية الغربية تجاه دول العالم الثالث وحصره للجنوب باعتباره كمصدر للتهديد نتاج استمرار النزاعات في العالم الثالث والذي تكرس بفعل غياب دور القوى العظمى، سباق التسلح بين دوله، فشل ديمقراطي، فقر، هجرة، مخدرات، إسلام، مشاكل حدودية، صراعات أثنية عرقية سلطوية اقتصادية.

فمشاكل التنمية الاقتصادية والبشرية وانخفاض النمو الاقتصادي ونقص رأس المال على المستوى العالمي أصبحت تشكل تهديدا لواقع العلاقات الدولية وكذلك شيوع مفهوم التدخل الإنساني الدولي والولاية القضائية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات كلها فواعل أو مؤشرات لابد أن تؤخذ في حصر التهديدات التي تواجه الجزائر مباشرة أو تشكل ضغوطا تحد من هامش التحرك للسياسة الخارجية الجزائرية[4].

بالإضافة إلى هذا تقع الجزائر كدولة من الدول النامية في مصف الدول المستهدفة بشكل سلبي لآليات العولمة بكل ما تطرحه من تصورات قيمية وأدوات عملية للسيطرة والهيمنة العالميتين من طرف قوى امتلكت من القوة المعرفية والعسكرية والثقافية والإيديولوجية والإعلامية والسياسية

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005) ص.15

[2] نفس المرجع ،ص17

[3] علي الحاج، مرجع سابق، ص.56

[4] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة** (الجزائر،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع،2008) ص.28

والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل مواجهتها أشبه بالمستحيل وخصوصا في ظل انعدام تصور شامل وبناء يواكب التطورات الحاصلة في عالم يتسم بالتغير وسرعة الحركة في دواليبه[1].

فتدفق المعلومات الحاسوبية والتحويلات المالية الالكترونية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية أدى إلى حالة انكشاف استراتيجي للجزائر مما يصعب القدرة على التحكم في المجتمع وضبط سياسة صارمة تواكب مسار النظام السياسي وتوجهاته.

سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الحاكمة للاقتصاد العالمي خصوصا في مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ممثلا في صندوق النقد الدولي البنك العالمي للنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة التي تتحكم في دواليب الحياة المالية والاقتصادية والتجارية العالمية[2].

إلا أن التهديدات الأكثر خطورة والتي تحد من فعالية الجزائر في المغرب العربي هي ذات طبيعة سياسية وأمنية أكثر منها عاملا آخر، فالتمركز الأوربي وسيطرة التصورات الفرنسية حول طبيعة العلاقات التي تنظم تحركات دول المنطقة المغاربية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي باعتبارها مجالا للنفوذ الفرنسي الخالص، وهنا يبرز الدور الفرنسي ومن وراءه الغرب في دعمه للمغرب ماليا ،سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا في حالة الاستعداء التي تتميز بها سياسته للجزائر، والتي أثرت بشكل متفاوت في إمكانية بناء تصور جزائري تجاه المنطقة حتى ولو إن معالم السياسة الخارجية تجاه المنطقة واضحة في بعدها التكاملي بما لا يطرح مجالا للشك مع الحفاظ على أمنها وسيادتها الوطنيتين.

أما المتغيرات الأمنية فقد برزت بروزا قويا بعد نهاية الحرب الباردة وامتداد الأصولية الدينية وانتشارها في الجزائر ومنطقة المغرب العربي عموما باعتبارها امتدادا للمنطقة العربية الإسلامية ومركزا حضاريا سابقا تتجسد فيه روح الفتوحات الإسلامية وترتسم حوله معالم الحضارة العربية الإسلامية في علاقاتها بالأندلس، هذه الأبعاد سمحت بالانتشار المكثف للأصولية الدينية والتي آدت إلى أزمة أمنية حادة كادت أن تعصف بالجزائر، لكن الأصولية الدينية لم يكن خطرها منحصرا حولها بل أدى ذلك إلى طرح أمر آخر يتهدد الجزائر وهو خطر التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة، والذي تم التمهيد له مبدئيا بتدخل أمني استخباراتي واسع النطاق خصوصا في الجنوب الجزائري، وانتهى بالطرح الأمريكي حول إمكانية بناء قاعدة عسكرية للقوات الأمريكية في إفريقيا

---

[1] السيد ياسين، **الإمبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمريكية** (القاهرة، مكتبة الاسرة،2004) ص.32

[2] خالد سعد زغلول حلمي، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي**(الكويت، منشورات جامعة الكويت،2005) ص.18

"الافريكوم" والتي أثارت كبيرا خصوصا للجزائر باعتبارها تهديدا امنيا مباشرا لها ناهيك عن طلب المغرب احتضانه للقاعدة الأمريكية مما يؤدي إلى حالة لا استقرار عنيف بالنسبة للجزائر[1].

ويتواكب التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة مع الوجود المكثف للشركات النفطية الأمريكية الكبرى في الصحراء الجزائرية باعتبار الجزائر شريكا نفطيا استراتيجيا للولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي[2] .

كذلك تظهر ظاهرة تُستغل بشكل لافت في السياسات العالمية للقوى الكبرى وهي ظاهرة التحرك الجماعي على المستوى العالمي من خلال ارتباطها بشرعنة الأعمال والتصرفات تجاه بعض الدول باستخدام القوة العسكرية تحت غطاء الأمم المتحدة المكرسة للشرعية الدولية مما يمنح الحجة الكافية لمشاركة دول عديدة سواء كانت كبيرة أو صغيرة[3]، وكذلك في علاقتها بسن اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة تتعلق بالجوانب والميادين الفنية كاتفاقية حظر انتشار واستعمال وصناعة الأسلحة النووية، بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، اتفاقيات حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الحكم الراشد والإصلاحات السياسية والاقتصادية[4].

المطلب الرابع: السياق السياسي الإقليمي

أثرت التغيرات السريعة والمتلاحقة والمكثفة النابعة من التفاعلات في النظام الفرعي أو ما تحت الإقليمي sous régional المغاربي، بشكل جلي في رؤية القيادة السياسية للدول المغاربية لحجم التهديدات أو الضغوط وتقديرها لمدى خطورتها وأهميتها ومدى تأثيرها عليها، حيث انتهجت كل دولة رؤية خاصة بها من حيث الأولويات في تقدير المصالح الوطنية نظرا لاختلاف نظمها السياسية، والتي بدورها أنتجت اختلاف في تقدير مضمون والأولويات المصالح المشتركة، هذه الوضعية سمحت بتواجد مجموعة من الظواهر حددت ما يعرف بالسياق الإقليمي لتحركات الدول المغاربية يمكن إجمالها عموما في الآتي:

---

[1] سيوم براون ،**وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن21** ،ترجمة:فضل جتكر(بيروت ،الحوار الثقافي،ط.1، 2004) ص.29

[2] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة بين القوة الناعمة والصلبة**(الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008) ص.13

[3] علي الحاج،مرجع سابق ،ص.63

[4] بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص59

1- توازن القوى غير المستقر: هذه الوضعية تعكس طبيعة العلاقات بين الدول المغاربية وما نتج عنها من تفاعلات خلال فترة زمنية معينة، إذ نجد على الساحة الإقليمية توازن متغير ومن ثم فالتفاعلات البينية المغاربية شهدت أنماطا متعددة لتوازن القوى، ففي بعض الفترات كان التوازن يقوم على أساس وجود قوة رئيسية تدور حولها قوى أخرى تقترب منها أو تبتعد من حيث القدرة على التأثير في طبيعة التفاعلات وتوجهاتها، إلا أن هذا النمط لم يثبت لأنه برزت مجموعة من المحددات في سياق التفاعلات لم تستطع القوة الرئيسية في نطاق توازن القوى ألا وهي الجزائر أن تلعب دور القاطرة التي تجذب إليها بقية الأطراف، وإنما استطاعت أن تجذب أطرافا وأن تبعد أطرافا أخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الاستقطاب الحاد في العلاقات البينية المغاربية بين الدولة الثورية الجزائر والدول المحافظة تونس والمغرب مما انعكس سلبا على انتظام التفاعلات المغاربية في إطار تعاوني مستقر ودائم[1].

أما النمط الثاني من أنماط توازن القوى المغاربي فهو نمط يتسم بالتعددية في توزيع عناصر القوة إما نتيجة زيادة قوة دولة ما أو تراجع قوة دولة أخرى ويمكن حصر هذا النمط زمنيا خلال فترات متعددة منذ منتصف الثمانينات وحتى أواخر التسعينات حيث أن تراجع قوة الجزائر كان عادة ما يبرز نوع من التعددية خصوصا فيما يتعلق بليبيا والمغرب، كذلك فان زيادة قوة بعض الدول ليبيا نتيجة قوة نفطية داخلية والمغرب بدعم خارجي في إطار الحرب الباردة يعدل في ميزان القوى ويجعله تعدديا[2].

2- العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى : تتفاوت أحجام الدول المغاربية وأوزانها النسبية من حيث الكم والكيف، فهناك دول كبيرة الحجم كثيرة الموارد (الجزائر ،ليبيا) وهناك دول متوسطة الحجم قليلة الموارد (المغرب) وهناك دول صغيرة الحجم قليلة الموارد (تونس،موريتانيا) والملاحظ أن الجوار الجغرافي بين الدول الكبيرة والصغيرة أو الدول الغنية والفقيرة عادة ما يؤدي إلى توتر في العلاقات نتاج إما طابع السيطرة المتخذ من القوي على الضعيف، أو نتيجة لعملية المساومة التي يستغلها الضعيف في مواجهة القوي باعتبار تمتعه بالحق التصويتي مهما كان حجمه وقوته كعضو كامل الصلاحيات سواء في الإطار الأممي أو الإقليمي، أو نتيجة لاتخاذ مواقف وأدوار يمكن عن

[1] Nicole Grimaud **, la politique extérieure de l'Algérie1962-1978(**Paris**,** Karthala,1985) p.175

[2] بوعشة، **التكامل والتنازع**،مرجع سابق ،ص28

طريقها احتمال تجنب الهيمنة المحتملة من الدول الكبرى والذي يتسبب في توتر يفتح المجال أمام ازدياد التأثير الخارجي الإقليمي والدولي على مجرى العلاقات البينية المغاربية.

3- الحساسية بالنسبة لمسألة السيادة : يلاحظ حساسية الدول المغاربية فيما بينها تجاه أي تصرف يمس السيادة من قريب أو من بعيد، أو حتى انه يتصور بأنه قد يمس السيادة سواء كان نابعا عن المستوى الرسمي أو غير الرسمي فيكفي نشر مقال في جريدة حول حادثة ما يمكن ان يُفهم بانه تدخل في الشؤون الداخلية للدولة ويصبح محرك للتوتر بين البلدين وهذا ما يمكن إرجاعه إلى حداثة الدولة وبنائها السياسي في المغرب العربي.

كذلك نتيجة وجود درجة من درجات الارتباط بين شرعية النظم المغاربية وبين نشاطها ودورها الإقليمي فاستكمال السيادة والوحدة الترابية للمغرب هي مبرر كاف لموقفها العدواني من الجزائر[1]، ذلك فدعم الجزائر للقضية الصحراوية مرتبط بمبدأ يحقق الإجماع الوطني مما يمنح شرعية للنظام السياسي الجزائري في توجهاته الخارجية الداعمة للبوليساريو.

4- غياب آلية إقليمية فعالة لفض النزاعات : فرغم وجود آليات متعددة جامعة الدول العربية الاتحاد الإفريقي إلا أن فعاليتها في حل النزاعات خصوصا الحدودية منها لم تثمر سوى في الوصول إلى بعض التوافقات مثل وقف الحرب الجزائرية المغربية في 1963 من طرف منظمة الوحدة الإفريقية بتكليف الملك الإثيوبي آنذاك كوسيط وبقيت القضية الصحراوية معلقة رغم أن الأمم المتحدة كلفت الاتحاد الإفريقي بتولي النزاع[2].

5- أولويات العلاقات البينية المغاربية : احتلت القضية الصحراوية أولوية واضحة في سياق العلاقات المغاربية المغاربية نتج عنها تبلور توجهات فكرية معينة بصدد هذا الموضوع وصلت بحكم التقادم الزمني إلى مرتبة المسلمات اليقينية كما نشأت في سياق العلاقات علاقات وارتباطات مصلحية لعدد من الأطراف مع ما يمكن أن يتصورا بأنهما أطراف النزاع الجزائر والمغرب، كما أن العديد من الدول المغاربية استندت إلى هذه القضية كمبرر للعديد من السياسات والقرارات التي اتخذها خصوصا الجزائر المغرب موريتانيا.

[1] علي الحاج، مرجع سابق،ص165
[2] ابوعامود ،مرجع سابق،ص.27

المبحث الثالث: السياق الداخلي

المطلب الأول: الوجود الإقليمي

تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي[1]، وخاصة أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمساحة والحدود تحدد المكانة الإقليمية للدولة، ومنه يمكن التطرق إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر (والذي يؤثر على الأصعدة المغاربية والمتوسطية والإفريقية) وقدراتها وإمكانياتها الوطنية من بشرية ومادية ونظامها السياسي.

فمن حيث المساحة تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2381741 كلم2 أي ما يعادل 19 مرة مساحة تونس، وثلث مساحة المغرب العربي، الأمر الذي مكنها من تنوع مناخي وتضاريسي كبير.

وتمتد حدود الجزائر إلى ما مقداره 7388 كلم، منها 1200 كلم حدودا بحرية، هذه المساحة منحت الجزائر عمقا استراتيجيا بـ 2400 كلم، لكن سبب لها انكشافا أمنيا جراء عدم قدرتها على التغطية الأمنية لكافة حدودها[2] وعدم تحقق معادلة توافق الكثافة السكانية والمساحة الإجمالية حيث نجد 2 نسمة/ كلم2 في بعض المناطق.

أما الموقع الاستراتيجي والذي يرتبط بمجموعة دوائر جيواستراتيجية فنلاحظ أن الجزائر يحدها شمالا البحر المتوسط،وجنوب الصحراء الكبرى وشرقا ليبيا وتونس وغربا المغرب موريتانيا ما أهلها على أن تكون لها مكانة إقليمية نظرا لموقعها حيث يمكن أن نكتشف ذلك على عدة أصعدة:

أ- الصعيد المغاربي: نظرا لامتلاك الجزائر حدودا مع كل دول المغرب العربي، هذا ما أتاح لها أن تكون حلقة ترابط ووصل إستراتيجية بين دول المغرب ومحور هام في الحراك السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي[3].

ب- الصعيد المتوسطي: إن انفتاح الجزائر على البحر المتوسط بحدود بحرية قدرها 1200 كلم على الضفة الجنوبية للمتوسط، أهلها بان تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقتها بين شمال وجنوب المتوسط[4].

---

[1] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، تر: الهيثم الأيوبي (بيروت، دار الطليعة، ط4، 2000) ص.274.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل**، جوان- ديسمبر 2005 (الجزائر،رئاسة الجمهورية، 2006).

[3] عبد السلام قريفة، مرجع سابق، ص25.

[4] Fouad Maaroufi: **Le grand Maghreb** (thèse de Maîtrise en Science politique . Université d'Ottawa, 1994) p12-15.

ج- الصعيد الإفريقي: حيث يعد شمال إفريقيا منطقة هامة بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء باعتباره الممر الذي يصل إفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا أو ما يعرف بطريق إلى "الجنة الأوروبية"[1].

هذا التواجد الإقليمي المميز للجزائر منح لها وزنا لا بأس به في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى على مر العصور سواء كممر لاستكمال الفتوحات الإسلامية، أو كقوة بحرية تجوب البحار في العهد العثماني، أو كمجال توسعي لأوروبا الاستعمارية، أو كمنطقة نفوذ إبان الحرب الباردة بين المعسكرين[2]، وكطرف أساسي في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

هذه الأهمية الجيواستراتيجية لطالما تم توظيفها في السياسة الخارجية سواء في اهتمامها بالمسائل الدولية المركزية بالنسبة للنظام العالمي، الصراع العربي الصهيوني، مناهضة الاستعمار، السلم والتنمية في إفريقيا، العلاقة شمال- جنوب، العلاقة جنوب جنوب، الإرهاب الدولي أو في انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية: اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، حركة عدم الانحياز، إفريقيا – أوروبا، الأمم المتحدة، وتنظيماتها الفرعية وفي سعيها لضمان أمن واستقرار وتنمية العديد من الحوافز الجغرافية والجيوسياسية، المغرب العربي في إطار اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية، إفريقيا من خلال المساهمة مع بعض الدول الإفريقية في فعاليات عديدة NEPAD، تمثيل إفريقيا في G8، بناء قوة عسكرية لحفظ السلام ومشكلة الصحراء الغربية، المنظمة الإفريقية لمكافحة الإرهاب مجلس السلم والأمن الإفريقي، القيام بوساطات لحل النزاعات، وعربيا من خلال الوقوف إلى جانب مع فلسطين في إطار شعار "مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".

المطلب الثاني : القدرات والإمكانيات الوطنية المتاحة

تشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، فقطاع الطاقة يعتبر مصدرا

[1] إبراهيم عليوي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002) ص18.

[2] لعجال اعجال محمد أمين، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2007)، ص 55- 58.

للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز وتصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90%[1] وبطاقات إنتاجية تقدر ب:

1- النفط: تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، وذلك بعد ليبيا، إذ يقدر إنتاج الجزائر ب 1.4 مليون برميل يوميا،و بقدرة تكريرية تبلغ 264 ألف برميل يوميا، ويبلغ احتياطي البترول 12.3مليار برميل بما يمثل 05. 1 % من الاحتياطي العالمي سنة 2008[2].

2- الغاز الطبيعي: حيث يبلغ الإنتاج السنوي للجزائر حوالي 62 مليار متر مكعب[3]، وباحتياطي يقدر بأكثر من 4504 مليار متر مكعب بنسبة 2.54% من الاحتياطي العالمي وفقا لإحصائيات سنة 2008[4].

كما تعد القدرات البشرية الجزائرية من أكفا الإطارات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء استراتيجيات ومشاريع ذات آفاق كبرى، فالتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الذي يمكن من تحسين أداء الدولة خارج حدودها لا يتأتى إلى بوجود كفاءات تقود منظومة التطور وتحسين الأداء الوطني[5].

والجزائر تزخر بكفاءات في جميع المجالات والتخصصات، فالجامعة الجزائرية استطاعت وخلال فترات وجيزة من بناء منظومة معرفية سمحت بتكوين وتدريب إطارات وكفاءات كان بالإمكان في حالة استغلالها في بناء مشروع وطني استراتيجي يحدد معالم الجزائر المستقبلية وتوجهاتها في ظل بيئة دولية متغيرة.

إذا ما حاولنا حصر هذه الثروة البشرية نجد أن عدد حاملي الشهادات كل سنة يبلغ حوالي 90 ألف متخرج للعام الدراسي 2004/2003، ويبلغ تعداد طلبة ما بعد التدرج(طور ماجستير،دكتوراه) أزيد من 33 ألف خلال نفس الموسم الدراسي، ناهيك عن الكفاءات المتواجدة خارج ارض الوطن فنجد 15790 إطار في مختلف التخصصات في فرنسا لوحدها[6].

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة**(الأمم المتحدة ،نيويورك،2009)ص10.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الإحصائي السنوي** 2009، ص13

[3] محمد كتوش،بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،عدد2، ص ص. 153-171 (جامعة الشلف،2005).

[4] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق،ص17

[5] عمر صخري، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية، مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 43-44، صيف وخريف 200، ص ص.216-238

[6] غزال يزيد،عولمة إدارة الموارد البشرية وأثرها على هجرة الأدمغة في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2005) ص.126

المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري

أخذت مسألة الدولة الوطنية في الفكر السياسي العربي الاهتمام الكبير من الدراسة والتأليف، ولعل السبب يعود إلى حداثة المفهوم ليس كوجود وإنما كطبيعة فالإشكال تمحور حول الدورة الوظيفية، السلطة السياسية الشرعية، الديمقراطية[1].

كانت نهضة محمد علي قائمة على بناء جيش قوي، تطوير أنظمة المعرفة والتعليم، إيجاد موارد مالية، تنظيم المجال الاقتصادي وهذا ما نراه في دولة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة[2].

في وسط هذا الزخم ظلت الدولة الوطنية لدى أغلب المفكرين عامل تفكك أكثر منه عامل بناء ونهضة وحداثة، طغيان هذه المسائل على الفكر السياسي واكبه تعزيز قدرة الدولة الوطنية لنفوذها واكتسابها لشرعية تعددت مرجعياتها من الثورية إلى الوطنية، إلى التنموية[3].

مما سبق يمكن القول أن طبيعة النظم العربية ومنها المغاربية على الخصوص قد تأثرت بحالة عدم الاستقرار وعدم ثبات ركائز الدولة الوطنية بشكل كافي، وهذا ما يمكن أن نلاحظه على طبيعة النظام السياسي الجزائري والذي اثر هو أيضا ببنية المجتمع التقليدي عبر آلية الولاء.

ذلك أن تشريح بنية المجتمع التقليدي ودراسة مسألة الولاء مهمة، حيث يبرز مفهوم الشرعية التعاقدية التي تقول بأحقية الخلافة فيمن حصلت لهم البيعة والتي عن طريقها يمكن تحديد علاقة الدولة بالمجتمع[4].

وتاريخيا ثبت أن بنية الدولة في المغرب الوسيط تتميز بعدم الاستقرار المتواصل نتيجة لمتغيرات عديدة أهمها:

- التحول المتواصل للنخب على قاعدة القبائل في إطار الدورة التاريخية الخلدونية.
- أولوية الروابط الروحية والعشائرية الشاملة وقدرتها على تحويل عملية الولاء.

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، 2005)، ص 107.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص7.

[3] علي أومليل، **الإصلاحات العربية والدولة الوطنية** (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1985)، ص206.

[4] Marcel Emerit:« **Au début du 19eme siècle : les tribus privilégier en Algérie** », Annales E.S.C, vol 21 Janvier 1966, PP 44-58.

نقلا عن عبد الباقي الهر ماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999) ص29.

– الدعوة الدينية والمتمثلة في الإسلام التقليدي وقدرتها على إرساء نظام الحكم وهنا يقول مارسيل أمريت Marcel Emerit:"**إن الجيش الفرنسي وقوامه أربعمائة ألف جندي والذي يتمتع بتفوق شديد العتاد لم يحقق النتائج المأمولة التي حققها الأتراك بـ 3661 رجلا**"[1].

لكن تواجد الاستعمار ظهرت قطيعة كاملة بين المخزن التقليدي والدولة الجديدة نتيجة تحطيم الاستعمار للنخب القائمة وإزاحته للزعامات التقليدية الوسيطة، وإنهائه جميع الرموز المذكرة بالهوية الوطنية والقومية والدينية، وتطويره للنفوذ المركزي للدولة الذي أخذ شكل السيطرة الباتريمونيالية حيث يتخذ النسق الباتريمونيالي على الصعيد الشكلي احتكار القائد للجيش والإدارة من خلال تنميط المراتب وتنظيمها.[2]

أثرت هذه المتغيرات العديدة على بناء الدولة الجزائرية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار من خلال توظيفها حسب الحاجة، فالاعتماد على الوسائط الباتريمونيالية من جيش وإدارة استمر وأدى إلى تكوين نخب تكنوقراطية مسيطرة، وتوظيف المفاهيم التقليدية مثل الزعامة، الإسلام التقليدي، العصبية القبلية أدى إلى بروز نظام اتسم بمايلي[3]:

- نظام أوتوقراطي يحتل فيه الحاكم أو الزعيم مكانا فريدا بحيث يرتبط كل شيء بالنخبة الحاكمة (التمثيل، الفعالية والأداء).
- إشراك النخب السياسية يتم حسب قاعدة التزكية التي تنطبق على أهل الولاء الشخصي.
- طبيعة الانتخابات تأخذ طابع الاستفتاء لتقنين وتزكية القرارات المتخذة من القمة.
- قيادة الدولة لعملية تحقيق التراكم أدى إلى أنها أصبحت عاملا لإرساء علاقات سيطرة وعلاقات طبقية جديدة وبروز تكنوقراطية تفرض سيطرتها عبر إيديولوجية رمزية الثورة أو ما يعرف باحتكار الذاكرة، الحداثة والتنمية وتولى توزيع الريع النفطي المقتطع من السوق العالمية الأمر الذي أدى إلى وقوعها كنقطة اتصال وحيدة بين الداخل والخارج[4].

– إن استخدام الدولة كفاعل استراتيجي أدى إلى خلق مجموعات وهياكل التأطير لبناء نمط مشاركة محدودة ومراقبة تتمثل في أحزاب، نقابات، مجموعات وظيفية، حركات اجتماعية دينية هذا ما أدى إلى بروز النمط التعبوي والذي تم استغلاله من قبل النظام السياسي لفرض هيمنته[5].

---

[1] الهرماسي، مرجع سابق، ص20، 31، 42

[2] محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي** (بيروت، م د و ع، 1994).ص 56

[3] كمال عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي**(الدار البيضاء ،المركز الثقافي العربي،2008) ص25

[4] الهرماسي، مرجع سابق، ص 76.

[5] نفس المرجع، ص 97.

من خلال هذا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يبقى نظاما من أنظمة العالم الثالث القائمة على فرض مركزية الدولة وسلطتها في مختلف جوانب الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، وفرض مركزية القائد أو الزعيم داخل أجهزة الدولة والبناء المؤسساتي على قاعدة الولاء الشخصي وليس المؤسساتي وهذا ما أدى إلى انتفاء مؤسسات سياسية قوية.

فالحديث عن المؤسسات والبناء المؤسساتي يعد في النظام السياسي الجزائري من نافلة القول فالتطرق إلى دور المؤسسة التشريعية المتمثلة في البرلمان بغرفتيه في صناعة السياسة الخارجية ومراقبة أداءها ليس له مجال أو حضور كذلك التكلم عن مشاركة سياسية للأحزاب أو المجتمع المدني في إطار سياسة القرار الوطني انطلاقا من قاعدة الحوار الوطني من خلال منطق تشاركي ينتفي بشكل قاطع[1].

إن مركزية رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة في النظام السياسي الجزائري منصوص عليها دستوريا ومعمول بها وظيفيا رغم تعدد مصادر شرعيتها أو حلول بعضها وانتفاء بعضها حسب الحاجة ومن وقت لآخر أو وجود أزمة أو انفراج داخل النظام[2].

المطلب الرابع: الأزمة الأمنية فترة التسعينات

تشكل أحداث أكتوبر 1988 نقطة محورية في دراسة النظام السياسي الجزائري سواء من حيث البنية، أو الطبيعة أو المخرجات، نتيجة ما ترتب عليها من انفتاح سياسي من طرف النظام وتكريس للتعددية الحزبية وقيام انتخابات حرة ونزيهة[3].

لكن الفوز الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية، والكبير في الانتخابات البرلمانية فتح لها الباب للمناداة بتغييرات جذرية في الدولة والمجتمع، الأمر الذي تم مواجهته قمعيا من طرف النظام بحل البرلمان وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، استقالة الرئيس، إعلان حالة الطوارئ) إنشاء المجلس الأعلى للدولة بقيادة بوضياف، حملة اعتقالات واسعة ضد ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي قابله تشبث الجبهة بمطالبها لا بل مواجهة سيطرة الأجهزة الأمنية بوسائل عسكرية، أسلحة، عصابات، حركات تمردية سارعت بإنزال الجيش الشعبي الوطني وتدخله مما أدخل البلاد في أزمة أمنية خطيرة[4].

---

[1] بومدين بوزيد، الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية، الجزائر نموذجا، في: مجموعة مؤلفين، **الاستبداد في أنظمة الحكم العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص149.

[2] نفس المرجع، ص 174.

[3] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة** (القاهرة، دار الفجر، 2004)، ص122.

[4] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة** (مركز كارينغي للشرق الأوسط، سلسلة أوراق كارينغي، 2008)، ص3.

حيث أدت الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال عشرية التسعينات إلى تراجع كبير لقوة الجزائر نتيجة التخريب الهائل الذي لحق بالهياكل والبنى التحتية خصوصا فيما تعلق بالقطاع الاقتصادي من مصانع ومؤسسات اقتصادية، إضافة إلى خسائر بشرية كبيرة حوالي 150 ألف قتيل، ما بين 7 آلاف و10 آلاف مفقود، مليون مشرد، وأضرار مادية بلغت 20 مليار دولار[1].

هذه الوضعية أدت إلى تراجع الجزائر وإعادتها إلى نقطة الانطلاق، أي بداية بناء مؤسسات تحاول إثبات وجودها وتعزز سلطتها وتحمي نفوذها، إلا أن إفرازات الأزمة الأمنية قد حافظت على بقاء الاهتمامات المرتبطة بالمصلحة الوطنية عن طريق الحفاظ على الأمن الوطني، سلامة التراب الوطني والحفاظ على معالم السيادة الوطنية في صورتها التقليدية بدل بناء دولة قوية وإيجاد مكانة متميزة على الصعيد الدولي بعد التراجع الذي شهدته الجزائر طيلة الثمانينات[2].

إلا أنه رغم الأزمة تم الحفاظ على الطابع الديمقراطي للنظام من خلال إجراء انتخابات بصورة منتظمة وجود حياة حزبية في إطار ما تسمح به الظروف وتتوافق والإستراتيجية الوطنية للنظام[3].

أما على الصعيد الدولي فقد فرض حصار على الجزائر من أطراف عديدة إقليمية ودولية من خلال موجة الاستنكارات الشديدة في إطار سؤال "من يقتل من؟" الذي كرسته وسائل الإعلام الأجنبية والذي أدى إلى إجراء العديد من اللقاءات والمبادرات منذ عام 1994 سواء من داخل أو خارج النظام أشهرها مبادرة سانت ايجيديو في ايطاليا عام 1994[4].

استمرت آثار الأزمة لحد الآن رغم انخفاض مستوى التأثير نتاج السعي الحثيث للنظام ابتداء من 1999 بقيادة الرئيس بوتفليقة عن طريق وسائل عديدة أهمها قانون المصالحة والوئام المدني، إلا أن الإشكال الذي يبقى راسخا ومتجذرا يرتبط بسيطرة الاهتمامات الأمنية ومحاولة فرض نوع من الاستقرار الأمني بما يضمن دخول الاستثمارات الأجنبية وضمان سلامة الوطن والمواطن.

---

[1] رشيد تلمساني، **مرجع سابق**، ص5.
[2] أحمد طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية الأزمة والحل 1999/89** (الجزائر، دار الأمة، ط4، 1999) ص53.
[3] تلمساني، مرجع سابق، ص6.
[4] محمد بوعشة: السياسة الجزائرية من الرواج إلى التفكك، في : سليمان الرياشي محررا، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية** (بيروت، م د وع، ط2، 1999)، ص147.

المبحث الرابع: السياق القيمي

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية

يقتضي تحليل مبادئ السياسة الخارجية لدولة ما مراجعة المواثيق الرسمية لدولة بما تشمله من وثائق المؤسسة للدولة والدساتير والبيانات.

إذا تناولنا مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية فإن بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس دستور 1963، وميثاق 1976، ودستور 1989، ودستور 1996، تعد الوثائق الأساسية التي يمكن اعتمادها في الكشف عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية منصوص في علاقتها مع المغرب العربي انتماءا وأحداثا.

وقد كرست هذه المواثيق مجموعة من المبادئ كانت الخيط الناظم الذي يحكم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية والعامل الموجه الذي يستند عليه مؤدي السياسة الخارجية .

وتشمل مجموعة المبادئ عدة أبعاد يمكن إجمالها في:

1/ البعد الوطني الداخلي : فالسياسة الخارجية الجزائرية بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرتها ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة[1] استعادة الشخصية الوطنية رفض كافة أشكال التدخل والتخلص من القواعد الأجنبية[2] والدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة[3]وتأكيد استقلالية القرار السياسي وضمان ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون وعمال مثقفون ثوريون[4].

2/ البعد الإنتمائي : نتيجة للموقع الإستراتيجي للجزائر والذي أدى إلى تعدد مجالات انتمائها، فقد عكفت الجزائر على تأكيد انتمائها للمغرب العربي باعتبارها جزء لا يتجزء منه[5]ووضعت تحقيق

---

[1] جبهة التحرير الوطني، **بيان أول نوفمبر1954**، الأهداف.
[2] بهجت قرني، مرجع سابق ،ص 181.
[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، سياسة الجزائر الخارجية في الميثاق الوطني، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** ع2 النص الثاني 1986 ص105-118 .
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، مادة 10.
[5] نفس المرجع، الديباجة.

وحدته هدفا من أهداف الثورة التحريرية[1] حتى وإن كانت الوحدة مقتصرة على وحدة الشعوب بما يضمن مصلحتها[2].

كما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وعلى هذا الأساس تقيدت بميثاق جامعة الدول العربية وأكدت على الكفاح الموحد والمصير المشترك والإيمان بإمكانية تحقيق الوحدة العربية والعمل على تجسيد هذا الهدف من خلال السعي على تحرير الأراضي التي مازالت تحت نير الاستعمار وخاصة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اعتبرت القضية الفلسطينية شرخا في الوجدان الجزائري وهذا ماجعل الجزائر تطلق مقولتها المشهورة **"الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"**[3] وتعمل على تجسيدها على أرض الواقع.

من جهة أخرى يبرز الانتماء الإفريقي للجزائر في سياستها الخارجية سواء بانضمامها لمنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك سعيها الدؤوب لحل النزاعات الإفريقية وكذلك ضمان تنميتها عبر مشروع تنمية إفريقيا النيباد NEPAD[4] وفرض المساواة بينها وبين الغرب في إطار العلاقات شمال-جنوب.

3- البعد التحرري : نتيجة معاناة الجزائر من تجربة استعمارية قاسية وخوضها لحرب تحريرية من أجل التحرير، فقد شعرت بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة وعليه فقد قامت بدعم حركات التحرر والدعوة إلى منح الشعوب حق تقرير المصير، وتبرز الجزائر في دفاعها المستميت حول هذا الحق من خلال الدعم اللامحدود لحركات التحرر حتى أضحت تعرف "بمكة الثوار"، ولأن قضايا التحرر تراجع أمرها نتاج أفول ظاهرة الاستعمار إلا أن الجزائر لم تتوان في دعم قضايا التي مازالت عالقة خصوصا القضية الفلسطينية والصحراوية باعتبارهما قضايا تحررية، ولهذا تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو عن طريق التعاون الثنائي، أو عبر القاري، ومن جميع المستويات في دعم القضيتين بعيدا عن كل الاعتبارات المصلحية الضيقة.

4- البعد التنموي : بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها الوطني، توجهت إلى استكمال استقلالها الاقتصادي لتحقيق ما يطمح إليه الشعب من عيش رغيد وتنمية مستدامة، فعملت على بناء اقتصاد وطني قوي يمكن من مواجهة الليبرالية الاقتصادية العالمية، وهذا التوجه لم تحتفظ به لنفسها بل سعت إلى دعم كل المشاريع التنموية في الدول حديثة الاستقلال بالإضافة إلى الدعوة إلى بناء اقتصاد عالمي

---

[1] جبهة التحرير الوطني، نفس المرجع.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ميثاق1976**، مادة 87.
[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ،نفس المرجع .
[4] بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق ،ص.75

عادل وهذا التوجه لم تتنازل عنه الجزائر بل أكدت عليه حتى خلال أزمتها وتراجع حضورها الدولي حيث قامت منذ 1999 على مبادرة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD والمساهمة في تأسيس المؤسسات المالية التي تدعم التنمية في البلدان المتخلفة الإفريقية منها خصوصا.

5- البعد السلمي : يعتبر تكريس السلم الإقليمي والدولي أولوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، ولهذا عملت الجزائر على التقيد بالمواثيق الدولية، كميثاق الجامعة العربية، وميثاق الإتحاد الإفريقي، وميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي واعتبرتها كوسائط لحل النزاعات والخلافات مابين الدول والجماعات، هذا بالإضافة إلى لعب الجزائر دور الطرف الثالث أو الوسيط بصفة تصل إلى بروزها كوسيط دولي بارع تمكن من كسب الثقة من كل الأطراف الدولية، لذا فقد قامت الجزائر بأكثر من 10 عمليات وساطة وانتهت كلها بالتوصل إلى اتفاق بين المتنازعين كان آخرها النزاع الأرتيري الأثيوبي، وقبله النزاع في شمال مالي بين الحكومة المالية والحركة من أجل الديمقراطية.

6-البعد التكاملي والتعاوني : **إن** الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية[1]، ولهذا فإنها تعمل من أجل تحقيق وحدة الشمال الإفريقي بما يعود على شعوب المغرب العربي وأنظمته بالأمن والاستقرار والرخاء، وتؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية وتناضل في سبيل تجسيد هذا الهدف الذي أصبح ضرورة في عصر التجمعات الكبرى.

كذلك ما فتئ البحر الأبيض المتوسط يقوم بدور أساسي في علاقات الجزائر الخارجية منذ فجر التاريخ مع جيرانها على الضفة الشمالية، لذا نجد الجزائر قد انخرطت في علاقات تعاونية خصوصا مع بلدان الضفة الشمالية في عدة محطات منها الشراكة الجزائرية الأوروبية، مجموعة 5+5، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي وأخيرا الإتحاد من أجل المتوسط.

أما إفريقيا فقد احتلت طوال فترة الجزائر المستقلة مكانة مميزة في السياسة الخارجية الجزائرية حيث سخرت الجزائر جل اهتماماتها للتعاون مع البلدان الإفريقية ثنائيا كان مع الدول التي تتمتع باستقرار أمني وسياسي كجنوب إفريقيا ونيجيريا واللتان أبرمت الجزائر معهما 37 اتفاقية تعاون خلال فترة 1999-2009 أو من خلال الإتحاد الإفريقي أو منظمة الوحدة الإفريقية سابقا حيث تعكف الجزائر على دعم المسار التكاملي والتعاوني للإتحاد.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996** ،الديباجة

المطلب الثاني : النسق العقيدي الوطني الجزائري

تنصب دراسة النسق العقيدي الوطني للدولة الجزائرية على التركيز على نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في كشف العوامل التي تتحكم في بناء ملامح وسمات النسق العقيدي الوطني والثانية في ملامح النسق وسماته خصوصا في علاقته مع انساق عقيدية وطنية أخرى يتشابه معها ولو في طبيعة العوامل المشكلة للنسق.

I- العوامل المتحكمة في بناء ملامح وسمات النسق العقيدي الوطني:

ينبني النسق العقيدي الوطني على المعتقدات الإيديولوجية والتقاليد التاريخية والتصورات المجتمعية[1] وعليه نجد ان النسق العقيدي الوطني الجزائري قد تبلور عبر ه\ه العوامل نتيجة أحداث ومميزات عرفتها الجزائر عبر عدة عقود نوجزها في الآتي:

I-1- فترة الانقطاع الدولاتي التي عرفتها الدولة خلال الحقبة الاستعمارية حيث عمد المستعمر إلى محاولة محو الشخصية الوطنية، الأمر الذي خلف في فترة مابعد الاستقلال ضالة القدرة على الاتصال بالشعب وانخفاض درجة التعلم ومنه تفشت حالة التخلف في جميع الميادين.

I-2- الطابع المؤسساتي للدولة والمرتبط ارتباطا وثيقا بمخلفات الاستعمار والذي أدى بصفة أساسية إلى استمرار التبعية للعلاقات السياسية الاقتصادية للغرب[2].

I-3- الطابع المعياري الأخلاقي والذي يؤدي إلى نبذ العنف والصراع الدولي والتمسك بالقيم والقواعد المرتبطة بالشرعية الدولية، والتي استمدتها الجزائر من التاريخ الحضاري والقيم الدينية والتقاليد الراسخة الناتجة عن الارتباط بعمق حضاري يظهر بالنسبة إلى الجزائر في الحضارة العربية الإسلامية وبطولات الأجداد الأمازيغ ماسينيسا، يوغرطه وحنبعل...[3] .

I-4- تأثير كتابات ومحفوظات الفلاسفة والعلماء القدامى أبناء الحضارة والبلاد الواحدة والتي تظهر منها كتابات علماء التصوف والطرق الصوفية كمرتكز أساسي في فهم بعض التوجهات الخاصة بصناع القرار وشخصياتهم.

II- ملامح النسق العقيدي وسماته:

تبرز سمات وملامح النسق العقيدي الوطني الجزائري من خلال مسائل شكلت محور النقاش الأكاديمي والمجتمعي تشمل مسألة الهوية، مسألة الولاء، مسألة المكانة.

---

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** ترجمة: محمد السيد السليم(الرياض، جامعة الملك فهد، 1998) ص. 107

[2] نفس المرجع، ص.112

[3] نفس المرجع، ص.120

II–أ/ مسألة الهوية : وترتبط قضية الهوية لدى المجتمع الجزائري باعتبارها موضوع صراع بين التوجهات السياسية والاجتماعية و الفكرية المشكلة للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية الجزائرية، حيث أن مصلحة كل توجه أو قوة تكمن في إضعاف خصمها، بفرض صورة هوية هامشية قديمة أو مفككة، وإعطاء نفسها صورة هوية تجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من شبكات القوة الصاعدة وعناصرها[1]. يقابلها في هذا سعي حثيث من طرف النظام السياسي على بناء هوية وطنية جامعة تؤكد على ثلاثة أبعاد أساسية تؤسس لقضية الهوية الإسلام، العروبة والأمازيغية، وتنحوا بها إلى منحى آخر يتجلي في تحويل الصراع إلى صراع إرادات حول الموارد والقيم وحول الرأسمال المادي والرمزي داخل المجتمع.

حيث أنه داخل المجتمع تتبلور استراتيجيات وخطط وقيادات بما يكرس نمطا معينا في التفكير والسلوك الفردي والجمعي، يحدد بصورة تلقائية معالم وتوجهات السلطة السياسية في تعاملها مع البيئة الداخلية والخارجية[2].

الأمر الذي أدى إلى نشوء توتر دائم بين انتماء عقيدي وثقافي وحضاري شامل، وبين انتماء سياسي واقعي متجزئ وهو توتر قائم بين الانتماء الديني أو القومي الواسع وبين الانتماء القطري المطعم بملامح العصبية من قبيلة أو طائفة أو عشيرة، وعلى ضوء هذا شكلت مسألة الهوية أهم القضايا العالقة، والتي ورغم حسمها كإطار قانوني دستوري من خلال الإقرار بالبعد الإسلامي والعروبي والأمازيغي في دستور 1996 إلا أن الممارسات السياسية مازالت تقول عكس ذالك حيث أصبحت الهوية متكأ سياسيا لتحافظ به الجماعات أو الطوائف العرقية واللغوية على بقائها واستمرارها الأمر الذي يؤدي إلى الصدام والعنف والإقصاء والكراهية[3].

II– ب/مسألة الولاء : ترتبط مسالة الولاء بمفهوم الشرعية بشكل لافت نتيجة أن الشرعية تكتسب عن طريق الولاء فكلما كان ولاء الشعب كبير للسلطة ازدادت شرعية النظام السياسي وقدراته على الأداء السياسي بما يتوافق وتوجهاته[4].

إلا أن تناول مسألة الولاء والشرعية في بلاد المغرب العربي والجزائر بالخصوص يكتنفها نوع من الغموض والتضارب خصوصا في تحديد الوسائل التي يرتكز عليها النظام السياسي في كسب الولاء وضمان الشرعية[5].

---

[1] برهان غليون، **العرب وتحولات العالم** (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2003) ص266.
[2] نفس المرجع ،ص.170
[3] بومدين بوزيد، مرجع سابق، ص 153
[4] محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص. 25.
[5] الهر ماسي، مرجع سابق ،ص 19.

فبين من يرى أن كسب الولاء يتم بناء على الوسائط التقليدية المتمثلة في العصبية، الإسلام التقليدي، مفهوم الزعامة، النزعة إلى الالتحام، كمتغيرات إستراتيجية وشروط بنيوية لإرساء حكم النظام السياسي[1]، تبرز مخرجاتها في مفهوم الشرعية التعاقدية التي تقول بأحقية الخلافة في من حصلت لهم البيعة بما يفسر التسليم باستمرارية النظام الحاكم كمنطق غير قابل للنقاش[2].

وتكريسا للمفاهيم التقليدية، استند النظام السياسي على فلسفة سياسية تنسجم مع نمط الحكم الإمبراطوري، فنجد الآداب السلطانية المرتكزة على الخطاب السياسي، كوسيلة لإذاعة القيم التي تريد السلطة نشرها وتكريسها خصوصا قيم الجبر ولزوم الطاعة للحاكم تطبيقا لمقولة: **"سلطان غشوم ولا فتنة تدوم"** المرسية لمبدأ عدم الخروج على ولاة الأمور[3]، إضافة إلى هذا نجد قيم الاستبداد القبلي، والقائمة على مبدأ الغلبة الناتج عن الديناميكية وعدم الاستقرار المتواصل للنسق القبلي، بما يتضمنه من تحول متواصل للنخب على قاعدة القبائل في إطار الدورة التاريخية الخلدونية مما يضر كثير بالدولة إذ أن أولوية الروابط العشائرية والقبلية تحول الولاء خارج أرضية الدولة الوطنية[4].

ومع هذا فقد ناقش وطرح العديد من الباحثين فكرة الحداثة في كسب الولاء وتكريس الشرعية، وتظهر قيم البناء المؤسساتي للدولة باعتبارها صاحبة الإرث الدولاتي بعد زوال الحكم الأجنبي، والمبتكرة للأداء السياسي والقانوني والتنظيمي والإداري والإنتاجي، والضابطة للفكر السياسي، بمفاهيمه حول الدولة والسلطة وتنظيماتها وإدارتها، وإيضاح كيفية تقنين الآليات والإجراءات التنظيمية الواجب إتباعها في حال انتقال السلطة أو التنازع عليها أو التحاور مع المعارضة ومشاركتها[5].

كذلك يظهر الخطاب السياسي بنصوصه المكرسة لما يعرف بأدب اللسان حيث اللغة ببيانها ورونقها، تعتبر مصدرا من المصادر المكرسة لشرعية النظام في شخص الزعيم، فالبيان مازال سحرا عند النخبة المثقفة وفي تنشيط مُخيلاتها لدرجة التسليم للزعيم، على شاكلة السؤال التالي: "هل يوجد أفضل من هذا الحاكم؟ إنه الخطيب، هل يوجد بليغ مثله، إنه يتقن العربية أفضل من العرب؟ إنه يتقن الفرنسية أكثر من الرئيس الفرنسي شيراك"[6].

---

[1] نفس المرجع ،ص.17

[2] - نيفين مسعد ،علي الدين هلال، مرجع سابق،ص.73

[3] محمد عابد الجابري،**العقل الأخلاقي العربي**(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001)ص.133

[4] الهرماسي، نفس المرجع ،ص19

[5] الأنصاري، مرجع سابق، ص 26

[6] بوزيد ،نفس المرجع ،ص.157

لكن تبقى الوسيلة الحداثية الأهم التي تعتمد عليها السلطة السياسية الجزائرية لتكريس الولاء متمثلة في احتكار الذاكرة والتاريخ والهيمنة عليها باحتوائها وتأويلها تأويلا أحاديا نفعيا، حيث نجد عملية التواصل أو القطع مع بيئتنا مرتبطة بعوامل عديدة أهمها: الاختراق الكولونيالي الليبرالي الذي ضرب كل ما يمس بصلة إلى تركيبة السلطة التقليدية، وخلق نمط دولة خرجت من رحمه بتوجهاتها، وبناها المؤسساتية وتصوراتها ووسائل سيطرتها وتحكمها وضمان بقائها، مما يجعل التوجهات السياسية للدولة وطبيعة علاقتها الإقليمية أو الدولية تدخل ضمن مسألة الولاء.

II- ت/مسألة المكانة: يقصد بالمكانة وموقعها في النسق العقيدي الوطني طبيعة التصور المجتمعي لموقع الدولة وطبيعة وجودها على المستوى الدولي، ولو أن التصورات المجتمعية في هذا الصدد ترتبط بالانتماء لأن القيمة المركزية وهي الاحتكار تفرض نفسها في نظام القيم، كثابت بنيوي يخترق مفعوله جميع نظم القيم الأخرى بما لا يدع مجالا للمناورة[1].

إن تحديد المكانة يتم من خلال تصور الانتماءات الداخلة في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، بين انتماء عام للعقيدة والحضارة، وانتماء مجتمعي متحدد القبيلة أو الطائفة أو العشيرة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيان السياسي القائم.

فالانتماء العام للعقيدة والحضارة ببعديه العربي والإسلامي، يطرح مسألة مكانة الدولة على الصعيد الإقليمي كفاعل إقليمي وحامل لراية النضال من أجل الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية ولرسالة إنسانية أهم مبادئها الدفاع عن المقدسات الحضارية وتكريس التصورات الدينية في ظل الأبعاد الحضارية التاريخية.

أما الانتماء المجتمعي المتحدد القبيلة أو الطائفة، فان تصوراته الخارجية تندرج ضمن البعد المباشر للجزائر في إطار المغرب العربي، والناتج عن الامتداد الطبيعي لهذا الانتماء سواء الأمازيغي أو القبلي العربي كقبائل صنهاجة وكتامة، أو ذات الأصول الممتدة إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب، أو المرتبط بالتوجه الصوفي للإسلام التقليدي من حيث ارتباطها للولاء للمراكز الدينية التقليدية كالزاوية التيجانية والحواضر الثقافية كفاس ومكناس وتلمسان[2].

إلا أن الانتماء للكيان السياسي القائم، يطرح التصور البراغماتي لمكانة الدولة الخارجية باعتبار انه ينظر إلى العالم الخارجي كمجموعة من الكيانات السياسية التي يرتبط كل منها بمفهوم المصلحة الوطنية وضمان مصالح النظام السياسي مهما كانت أسسها سواء تشاركية أم احتكارية.

---

[1] الجابري ،مرجع سابق ،ص.165

[2] بوزيد ،مرجع سابق، ص 160

في ظل هذه التصورات الثلاثية الأبعاد، مع عدم نفي وجود تصورات أخرى، ارتبط مفهوم المكانة الخارجية في المخيلة الجمعية الوطنية للدولة الجزائرية سواء في دفاعها المستميت حول القضـــايا العربية والإسلامية، فلسطين، القدس، مسجد باريس وإدارة العلاقات الإسلامية المسيحية في فرنسا، أو في إزالة العقبات التي تقف في وجه الامتداد للنسق القبلي والحواضر الثقافية من خـــلال تســـهيل زيارات الوفود للزاوية التيجانية بأولاد ماضي، اللقاءات والندوات الإقليمية والدولية حول التـــراث الصوفي والزوايا، بحمايتها للمصلحة الوطنية الجزائرية وضمان استمرارية النظام السياسي القائم رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها وبناء علاقات متعددة خصوصا مع مراكز القوى العظمى ذات الامتداد المتوسطي.

خلاصة:

ارتبطت صناعة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من العوامل، كان لها أثرها البارز كما لاحظنا في بلورة التصورات العامة لصانع السياسة الخارجية وأداء الدولة الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي.

حيث نلحظ الدور الكبير للسياق الخارجي، والذي كان نتاج الانكشاف الاستراتيجي للدولة الجزائرية بأغلب أبعاده مما خلف حالة التبعية والتأثر بالنسق الدولي سواء من ناحية معطيات البيئة الدولية أو مخرجات النظام الدولي.

كما تبرز من خلال هذا الفصل مظاهر جديدة وُظفت في تكريس نمط معين من التوجهات لم يسبق الارتكاز عليها خصوصا في فرض شرعية النظام.

إلا أن آثار السياق بكل تفرعاته ستبرز وتتضح أكثر من خلال البحث في كيفية صناعة السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها.

الفصل الثالث:

توجه السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

تجتمع عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار واتخاذ وصياغة السياسة الخارجية، والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

وهذا ما سيبرز خلال هذا الفصل من خلال تحديد صانع السياسة الخارجية، ومسار صياغتها والمؤسسات المساعدة مع تطرق لمجموعة الأهداف التي تم تحديدها وإبرازها كأهداف وطنية تخدم المصلحة الوطنية الجزائرية وتؤدى مجموعة الأدوار من أجل تحقيقها.

المبحث الأول: عملية صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجـــال السياســـة الخارجيـــة، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئـــيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو: يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليه[1]، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهـــدات المتعلقـــة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غـــير واردة قي ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصـــادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهوريـــة أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياســـة الخارجيـــة،أو أن يطلـــب رأي المجلـــس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها[2].

إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشـــترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

و دستوريا هنالك مؤسستان مخولتان وهما:

1- **المجلس الدستوري:** الذي ينظر في دستورية أو عـــدم دســـتورية معاهـــدة أو اتفـــاق أ واتفاقية[3]، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ[4].

2- **البرلمان بغرفتيه:** حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومـــن خـــلال مطالبتـــهم

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996، مادة 77
[2] مرجع نفسه،المواد130،132،97،77،70
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مرجع سابق،مادة165
[4] مرجع نفسه،مادة168

بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية[1].

و باعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي[2]:

– تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وبإدارة علاقاتها الدولية.

– تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.

– تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لادارة عمليات السياسة الخارجية.

– تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإداراتها.

– تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.

– المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.

– تحضر الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.

– تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها .

– تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.

– تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

---

[1] عبد الحميد سي عفيف، **مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر**(المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية،نوفمبر2009)

[2] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.79 ،2002/12/01.

و فيما يخص بصياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب[1]:

- إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
- إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لإتحاد المغرب العربي .

بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم: 84-398 وتتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية[2]:

- القيام بالتحاليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية.
- تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر.
- إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.
- توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد عل استباق الأحداث ومواجهتها، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

و نجد كذلك السفارات والتي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال[3]:

- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها.
- إشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.

مع هذا نجد بعض الهيئات الخاصة والتي تشمل:

1- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها:** والمنشأة من خلال المرسوم

---

[1] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404 مؤرخ في 2002/10/26 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.79 ،2002/12/01.

[2] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 1993/01/26 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.29 ،1993/01/29.

[3] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.79 ،2002/12/01.

التنفيذي رقم : 04-174 الصادر يوم12 جوان 2004 والتي تسهر في مجال صياغة السياسة الخارجية على[1]:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات وبرمجها.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.

2- **اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني** والمنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم: 08-163 المؤرخ في : 04جوان 2008 والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية[2].

1-اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

2-اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني .

إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق نظرا لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر في المغرب العربي والمتعلقة بضمان السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الوطني الجزائري، فقد يرتكز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية كالمجلس الأعلى للأمن، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاستعلام والأمن، الشخصيات الوطنية، الخبراء المتخصصون، بحيث ينظم ويسهر على علاقاتهم مع الرئيس مؤسسة الرئاسة بمختلف هياكلها ومصالحها.

لكن يبقى الرئيس بوتفليقة سيد الموقف الخارجي حيث نجده وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر باتجاه العالم مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة وثقافته الواسعة[3]. ويمكن أن يلخص الشكل رقم 04 المسار المؤسساتي لعملية صياغة السياسة الخارجية.

---

[1] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 2004/06/12 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.39 ،2004/06/16.

[2] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في 2004/06/04 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.39 ،2004/06/16.

[3] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق،ص161

المطلب الثاني: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة مثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي:

1- وزارة الشؤون الخارجية.
2- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية .
3- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي .
4- المراكز الثقافية .
5- الممثلون الشخصيون أو المفوضون.
6- أجهزة الدولة المختلفة.

فوزارة الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات[1].

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي، تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي ،مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي ،المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في البحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على الصعيد الثنائي، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ

[1] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403، مرجع سابق، المواد 1.2.14 منه

التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي[1]، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب: مكتب ليبيا، مكتب المغرب، مكتب تونس، مكتب موريتانيا.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها، التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع البلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج.

وتبرز الممثليات الدبلوماسية في السفارات، فيعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة وينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارسا السلطة السلمية على مستخدمي البعثة[2]، وتتحدد مهام السفير في:

- إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.
- تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية.
- التعريف بسياسة الحكومة في الخارج.
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية والحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.
- تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.
- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.
- السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه.
- السهر على تقديم الواقع الوطني ومواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي، والعمل على تطوير نشاطات الاتصال والعلاقات العامة بكل الوسائل والدعائم الملائمة.
- إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين وبتطوير التشريع المتعلق بالأجانب.

---

[1] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-404**، مرجع سابق

[2] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، مرجع سابق

كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية،الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافة الجزائرية[1].

أما المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج، في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي[2]. فهي تشكل مجالا للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني[3].

وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الاستعانة بأشخاص من خارج القطاع يكلفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عند الاقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسم رئيس الجمهورية[4].

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة، رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها.

حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري طيلة فترة حكمه 1999-2009 كان مجهودا مشخصنا سواء في الصياغة، أو الأداء، أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصيا الدائم في الندوات أو الملتقيات والاجتماعات الدولية والزيارات المكوكية المستمرة للدول في كل القارات، هذه العملية لطالما برزت خصوصا خلال عهدته الأولى حيث نجد أنه قام ب 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين.

---

[1] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-407 مؤرخ في 2002/11/26 يحدد صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع.79 ،2002/12/1.

[2] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002/02/13 يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج،**الجريدة الرسمية**، العدد 16 بتاريخ: 2002/03/05.

[3] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم:09-309 مؤرخ في 2009/09/13، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج،**الجريدة الرسمية**، العدد : 54 بتاريخ :2002/09/16، المواد 3،6،7

[4] رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، مرجع سابق، المادة 3

ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصيا من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أداءها[1].

ولعل هذا العرض على أداء السياسة الخارجية المشخصن هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية باعتبارها جهازا بيروقراطيا روتينيا تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية[2].

إلا أن الأمر هنا لا يتعلق بعجز لدى المصالح الخاصة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس بوتفليقة، وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقي التصور القائم عليه مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستمرارية .

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية صياغة وأداء، تكرست في إرساء تقليد مرتبط بالتغير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الإطارات التي كانت تعمل على تسيير القطاع وهذا ما يلاحظ سواء داخل الإدارة المركزية أو الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، أو المراكز الثقافية والمعاهد واللجان المتخصصة بالقطاع[3].

الملاحظ أن الإطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة نفسه حيث يقول:

"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود"[4]

وهنا تستبدل المؤسساتية والتشاركية بالثقة والعلاقة الشخصية بين الرئيس ومن يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال.

---

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 160- 164

[2] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع**، مرجع سابق، ص 32 -35

[3] تم حصر هذه الاستنتاجات من خلال القيام بمراجعة دقيقة للمنشورات المتعلقة بقطاع الشؤون الخارجية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية طيلة الفترة من 1999-2009 والتي أعطت إيضاحات كثيرة أبرزت طبيعة وحجم التغيرات التي حدثت داخل القطاع.

[4] عبد العزيز بوتفليقة ،حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17

المطلب الثالث : البيئة النفسية للرئيس بوتفليقة

يعد الرئيس بوتفليقة ذو خبرة واسعة ودراية كافية بخبايا السياسة الخارجية سواء من حيث صياغتها، أو من حيث تنفيذها بما يتطلبه ذلك من أدوات واستراتيجيات.

أما الخبرة الواسعة فهي نتاج الوظائف العديدة التي تقلدها، ابتداء من عمله كمراقب عام للولاية الخامسة للثورة التحريرية سنة 1957 والذي أهله إلى الارتقاء على إثره إلى رتبة ضابط بنفس الولاية، ولما اكتشفت قدراته القيادية من طرف جيش التحرير الوطني أُلحق بمركز قيادة الولاية الخامسة، وتحصل بعد ذلك على انتداب لدى هيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، وأرسل بعدها إلى قيادة الأركان العامة أين عين قائدا لجبهة مالي وهناك اكتسب اسمه الحربي وهو **"سي عبد القادر المالي"**، لينتهي تاريخه الثوري بمهمة الاتصال بالزعماء التاريخيين للثورة التحريرية والمعتقلين بمدينة أولنوا الفرنسية[1].

ومن هنا يبرز تاريخه الثوري كخبرة عسكرية قيادية أحاط من خلالها بالحياة العسكرية العملياتية والإدارية، اكتسب من خلالها الشجاعة الحربية والقدرة على التنظيم والتخطيط العسكري والذي يتميز بالصلابة والانضباط وعدم السماح بالخطأ واستغلال الفرص وبناء الاستراتيجيات[2].

بعد الاستقلال عين بوتفليقة عضوا في المجلس الوطني التأسيسي، فوزيرا للشباب والرياضة والسياحة، ليتقلد سنة 1963 عضوية المجلس التشريعي، ويعين وزيرا للشؤون الخارجية في العام نفسه، مع هذا بقى نشاطه الحزبي مستمرا، حيث انتخب عضوا للجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم[3].

وبمشاركته في الانقلاب على الرئيس بن بلة أو بما عرف ب"التصحيح الثوري" ضمن منصب وزير الخارجية لمدة 16 سنة تزامنت مع الرواج الدولي الواسع للجزائر، أين حظيت الجزائر بمكانة وحضور دوليين مثلا العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية.

أما الدراية الكافية فتتعلق بكونه تعلم مبادئ الشريعة الإسلامية بمسقط رأسه بوجدة المغربية، ولعل ولعه الشديد بالمطالعة وقراءة الكتب سواء بالعربية أو الفرنسية، والإطلاع على الفكر والأدب الإنساني العالمي بكل محتوياته الفكرية، الفلسفية، الأدبية، الفنية والموسيقية والتي كونت في النهاية خياله العقلي الذي وصف بناء عليه بأنه أب المدرسة الليبرالية في الجزائر[4]، وهذا لتفتحه الكبير على

---

[1] عديلة، مرجع سابق، ص 45

[2] أحمد قوراية، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص 25-28

[3] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سابق

[4] Khaled Chaib .**Boutafelika le président et son Bilan (**Alger,les éditions El Hikma ,4eme Editions,2004)p152-156

الثقافات العالمية، دون أن يعني ذلك تجاهل الثقافة المحلية، العربية والإسلامية التي تشبع بها منذ صغره فأتقن اللغة العربية اتقان، وازداد التكوين المعرفي للرئيس بوتفليقة في فترة انعزاله التي امتدت من سنة 1979 إلى 1999، حيث يقول عنها:" **يسعدني أن يقع هذا الانفصام ما بين فترة بومدين والفترة التي أتيت فيها ... فالعشرين سنة هذه جعلتني أبني حياتي السياسية من لاشيء من العزلة والوحدانية...السياسة تقاس بالنتائج ولا تقاس بالمآخذ النظرية مدة الصمت هي إستراتيجية في حد ذاتها والدليل هي أنني موجود اليوم أمامك**"[1].

الملاحظ أن تلخيص هذه الحقائق وتجميعها هو نتاج لأمور عديدة قد أبرزها الرئيس بوتفليقة في قوله: " **مصيبتي بالنسبة للسياسة أنني كنت أرى المستقبل قبل غيري من الناس، أرى التحولات الآتية.**"[2]، وهنا قد تبرز قضية في غاية الأهمية، وهو أن الرئيس بوتفليقة "يدري أنه يدري" مما عزز مكانته السياسية وعدم تقبله للمنطق التشاركي في صياغة السياسة الخارجية أو أدائها.

فيما يتعلق بأثر البيئة النفسية لبوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي فإن الرئيس نتاج خبرته طرح فكرة مبدئية، حيث صور طبيعة العلاقة مع وصوله للسلطة، يقول :" **والله أنا لست من المتفائلين ولست من المتشائمين أنا براغماتي، أن أحل المشاكل أو لا أحلها... ومن الناحية العملية لا هم يفعلون شيئا ضدنا ولا نحن نفعل شيئا ضدهم ولا هم يعملون شيئا لصالحنا ولا نحن نعمل شيئا لصالحهم...**"[3]، وانطلاق تصوراته من هذا المبدأ أسس للسياسة الجزائرية في المغرب العربي، حيث حدد العلاقات الجزائرية المغاربية في إطار ثلاث حقول: حقل التعاون والتكامل الإقليمي، حقل المصلحة الوطنية، حقل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي سوف نتطرق إليها كالآتي:

أ- حقل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :حيث يشير الرئيس بوتفليقة في هذا المنحى بأن الجزائر تؤسس سياستها الخارجية على القيم السامية التي قامت عليها ثورة التحرير المباركة وتواصلت في عهد الاستقلال الوطني، ويمثل حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله، وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقفنا[4]:" **فسياستنا كلها مبنية على المبادئ، والذي لا يفقه شيئا في السياسة يقول أن الجزائريين ربما ملائكة...**"[5].

---

[1] بوتفليقة، **حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، مرجع سابق
[2] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لجريدة الحقائق اللبنانية**،الجزائر، 2002/02/04
[3] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية**، الجزائر 11 /2008/08
[4] عبد العزيز بوتفليقة **حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط** MBC، نيويورك، 2005/06/30
[5] بوتفليقة، **حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، مرجع سابق

وفي رده عن إمكانية بعث رسالة سياسية نتاج المناورات التي يقيمها الجيش الوطني الشعبي صرح بقوله: "**الجزائر لا تريد أن تبعث أية رسالة سياسية لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها، إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس**"[1].

ومن مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول، مع ذلك فهي لا تدخر جهدا لصالح السلم عندما يطلب منها ذلك.

ب- حقل التعاون والتكامل الإقليمي: فالسياسة الخارجية الجزائرية هي ذات منحنى تعاوني تكاملي حيث يصرح بقوله: "**إن مسعى الجزائر الدولي كان باعثه على الدوام الحرص على ترقية تعاون دولي يقوم على مبدأ التشاور والاستشارة وهذا سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تثمير أوجه التكامل بين البلدان كافة**"[2].

وهذا المسعى يتجسد بشكل لافت في منطقة المغرب العربي، فبناء الاتحاد المغاربي في نظر الجزائر هو مسألة في غاية الأهمية، لا بل هو "**مشروع تاريخي ناتج عن شخصنة انفعالية قوية في غاية الكمال السياسي، فهي تحمل الكثير من الوضوح والبراغماتية والفعالية في معالجة الملفات، والجزائر هي في استعداد للعمل المغاربي المشترك**"[3]

والتصور القائم على ضرورة بناء المغرب العربي هو نتاج لعدة أسباب حيث:

1- تربط الجزائر بدول المغرب العربي علاقات تاريخية وثقافية وإستراتجية مبنية على الأخوة وحسن الجوار والتضامن والتعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهذه الدول مجال آمن، إذًا طبيعيا فتلك الأحداث التي رصت صفوف شعوب المغرب العربي طيلة كفاحها المشترك ضد الاستعمار وانعكاساتها للمقومات المتجانسة التي ينبني عليها كيان شعوب المغرب العربي وتجسيدا للمصير المشترك[4].

2- بناء المغرب العربي هو حتمية تاريخية تفرضها مقومات جيوسياسية وثقافية واجتماعية وإستراتيجية من خلال قوله: "**إن بناء المغرب العربي مطمح يضرب جذوره في عمق تاريخ المنطقة والأمور وإن تعثرت لاعتبارات ظرفية طارئة ستعود لنصابها لا محالة، ليس بوسعنا نحن قادة**

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **ندوة صحفية بمناسبة المناورات الجوية مجد 2000**، حاسي بحبح،2000/05/10
[2] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية أتاراس**، موسكو، 2008/02/19
[3] عبد العزيز بوتفليقة، **استجواب صحفي مع الأسوتشيد برس**، واشنطن، 2001/07/14
[4] عبد العزيز بوتفليقة، **استجواب مع جريدة العرب القطرية**، الجزائر ،2008/07/18

المغرب العربي إن عاجلا أم آجلا إلا الاستجابة لتطلعات شعبنا وسيتم استئناف المسيرة ونطـــوي التأخر الذي حصل"[1].

3- لكن هذا التصور مشروط وله مخطط وبرنامج محددا جزائريا حسب تصور الرئيس بوتفليقة ب:

"**نحن الآن نرأس الاتحاد وفي الوقت نفسه لا نريد أن نقفز فوق المشاكل وأن نطلع للطـــابق 50 من العمارة ونحن في الطابق السفلي،نريد أن نطلع طابق بعد طابق وهذا يقتضي أن تكـــون العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد واضحة،وإلا كيف يمكن لنا أن نبني هياكل جماعية وعلاقاتنـــا الثنائية مبهمة ويسودها الغموض**"[2].

ويضيف بوتفليقة كتصور لتحسين العلاقات الثنائية بين الدول التي تعاني علاقاتهـــا البينيـــة حالة ركود، حيث يقول: "**الموضوع المطروح كالآتي هل نبي الهرم من القاعدة إلى القمة أو نبنيـــه من القمة إلى القاعدة؟ أنا لست من رواد بناء الهرم من القمة إلى القاعدة ...**"[3]، ويؤكد "**... إن الأطروحة التي أثبتها أنا شخصيا هي أن تجتمع اللجان الخاصة في جميع الميادين الثنائية وكم هـــي كثيرة ...**"[4].

ج- حقل المصلحة الوطنية: ويرتبط هذا الحقل بالتصور الذهني البراغماتي للـــرئيس بوتفليقـــة للسياسة الخارجية الجزائرية، الذي هو نتاج الوضع الذي تعيشه الجزائر، فالأزمـــة الأمنيـــة تفـــرض ضرورتها، منها تصريح بوتفليقة بشأن العلاقات الجزائرية المغربية: "**أعتقد أن كلانا بلغ سن الرشـــد ولابد ما إعادة النظر في الأساليب البالية**"[5]، فالجزائر في نظره "**ليست في إمكانها وإن كانت هـــي قلب المغرب العربي أن تظل البقرة الحلوب، فلا بد من طرح قواعد التعامل ...**"[6].

وهو هنا يفصل العلاقات الشخصية عن توجهات الدولة الجزائرية، بحيث يرى أن علاقاته مع العاهل المغربي "**كلها محبة وإخاء له ولعائلته الكريمة وللشعب المغربي الشقيق، لكن ما يخص الدولة فنحن لا نتهاون بها على الإطلاق**"، والتنازل عن الإساءة التي تضررت جراءها المصـــلحة الوطنيـــة الجزائرية في بعدها الأمني لا يمكن أن تنسى ورغم هذا فإثارتها إعلاميا غير مرغوب فيها، فهو يـــرى

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **استجواب صحفي مع جريد عكاظ السعودية**، الجزائر ،2000/04/17

[2] عبد العزيز بوتفليقة،**استجواب صحفي مع جريدة الشرق الأوسط**، الجزائر،200/09/09

[3] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث مع القناة الفضائية اللبنانية LBC**، الجزائر 2000/02/04

[4] عبد العزيز بوتفليقة، **ندوة صحفية لزيارة إلى دولة الإمارات**، أبو ظبي، 200/02/17

[5] عبد العزيز بوتفليقة،**حديث لجريدة الخبر الجزائرية**، الجزائر ،1999/08/03

[6] عبد العزيز بوتفليقة،**ندوة صحفية في زيارة دولة الإمارات**، مرجع سابق

أي الرئيس بوتفليقة في أحد أحاديثه الصحفية في جواب حول الموضوع مخاطبا الصحفي: "**لا أريد أن تحرجني بها وأنا لا أريد الإساءة بالرغم من الحساسيات التي بيننا ...**"[1]

والملاحظ من خلال هذا أن الرئيس بوتفليقة وضع تصوره الواضح لطبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية، فاللعبة بالنسبة له كانت دائما شفافة ولا توجد أي حاجة يخفيها، لكن العمل المغاربي المشترك لا يتم عن طريق الجزائر في تصوره فقط "**فلا يمكن أن تقف الجزائر في فم الغول ويقفوا متفرجين**"[2].

ومن خلال الارتكاز على الأحاديث الصحفية نظرا لأهميتها في طريقة الاستجواب التي تتم على إثرها والتجاوب المباشر، يمكن استنباط مجموعة من العقائد التي تكون النسق العقائدي للرئيس بوتفليقة والتي تبرز في مجموعتين: مجموعة عقائد فلسفية فكرية تجريدية ومجموعة عقائد ثانية أدائية تتعلق بالإستراتيجية والتكتيك[3]، وكل هذا في إطار موضوع السياسة الخارجية الجزائرية في المغرب العربي.

أ- العقائد الفلسفية :

1- طبيعة العالم السياسي: هل هو عالم صراعي أم تعاوني؟

- فالعالم السياسي تتحدد طبيعته بأنه عالم صراعي يتسم بغياب الضوابط، تبرز فيه مختلف مظاهر اللاتسامح واللاتفاهم والتطرف.
- **مصادر الصراع**: وتبرز في غياب قواعد الشفافية وقوانين ضبط للسلوك الدولي ولسير الاقتصاد العالمي، كذلك نجد فكرة تصادم الحضارات، و المشاكل التي تطرحها العولمة من أزمات مالية وغذائية التي تهدد بتفاقم الفقر في البلدان النامية.
- **طبيعة الصراع**: ويتعلق الأمر بما يكسب في النهاية، وهنا تصور الرئيس بوتفليقة جلي حيث يرى أن من يكسب في النهاية في حالة استمرار الصراع بهذا الشكل هو الغرب والمبادرة هنا هي صفرية الخاسر فيها البلدان النامية والإفريقية خصوصا بما تتكبده من انعدام للاستقرار الأمني واختفاء الازدهار والتنمية المستدامة[4].

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **حديثه مع صحيفة الشرق الأوسط**، مرجع نفسه
[2] عبد العزيز بوتفليقة،**حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، مرجع سابق
[3] محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري**، مرجع سابق، ص 42-51
[4] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية، مرجع سابق.

- **مجال الصراع**: إن لكل صراع أسبابه أما فيما يتعلق بالصراع الإقليمي الموجود في المغرب العربي والذي يتعلق بالصراع المغربي الصحراوي بخصوص الصحراء الغربية فهي استعمار، والمسألة مسألة تصفية استعمار ومن واجب منظمة الأمم المتحدة استكمالها في إطار الشرعية الدولية.
- **شروط السلام الاجتماعي**: وتتجلى حسب الرئيس بوتفليقة في التنمية الشاملة لصالح الشعوب قاطبة، زيادة الاستثمار العالمي لتعزيز الهياكل القاعدية والقدرات التكنولوجية للدول النامية، إنهاء الاحتلال الأجنبي، تحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب، ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

2- طبيعة العدو السياسي: مغاربيا تصوُر بوتفليقة للعدو يحمل طبيعتين، إحداهما طبيعة توسعية ترتبط بالاستعمار المغربي للصحراء الغربية، واستغلالية تتعلق بنظرة الدول المغاربية إلى الجزائر أنها البقرة الحلوب الأمر الذي يتطلب استغلالها وإيجاد سبل لاستتراف خيراتها وهذا ما أدركته الجزائر وبنت التصور الاستغلالي على أساسه.

- **مصادر أهداف العدو**: تعددت مصادر التي بنيت عليها أهداف الأعداء المحتملين، فنجد منها تقاليد تاريخية (شرعية تاريخية) ارتبطت بالفكر التوسعي المغربي بشان المملكة المغربية الموسعة،و احتياجات اجتماعية تتعلق بضرورة صرف الانتباه عن الضغوط الاجتماعية والسياسية الداخلية لضمان الشرعية لنظام الحكم القائم، كذلك تبرز الضغوط الخارجية الامبريالية التي تحث بعض الأطراف على زعزعة استقرار المنطقة خصوصا فيما يتعلق بالساحل الصحراوي.
- **طبيعة عداء العدو**: حيث يراه بوتفليقة مؤقتا ومقتصرا على قضايا محددة، لأن علاقات الجزائر بالمغرب العربي علاقات إستراتيجية تعثرت لاعتبارات ظرفية طارئة ستعود لنصابها لا محالة[2].
- **احتمال رد فعل العدو للمبادرات التوفيقية**: وهنا يبرز دور التجربة السابقة لدى الرئيس بوتفليقة، فهو يرى أنه على الصعيد المغاربي التصور مبني على خبرة تاريخية تبرز أن المبادرات رد الفعل حولها استغلالي يهدف للحصول على مزايا ليس إلا.
- **احتمال رد فعل العدو لسياسة متشددة**: فالموقف الجزائري المتشدد فيما يخص مسالة الحدود البرية مع المغرب، قوبل برد فعل هجومي اعتمد على مسلكين: مسلك التعبئة الشعبية

[1] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي للصحيفة الصينية ريمن ريباو، بيكين ،2008/08/08
[2] عبد العزيز بوتفليقة، جريدة العرب القطرية، مرجع سابق

الداخلية من خلال شن حملة من طرف المجتمع المدني وتحميل الجزائر مسؤولية الأوضاع المتدهورة في المغرب، ومسلك الضغط الدبلوماسي من خلال المطالبة الدولية بفتح الحدود خصوصا من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

- **رؤية العدو لأعدائه:** وهنا التصور المغاربي واضح فيما يخص الجزائر فهي بالنسبة للدول المغاربية الأخرى "**بروسيا المغرب العربي**"، أي اتهامها بأنها ذات طبيعة توسعية تهدف إلى السيطرة والهيمنة الإقليمية.

3-خصائص النظام الدولي : وتبرز في الآتي

أ- طبيعة النظام الدولي الراهن : صراعي.

ب- هيكل النظام الدولي الراهن: نظام متعدد الأقطاب بالإمكان أن يتيح بناء شراكة متعددة.

ت- استقرار النظام الدولي: انعدام حالة الاستقرار نتاج السياسات التي تنتهجها القوى العالمية العظمى.

ث- دور الجزائر في النظام الدولي : صانع السلام من خلال القيام بدور الطرف الثالث (الوسيط) في حل النزاعات الدولية، و**صانع التنمية** من خلال حمل لواء التنمية في البلدان الإفريقية.

4- التفاؤل والتشاؤم السياسي: وهنا يبتعد الرئيس بوتفليقة عن هذه المسألة برمتها حيث يقول: "**والله أنا لست من المتفائلين ولا من المتشائمين أنا براغماتي أنا أحل مشاكل أولا أحلها**"[1] ويعطي منحى آخر للمسألة فيعتبر انه: "**أنا لا أحلم بعالم هو عالمي أنا أرى العالم مثلما هو ولابد أن نتعامل مع مصادر القوة ومصادر القرار**"[2].

5- تنبؤية الحياة السياسية: حيث يذهب في هذا الشان الى ابراز تفوقه الكبير، حيث يصرح بقوله: "**مصيبتي بالنسبة للسياسة أنني أرى المستقبل قبل غيري من الناس، أرى التحولات الآتية ...**"[3].

6- دور القائد السياسي في الحياة السياسية: يبرز بوتفليقة شخصيته بشكل واضح في الحياة السياسية الجزائرية، حيث يقتصر في رؤيته للحياة السياسية على تصوراته، والتي يعتبر ان رفضها هو خط فاصل يحدد وجوده وبقائه في منصب الرئاسة، حيث يصرح: "**لا زلت أعتقد بأن اليوم الذي**

[1] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الأوسط MBC، مرجع سابق.
[2] عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية لزيارة الإمارات، مرجع سابق.
[3] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق.

أشعر فيه بأنني لست صاحب مهمة أو أن هناك قوة تحجبني على القيام بدوري حسب ضـــميري فلا بد عندئذ أن أترك الرئاسة، أنا لم آت من أجل الكرسي جئت في ظروف استثنائية تاريخية"[1].

ب- العقائد الأدائية:

1- منهج اختيار الأهداف السياسية: يتبع منهج البحث عن الممكن فالسياسة بالنسبة إليه هي فن الممكن، والهرم يبنى من القاعدة إلى القمة، وعمليا على الصعيد الداخلي يتم التعامل مع الملف الأمـــني باعتباره العامل الأساسي لأجل جلب الاستثمار الأجنبي الذي به تتحقق التنمية، ودوليا تحقيق التنمية والعدالة التنموية هي الضامن للاستقرار والأمن الدوليين.

2- العلاقة بين الأهداف السياسية: تبرز في علاقة تراتبية، فتحقيق الأمن يؤدي إلى تحقيق التنميـــة، والتعاون الثنائي يؤدي إلى بناء مغاربي جماعي.

3- منهج تحقيق الأهداف: ويتم ذلك عن طريق الأسلوب التـــدرجي، فالتعـــاون الثنـــائي يبـــدأ باجتماعات اللجان المتخصصة فاجتماعات الوزراء فاجتماعات القمة[2].

4- الإستراتيجية السياسية: تعتمد الجزائر علـــى إســـتراتيجية التعـــاون الثنـــائي الـــوظيفي ،أي الإستراتيجية الوظيفية في بناء العلاقات بين الدول وبناء المجتمعات الجهوية والإقليمية.

5- وظيفة القوة العسكرية: لا يمكن اللجوء إلى القوة العسكرية إلا في حالة الدفاع المشروع عـــن النفس، فالجزائر بقيامها بالمناورات العسكرية لا تريد أن تبعث أية رسالة لأنها تصادق من يصـــادقها ولا تعادي من يعاديها إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس[3].

وما يلاحظ على العقائد المكونة للنسق العقيدي لبوتفليقة أن قيم الشخصـــنة وفـــرض التصورات الشخصية لمختلف القضايا واضح نتاج الخبرة التي يمتلكها والدراية التي يحوزها، كذلك ما يلاحظ أن الرئيس بوتفليقة يرى أو يبني تصوراته حول السياسة الخارجيـــة والعلاقـــات الخارجيـــة للجزائر خصوصا مع محيطها المباشر بخلفية تاريخية، فتاريخ العلاقات ذات المنحى الســـلمي يعـــزز ويرتكز عليه في بناء علاقات تعاونية تكاملية وهذا ما ظهر مع تونس، أما إذا شاب تاريخ العلاقات تضارب للمصالح الوطنية فإن ضمان المصلحة الوطنية وعدم تقديم تنازلات هو المسار الذي يحكـــم العلاقات الخارجية للجزائر وهذا ما ظهر مع المغرب.

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، مرجع سابق

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، مرجع سابق

[3] بوتفليقة، **الندوة الصحفية للمناورات مجد2000** ،مرجع سابق

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تم الارتكاز في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضـــمنه المصـــلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المُعرفة لأهداف الدولة والمُرتبة لأولوياتها.

انطلاقا من نموذج ماسلو في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف ب: "**ســـلم الحاجيات**"، والتي تعطي محاكاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنيـــة على الشكل التالي:

- **المصلحة الوطنية القاعدية:** ترتبط بالمسائل التي تضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.
- **المصلحة الوطنية الحيوية:** تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.
- **المصلحة الوطنية الأساسية:** التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.
- **المصلحة الوطنية العالمية:** أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لان تساهم في إنتاج قواعد اللعبـــة على المستوى العالمي.
- **المصلحة الوطنية فوق القومية:** أو ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها أن الكون كله مسخر لخدمتها.

وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت أهداف ثلاث هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وإحداث تنمية مســـتدامة وبنـــاء قاعـــدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتلـــه ولو على الصعيد الإقليمي.

المطلب الأول: الأهداف القاعدية للجزائر

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الاستراتيجة للدولة، والتي ترتبط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي بما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل[1].

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ماهو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي[2]، ومنها ماهو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيواستراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة بمشكلة الحدود، الإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة[3].

هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة[4].

ونتيجة لهذا تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم بالنواحي التالية : الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة ككل[5].

هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك لحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها.

وعلى هذا الأساس كان ايلاء الأهمية لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبنى عليها التصور المتعلق بالأهداف القاعدية لأية دولة ترى في دول الجوار مصدرا للتهديد، حيث عكفت

---

[1] منصور لخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2005) ص.32

[2] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سابق

[3] جمال الدين بوزغاية، **مفهوم الدفاع الوطني**، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001) ص ص.38-45

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، مادة10 : الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة25

الجزائر على تسوية المشاكل الحدودية وإبرام معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون بالإضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية.

كذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهتمة بالمسألة واضحة بهذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسؤولة والتي تنحصر في رئاسة الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي بمختلف هياكله ومصالحه مما يمنح للرئيس بوتفليقة حرية تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية بما تخدم كل منهما الأخرى[1].

إلا انه ورغم حساسية الموضوع باعتباره أساس بناء الدولة واستمرارها إلا أن انحصاره بقي مقتصرا على الجهازين السابقين و لم يرق إلى منطق تشاركي يكرس مبادئ الوطنية وثقافة الدولة هذه الأخيرة انحصرت في المؤسسة العسكرية دون غيرها من المؤسسات.

والراجح أن الأمر يعود إلى المنظومة الدستورية نتاج جمود السلطات العمومية الدستورية عن ترجمة أحكام القانون الأساسي ترجمة قانونية، حيث بقي دستور 1996 نصا ناقصا في كل ما يتصل بالدفاع الوطني فلا القانون المتعلق بالتزامات المواطنين[2]، ولا القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال القوات المسلحة من طرف السلطات المدنية ولا القانون النظامي المتعلق بالأمن الوطني تم وضعهم رغم نص الدستور عليهم[3].

ومع هذا فان التصور الجزائري للأهداف القاعدية للدولة الجزائرية ارتبط بالوسائط الداخلية أكثر منه حول الوسائط الخارجية المتعلقة بالتعاون أو التنسيق العسكري بالشكل الذي يظهرها محمية خصوصا إبان فترة الحرب الباردة أو إقامة الأحلاف الدولية أو معاهدات الدفاع المشترك، لا بل تم التأكيد على الاستقلالية التامة في هذا المجال أما التعاون الخارجي إنما يتعلق إقليميا بالتعاون الأمني والذي ظهر بشكل كبير مع تونس ودوليا بسوق السلاح خصوصا مع روسيا الفدرالية[4].

فالتصور الجزائري للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لانجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في[5]:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، مادة77 المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية

[2] محمد بوسوماح، **الأسس الدستورية للدفاع الوطني**، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، مرجع سابق، ص ص 75-98 .

[3] وتتلخص في المادة 122 والنقطة الملحقة بالمادة 62 من دستور 1996

[4] جمال الدين بوزغاية، مرجع سابق، ص.36

[5] جمال الدين بوزغاية، الإرهاب الاسلاموي تهديد عابر للأوطان، **الجيش**، ع474، جانفي 2003 ،ص ص12-15.

1- **الدفاع المدني**: الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.

2- **الدفاع الاقتصادي**: الذي يضمن حماية المنشات والموارد.

3- **الدفاع العسكري**: الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.

إلا أن الدفاع العسكري يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، وإذا ما تم الاهتمام بالجوانب غير العسكرية فهي مواكبة للطابع الشامل والمستديم القائم على المواطنة، فالطابع الشمولي يفرض أن انشغالات الدفاع والأمن يتم التكفل بها فعليا على كل المستويات وفي كل القطاعات دون قيود تعسفية أو إجراءات قمعية، وهذا ما تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ التسعينات، فالطابع الشمولي للدفاع في الجزائر ارتبط بالتعسفية الناتجة عن حالة الطوارئ و لم يرتبط بشكل مواطني يقوم على احترام النظام المعياري لدولة القانون بكل جوانبه الدستورية والقانونية والتنظيمية[1].

بالاتجاه الذي يصبح عليه مفهوم الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف القاعدية للدولة التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري[2].

المطلب الثاني: الأهداف الحيوية للجزائر

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني.

ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكرسها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب[3].

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات المجتمع،

---

[1] أحسن العايب، **الأمن القومي العربي** (اطروحه دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008) ص.32

[2] عبد الحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي –تجربة الجزائر، في: احمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2002)ص ص.62-65

[3] محمود خذري، **آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية**، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-2008/08/8)

وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي الحاجات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات[1].

شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري ومازال، حيث تم تخطيط البرامج ووضع لاستراتيجيات وتكوين الإطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من أجل تحقيق التنمية بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجية والمعرفية التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني[2].

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتمامها هذا المجال الهام، وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية بما يسمح بالحفاظ على تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال.

وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي المتبع، فإذا ما استثنينا فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت بالطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة إبان التسعينات، فان الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتلاءم وإستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي[3].

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة افريل 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء مؤسساتيا من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية ،صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو ميدانيا من خلال بناء شراكات سواء في إطار متعدد الأطراف، كالشراكة مع الاتحاد الأوربي، أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي من خلال تعزيز التعاون مع جنوب إفريقيا، نيجيريا، الصين، اسبانيا، ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، ص ص 15-13

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001**، ص 42

[3] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999-2008** (الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008) ص12

[4] من خلال الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر في الفترة 1999-2009 لوحظ التنوع الكبير الذي يطبع مسار الاتفاقيات الدولية المبرمة حيث تظهر الدول الإفريقية في المقدمة تتقدمها نيجيريا جنوب أفريقيا السودان تونس تليها الدول الأوربية ممثلة في ايطاليا واسبانيا فالدول الاسياوية والأمريكية اللاتينية مما يبرز ارتكاز الجزائر في تحركاتها من اجل استرجاع حضورها الدولي على الشركاء التقليديين للجزائر سياسيا وهم دول عدم الانحياز سابقا.

تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموما على: ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد[1].

إن حتمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة، والسعي من اجل إدماج الاقتصاد الوطني الذي تحكمه قواعد وعوامل جديدة كالتنافسية وفتح الأسواق وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والتفكيك الجمركي التدريجي واحترام المقاييس، فرضت على الدولة الجزائرية أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي، والتنازل عن حمايته ودعمه دون مراعاة خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة، باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها اقتصاد انتقالي والذي كان لابد من إدراجه ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية[2].

وعموما تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول[3]:

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالات النشاط وعصرنته، وضمان إدماجه ،ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- إصلاح هياكل الدولة، العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
- تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سابق

[2] خالد منة، **اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2001) ص ص 59-73

[3] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **عرض حالة الجزائر 1999-2008** (الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008)

- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.
- تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، و الدواء،و الذخيرة، و قطع الغيار.
- توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.

انطلاقا من هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية، المتصلة بأشكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لانجاز الدراسات الاستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة وآثارها وأبعادها والتي تظهر في[1]:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف
- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للجزائر

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج ماسلو بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي يُنسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي[2].

يؤكد هذا الدور الرئيس بوتفليقة بقوله: "أن الجزائر قلب المغرب العربي"[3]، ويتصور قادة دول المغرب العربي دور الفاعل الاقليمي للجزائر من خلال أطروحة الجزائر "بروسيا المغرب العربي"،

[1] محمود خذري، مرجع سابق.

[2] sekhri .ibid.

[3] عبد العزيز بوتفليقة ،حديث لصحيفة العرب، لندن، 2006/07/15

وهنا يقع الاعتراف بأن الجزائر فاعل إقليمي لكنه يهدف إلى الهيمنة الإقليمية، إذ تم التأكيد على ذلك من خلال ما اصطلح عليه بمناهضة الجزائر للوحدة التونسية الليبية –التي لم تكتمل نتيجة الخلاف بين بورقيبة والقذافي– بدعوى أنها لم تستشر وعندما عرض الأمر على بومدين صرح بقوله :"نحن لا نأخذ القطار وهو في منتصف الطريق"[1].

مع هذا كان مفهوم البحث عن المكانة، واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية، الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي الجزائري، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها.

يفرض تصور المكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي، وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات[2].

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم الفاعل الإقليمي، وبين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح:

"فالمواقف الدولية تعطيك وزنا معينا في الوطن العربي ووزنا معينا في القارة الإفريقية ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني اشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسيرها، أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط"[3].

من خلال هذا، تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في :**"المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية"**[4].

أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر

---

[1] بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية** ،ص134

[2] شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغرى**، مرجع سابق، ص30

[3] عبد العزيز بوتفليقة ،حديث مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

[4] محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك، في : **الأزمة الجزائرية**، سليمان الرياشي محررا (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ،1999) ص 150

الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الاستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولة هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع ليس مغاربيا فقط بل عززه التصور الإفريقي، حيث أن بعض الدول الإفريقية كانت ترى في الجزائر دولة امبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة امبريالية فرعية تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاربيا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللتان شكلتا تحالفا استراتيجيا خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية، إذ تمكنت من تكريس صفة الهيمنة حول الجزائر في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية[1].

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المزايا الاقتصادية والعسكرية، من خلال الدعم السوفيتي سابقا لتسهيل عمليات شراء الأسلحة، بما ساهم في الحفاظ على توازن القوى على الصعيد المغاربي نظرا للدعم الكبير الذي كان يقدم للمغرب من طرف الغرب والمتمثل في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، كما مكن الجزائر كذلك من بناء قاعدة اقتصادية قوية، شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود بالنفع عليها وعلى مصلحتها الوطنية، ويعود بالنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها.

إن وجود الجزائر كقوة جهوية، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتفاء انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم[2].

رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي تحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، لكنه لم يؤدي سوى إلى الصراع والتنافس الإقليمي في أحسن حالاته سواء فيما يظهر في الصراع الجزائري المغربي أو ما يبرز في التنافس الجزائري الليبي ذو البعد الإفريقي[3].

---

[1] محمد بوعشة، مرجع نفسه، ص135

[2] محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك، مرجع سابق ،ص 149

[3] ابو عامود، مرجع سابق ،ص16

المبحث الثالث:أدوار الجزائر في المغرب العربي

المطلب الأول: دور صانع التكامل الإقليمي

لقد ظل بناء المغرب العربي حلما متجددا ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكيد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمصالحها[1].

بقدر ما كان هناك إيمان قوي بحتمية البناء المغاربي، فان الممارسة الجزائرية اتسمت بنزعة حذرة تبحث عن السبل الملائمة لمنع سيادة المنطق التوسعي وسياسة الأحلاف والكتل داخل النظام شبه الإقليمي المغاربي أكثر منه لبناء اتحاد مغاربي.

مع هذا كانت الجزائر تؤكد على وحدة المغرب العربي وتعمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتماشى مع رؤاها فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر:" خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة "[2]

تمحور الدور الجزائري في بناء المغرب الموحد على بعدين أساسيين:

1- بعد رأى في أن المغرب العربي لا يمكن أن يبنى إلا ببناء مؤسساتي جماعي يعمل على تلبية طموح الشعوب، وحملت هذه السياسة عنوان **"مغرب الشعوب"** ارتبطت بطاقات التأييد والحماس التي قابلت بها شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية، ومن خلال النقاش العام الذي دار حول كيفية بناء المغرب العربي في مؤتمر طنجة في مارس1958 غلب التوجه الفدرالي كمسار للتكامل، لكن دون التطرق إلى إمكانية وجود مؤسسات مشتركة، والتي قال حولها عبد الحميد مهري الناطق باسم الجزائر في المؤتمر:" **أنه لم يتحقق شيء من هذا لأن هذه القضية الهامة لم يوليها المؤتمر عناية كافية عند بحثها نتيجة أن قرارات المؤتمر ترمي في معظمها إلى مساندة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما كاملة "**[3].

---

[1] الحسان بوقنطار، **السياسة العربية للملكة المغربية** (مالطا، مركز الدراسات العربي الأوربي ،ط1،1997) ص ص.103-104

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **كلمة في منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية** – نيويورك: 21-09-1999، خطب ورسائل، 15جويلية-16نوفمبر1999 ص.32

[3] محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، **المستقبل العربي** ،ع93 ،نوفمبر1986 ، ص120

على هذا الأساس كان العمل المؤسساتي في صلب الاهتمام، باعتباره المخرج الأساسي لبناء الاتحاد، تم ذلك في إطار تجربة التعاون المشترك بوضع مجموعة من المؤسسات المشتركة أنيط بها العمل التكاملي خاصة في شقه الاقتصادي، تشرف عليها مجموعة من الأجهزة، تتمثل في:

1- هيئة عليا للإشراف والتوجيه: ممثلة في مجلس وزراء الاقتصاد.

2-لجنة استشارية دائمة: ترتبط بها لجان قطاعية متخصصة تباشر مهام دراسة المشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى مجلس وزراء الاقتصاد.

واستمرت هذه التجربة من عام 1964 حتى 1975 تاريخ توقف المسار التكامل المغـــاربي بفعل قضية الصحراء الغربية[1].

ليتجدد المسار الجماعي سنة 1987 سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي،حيث كان للوساطة الجزائرية دورا في إعادة ربط العلاقات من جديد بـــين تـــونس وطـــرابلس في 1987 12/28/، وهذا بعد استجابة ليبيا للشروط الجزائرية الرامية إلى أن أي حوار أو وفاق معها يمر عبر تحسين علاقاتها مع تونس، وبالفعل تم التصالح الليبي التونسي، وتلقائيا عادت الأمور إلى مجاريها بين الجزائر وليبيا وبرز ذلك بلقاء الرئيسين القذافي والشاذلي بن جديد في عين اميناس[2].

كذلك لعبت الوساطة السعودية دورا كبيرا في إعادة العلاقات بين الجزائر والمغـــرب، حيث التأمت قمة ثلاثية في ماي1987 ، وتوجت هذه القمة بإعلان بيان مشترك أشار فيه الطرفان إلى الاتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة وإلى تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف، وبالتالي فهذه القمة كانت بداية انفراج الأزمة، إذ تم بعدها تبادل الأسرى وفتحت الحدود جزئيا في سبتمبر1987 ، مع إلغاء المغرب التأشيرة على الجزائريين، وفي ماي 1988 أعيد ربط العلاقات وفتحت الحدود.

على هذا الأساس تم العمل على بناء تجمع إقليمي عرف باتحاد دول المغرب العربي، على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئ المنعقد بالجزائر في جوان1988 ، حيث اغتنم قادة دول المغرب العربي الفرصة لعقد اجتماع خاص بهم وذلك بتاريخ 10 جوان 1988 بمدينة زرالدة بضـــواحي العاصمة، وكان اللقاء يرمي أساسا إلى تأكيد التصالح بين الأنظمة المغاربية، وتجسيدا لذلك اختـــتم اللقاء بإعلان" بيان زرالدة " والاتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وحدد أول اجتماع لها يوم 13 جويلية 1988 بمدينة الجزائر، التي وبعد سلسلة من اللقاءات تم عقد

[1] بخوش، مرجع نفسه ،ص 96
[2] مدينة بولاية تمنراست في الجنوب الجزائري

قمة مراكش المؤسسة للاتحاد، إلا أن طبيعة العلاقات المعقدة بين المغرب والجزائر حالت دون استمرار العمل الوحدوي حيث تم تجميد الاتحاد بطلب من المغرب بعد أحداث مراكش عام 1994.

2- البعد الثاني: وهو البعد الثنائي في الدور الجزائري، فانه لطالما أكدت عليه الجزائر كمعبر لوحدة المغرب العربي، والذي بدا بالمصادقة على اتفاقية التعاون والإخاء والوفاق مع تونس في 19 مارس 1983والتي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى حيث نصت المادة السادسة منها على مايلي:" **تبقى هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول المغرب العربي الكبير الأخرى التي تقبل بأحكامها وذلك بموافقة الطرفين الساميين المتعاقدين"**[1]، وبالفعل انضمت موريتانيا في ديسمبر 1983 كطرف ثالث.

ليتم الرجوع إلى العمل بهذه الوسيلة بعد 1999، حيث تكرس التعاون الثنائي كإستراتيجية للعمل المغاربي لدى الجزائر، وفتح الباب لإبرام اتفاقيات ثنائية مع تونس وموريتانيا وليبيا،مع تشكيل اللجان الثنائية ولجان التشاور السياسي في القضايا الثنائية الإقليمية والدولية المشتركة حيث يحصر الرئيس بوتفليقة هذه الإستراتيجية من خلال قوله : "**هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهم المشتركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الأخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلاحة والموارد البشرية وفي هذا الإطار شهدت علاقات الجزائر مع تونس وليبيا وموريتانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة تجسد من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجان القطاعية للتعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين والخبراء في مختلف القطاعات.**"[2]

---

[1] بخوش، مرجع سابق، ص100

[2] عبد العزيز بوتفليقة ،**حديث صحفي لجريدة العرب القطرية**، الجزائر 13 افريل2008

المطلب الثاني: دور المعادي للاستعمار

لكون الجزائر قد خاضت حربا قاسية لتنتزع حقها في تقرير المصير، فإنها كرست سياستها الخارجية من اجل إعطاء هذا الحق لجميع الشعوب المكافحة بما في ذلك الصحراء الغربية[1].

فمبدأ تحقيق الشعوب لمصيرها ودعم حركات التحرر بكل السبل المادية والمعنوية، هو أهم المحطات في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي اكتسبت من خلالها الجزائر سمعتها الدولية، فالجزائر دخلت مختلف القضايا التحررية من فيتنام إلى كمبوديا إلى جنوب إفريقيا وقضايا أمريكا اللاتينية وآسيا[2].

وعكفت الجزائر منذ استقلالها وفي إطار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، على المطالبة بانسحاب القوات الاسبانية ومنح الاستقلال وحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، حيث ساهمت في تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للعديد من اللوائح الأممية 2072 و2229 والقاضية بتحرير إقليم الصحراء الغربية وتقرير المصير ضمن عملية استفتائية، وبعد ميلاد الحركة التحررية للساقية الحمراء ووادي الذهب، دعمتها الجزائر وساهمت بشكل فعال في ميلاد جبهة البوليساريو في 1973/05/30 والتي كانت الجزائر أول المعترفين بها، ومن خلال جبهة البوليساريو تحدد الدعم الجزائري للقضية الصحراوية باعتبار أن الدعم المادي والدبلوماسي الذي كانت تقدمه الجزائر يتم عبرها.

دخلت القضية الصحراوية بعد هذه المرحلة فترة حاسمة حيث تم الانسحاب الاسباني عام 1975 وباتفاق مغربي اسباني موريتاني عرف باتفاقية مدريد التي عقدت في 1975/11/14 تمت المسيرة الخضراء التي قادها الملك الحسن الثاني، وبهذا عرفت المنطقة المغاربية حالات من اللإاستقرار ومن الاختراق.

وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي بعد تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، ورغم ذلك فقد كان الموقف الجزائري واضحا ولا ينم عن أي أطماع توسعية فحسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية[3]:

1- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية في الإقليم.

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، كلمة بمعهد الدراسات السياسية بميلانو ايطاليا 1999/11/17، في: إبراهيم رماني، **الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة** (الجزائر ،ANEP، 2003) ص348

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **ندوة صحفية اثر زيارة إلى الإمارات**، مرجع سابق

[3] إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995) ص100.

2- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.

3- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.

4- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال:" **أننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقّها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة**"[1].

وفي تصريح آخر قال: " **إذا كنا نناهض الاستعمار، فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجود على حدود بلادنا، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار**"[2].

تمسك الجزائر بموقفها الصلب استمر، رغم كل الظروف التي مرت بها فرغم الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر إلا أن دعمها لم يتوقف للقضية الصحراوية خصوصا فيما يتعلق بملف اللاجئين المتواجدين بتندوف، إلا أن القضية الصحراوية ألقت بظلالها على علاقات الجزائرية الخارجية، وكانت محددا رئيسيا في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى حيث أن الجزائر ومن خلال دبلوماسيتها النشطة تمكنت من تحقيق الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية، وفعلت الملف الصحراوي في أروقة الأمم المتحدة وهذا ما أزعج المغرب وحلفائها.

الأمر الذي كان له تأثير على العلاقات بين المغرب والجزائر، وبالتالي على المسار التكاملي المغاربي فالمغرب يتهم الجزائر بالوقوف في وجه استكمال وحدته الترابية والجزائر ترى في المغرب المستعمر الذي يتبنى منطقا توسعيا ربما يمتد إلى الأراضي الجزائرية إذا ما تم التنازل عن الملف الصحراوي.

تلخص الدور الجزائري والتصور القائم حوله في كلمة الرئيس بوتفليقة حيث يقول :

"**إن مشكل الصحراء الغربية يعني المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فهو ليس مشكلا جزائريا مغربيا البتة بل لا يعدو أن يكون مشكل تصفية استعمار تتكفل منظمة الأمم المتحدة به وحله إنما يتمثل في تطبيق حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وفي هذا الإطار بالذات تبذل**

---

[1] رياض بوزاب، **النزاع في العلاقات الجزائرية-المغربية 1963-1988** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة) ص 93.

[2] بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية** (الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة،1987) ص 266.

الجزائر التي ساندت هذا الحق دوما دعمها للشعب الصحراوي الذي اغتصب منه ترابه الوطني ظلما وعدوانا إن الشعب المقهور هذا لا يمكن أن يحمل وزر الطريق المسدود الذي آل إليه اتحاد المغرب العربي وتقرير مصيره سيحقق استتباب السلم والأمن الدائم في المغرب العربي ..."[1]

المطلب الثالث: دور المستقل النشيط

يقوم دور المستقل النشيط على ضمان المصلحة الوطنية الجزائرية بكل أبعادها، حيث تفرض المصلحة الوطنية تحديد الأهداف من خلال استغلال الفرص، مهما كانت الاعتبارات المرتبطة بها، ومواجهة التهديدات دون الاهتمام بطبيعة الوسائل حيث الخيار العقلاني هو الخيار الذي يضمن اكبر تحقيق للأهداف بأسرع وقت وأقل تكلفة[2].

تاريخيا ارتبط هذا الدور على الصعيد المغاربي ببناء الدولة القطرية في المغرب العربي، حيث شكلت الدولة القطرية بما ترمز إليه من النظرة السياسية الضيقة، وتغليب المصلحة القطرية على المصلحة المشتركة[3]، بعد استقلال كل من تونس والمغرب حيث ظهر الطموح الملكي في تأسيس مملكة مغربية كبرى رسم خريطتها قائد من قادة الحركة الاستقلالية المغربية وهو علال الفاسي، لتشمل احتواء عدة دول موريتانيا ،جزء من الجزائر وبطبيعة الحال الصحراء الغربية[4].

و تم التعامل الجزائري بناء على هذا الأساس، حيث كان الدفاع عن مصالح الجزائر الوطنية القطرية بدافع الحفاظ على مكتسبات الثورة، رغم التأكيد الكبير لمواثيق الثورة التحررية على وحدة المغرب العربي، وهو البداية لتقمص هذا الدور حيث أصبحت عبارات عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وسلامة التراب الوطني، الحفاظ على الاستقلال الوطني هي المهيمنة في الخطاب السياسي الجزائري، ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار هو القاعدة التي على أساسها تتحدد العلاقات الجزائرية المغاربية.

و تجلى هذا الدور في الحرص الجزائري على تسوية مشكلاتها الحدودية، وترسيم حدودها بناء مؤسسات وطنية والتغني بمنطق المصلحة الوطنية، رغم أن المصلحة الوطنية الجزائرية ترتبط في

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث لصحيفة العرب**، مرجع سابق.
[2] برقوق، محاضرات السياسة الخارجية ،مرجع سابق.
[3] بوقارة ،مرجع سابق ،ص12.
[4] إسماعيل دبش ،**السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية**(الجزائر، دار هومة ،2003)ص103

أبعادها الإستراتيجية بمنطقة المغرب العربي بشكل يعلق بمسألة الوجود والأمن المشكلان لاستمرارية الدول الناشئة[1].

إلا أن مرحلة ما بعد التسعينات والتي رسمت مخلفات الأزمة الأمنية معالمها كانت من ابرز المراحل التي طغى دور المستقل النشيط ببعده البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية ذات المنحى الإقليمي[2]، حيث ظهر صانع السياسة الخارجية الجزائرية بمظهر المنقذ الوطني الذي لا هم له سوى تكريس ثقافة الدولة وحماية المصالح الوطنية الجزائرية، ولعل جمود العلاقات الجزائرية المغربية يبرز الأمر بشكل واضح، حيث يلاحظ انعدام أي اتفاقية بين الدولتين ولا مذكرة تفاهم أو اتفاق تعاون، بحجة عدم تقيد المغرب بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وإحداثه لبلبلة مست بالأمن الوطني الجزائري إبان فترة التسعينات تم التكتم حول تفاصيلها حسب الخطاب الرسمي الجزائري.

و برز دور المستقل النشيط بشكل واضح في سياسة التعاون الثنائي التي انتهجتها الجزائر إزاء بلدان المغرب العربي حيث كانت هذه السياسة مشروطة، ومرتبطة بمصالح النظام السياسي أكثر منها بمصالح الدولة الجزائرية، على الرغم من أن تكريس وترقية المسار التعاوني في السياسة الخارجية كان كبيرا خصوصا فيما يتعلق ببعده الإفريقي، مع التأكيد على ضرورة مراعاة المصلحة الوطنية الجزائرية على الصعيد الإقليمي بإشراك الجزائر في السياسات المتعلقة بالمنطقة، حيث يؤكد الرئيس بوتفليقة: "**سنطالب بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية**"[3].

كما تكرس هذا الدور من خلال الخطاب السياسي الداعي إلى ضرورة التعامل مع النسق الدولي والجهوي على الأساس المصلحي، وليس المبدئي فيما يتعلق بالتصور الذي يصنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يقول:" **بالنسبة للمصالح العليا للجزائر فبمجرد أن يوجد أمامنا احد تتعارض مصالحه مع مصالحنا لابد أن نقف صفا واحدا في وجهه**"[4].

يقودنا هذا كله إلى اعتبار أن الطابع البراغماتي الذي تجلى في أداء الجزائر لدور المستقل النشيط الذي كان مواكبا للتطورات الجارية على الساحة الإقليمية والدولية ومفروضا بفعل

---

[1] مقابلة مع المدير الفرعي لبلدان المغرب العربي بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مرجع سابق

[2] مزيان ايجر أمينة، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2007) ص 157

[3] عبد العزيز بوتفليقة، **حفل أداء اليمين الدستورية**: 27-04-1999، خطب ورسائل، 1999/04/27 إلى 1999/07/14 ص.17

[4] عبد العزيز بوتفليقة، **كلمة في اليوم الوطني للطالب** :1999/05/18، مرجع نفسه ،ص61

التطورات التي تشهدها الساحة الداخلية خصوصا فيما يتعلق بضرورة استرجاع الاستقرار واستتباب الأمن[1].

فالأزمة الأمنية الجزائرية أدت إلى تأجيج الخطاب السياسي وتركيزه على المفاهيم الوطنية بما يخدم مصلحة الشعب والدولة أكثر من أي شيء آخر، وحتى في التأكيد على مبادئ الثورة التحريرية والتذكير بماضي الدولة الجزائرية المجيد من خلال مواجهة اعتى الإمبراطوريات الاستعمارية، والهيبة الدولية التي كانت تتمتع بها الدولة إبان فترة السبعينات[2].

[1] مزيان ايجر ،مرجع سابق ،ص169

[2] Abdurrahman Mebtoule (dirc),**Enjeux et défis de second mondât du president Bouteflika** , vol.1(Alger, editions Casbah,2005)p.199

خلاصة:

تبرز دراسة البيئة المؤسساتية لعملية صياغة و أداء السياسة الخارجية الجزائرية سيطرة مؤسسة الرئاسة وظيفيا ودستوريا على مسار السياسة الخارجية و بالتالي تصبح مؤسسة الرئاسة العلبة السوداء في نموذج ديفيد ايستن للنظام السياسي، الأمر الذي يعطي صورة واضحة بانتفاء دور الأجهزة الفنية والخاصة التي تتولى على العموم صياغة واداء السياسة الخارجية.

و حصر مؤسسة الرئاسة في صياغة السياسة الخارجية يؤدي إلى الاهتمام أساسا بشخص رئيس الجمهورية الذي تنحصر فيه عملية توجيه السياسة الخارجية والذي ظهر بتكوينه المتعدد المدارس و تاريخه السياسي الحافل بالمهام الدبلوماسية، متحكما في دفة السياسة الخارجية الجزائرية بمختلف دوائرها الجغرافية.

الفصل الرابع:

سلوك السياسة الخارجية

تمهيد:

يعتبر السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه دول المغرب العربي بمثابة المُعبر أو الدليل الـــذي يعطي الصبغة الفعلية على المدركات والتصورات التي تبلورت لدى صانع السياسة الخارجية بما يتوافق ومعطيات البيئة حيث يظهر الفصل مبرزا من جانب طبيعة السلوك تجاه كل من تـــونس والمغـــرب، والأدوات التي تم توظيفها لأداء السلوك من جانب آخر.

كما يبرز الفصل مدى انطباق التصورات المدركة لدى صانع السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع أداء السياسة الخارجية بما يشمله من سلوكيات متعددة تعزز التعاون أو تحل الخلافات او تواجه القضايا العالقة .

المبحث الأول: السلوك السياسي الجزائري تجاه تونس

المطلب الأول: طبيعة السلوك

تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيا مع الجزائر نتاج الدعم الكبير المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتين، وبذلك تميز السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه تونس بأنه سلوك تعاوني ذو بعد تكاملي، وهذه الطبيعة قديمة رغم ما شابها في بعض المحطات من تضارب في المصالح[1].

إلا أن الفترة التي تلت اعتلاء بن علي للحكم في تونس تميزت بالرضا الجزائري التام على النظام السياسي التونسي وتوجهاته، حيث أدى بعد تولي بن علي الحكم في 7 نوفمبر 1987 قامت وزارة الشؤون الخارجية بتصريح في يومها جاء فيه :

"أمام التغيير السلمي الذي حدث في تونس تعرب الجزائر للقيادة السياسية التونسية الجديدة عن أحر تمانيها بالنجاح ... كما أنها تظل على استعداد لمواصلة المسيرة على الصعيد الثنائي وفي إطار المغرب العربي ..."[2]

هذا بالإضافة إلى منح الرئيس بن علي وسام الشرف برتبة أثير من مصف الاستحقاق الوطني[3] والذي لا يتم منحه إلا لأشخاصه أدوا خدمات جليلة للجزائر.

و الملاحظ أن بنود معاهدة الوفاق والإخاء الممضية عام 1983 أخذت طريقها وكانت الخيط الناظم والمسار الضابط للتعاون الجزائري التونسي على الصعيد الثنائي أكثر من تأثير الاتفاقية المؤسسة لاتحاد المغرب العربي رغم أن الخطاب الرسمي الذي يتم وضعه في ديباجة الاتفاقيات يوحي بان الاتفاقيات هي لتعزيز روابط التعاون المغاربي في إطار بناء اتحاد المغرب العربي، فرغم تجميد الاتحاد إلا أن التعاون التونسي الجزائري خصوصا في شقه الأمني من خلال تامين تونس لحدودها مع الجزائر طيلة فترة التسعينات وتقديم المساعدة الاستخباراتية بخصوص نشاط الجماعات المسلحة في حدود الممكن، الأمر الذي سمح بانفتاح جزائري كبير على تونس خصوصا فيما يتعلق بالتعاون السياحي طيلة الفترة 1999-2009.

نجاح المسار التعاوني الثنائي مع تونس أدى إلى تبني الجزائر لمسالة التعاون الثنائي كإستراتيجية عامة تضبط التصور العام لسياستها تجاه دول المغرب العربي حيث استمرت الجزائر في

---

[1] Fadila Hadri , **The Algerian-Tunisian relations (Master in politics , Politics Department , University of Exter , 1987) p.17**

[2] تصريح لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية اثر تولي زين العابدين بن علي مهام رئاسة الجمهورية التونسية الجزائر 07 نوفمبر 1987، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** ، ع.9 ،فصل 1 ،سنة 1988.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 140-2000 مؤرخ في 27 جوان 2000، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.38، 2 جويلية 2000 ،ص.4

إبرام الاتفاقيات القطاعية الناتجة عن أعمال الجان المشتركة القطاعية والمؤكدة لعمق العلاقات الجزائرية التونسية ولعل الزيارات الرئاسية المتبادلة في هذه الفترة أكثر من 100 زيارة[1] ما يدل على رغبة كبيرة في تكريس التعاون الثنائي.

إلا أن ما يلفت الانتباه أن التعاون التونسي مع دول المغرب العربي ليس مقتصرا على الجزائر حيث يبرز البعد المغاربي في السياسة الخارجية التونسية بشكل واضح فناهيك عن المحاولة الوحدوية مع ليبيا نجد أن الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع المملكة المغربية هو أكثر من حجم الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر طيلة نفس العشرية أي 1999-2009[2].

المطلب الثاني: الأدوات

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية

يتجاوز عدد الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين 115 وثيقة من أهمها اتفاقية الإقامة لسنة 1963، اتفاق يتعلق بإنشاء لجنة مشتركة بين الحكومتين للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني سنة 1970، معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون لسنة 1970، معاهدة الإخاء والوفاق سنة 1983 ناهيك عن الاتفاقيات المبرمة في شتى القطاعات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية.

هذا الحجم من الاتفاقيات كان الأرضية الصلبة التي أتاحت إمكانية تطوير التعاون وتثمينه، وقد عكفت الجزائر منذ تولي الرئيس بوتفليقة سدة الحكم على تطوير التعاون الثنائي بالدفع بإبرام مجموعة من الاتفاقيات غلب عليها الطابع القطاعي ماعدا بعض الاتفاقيات التي كانت تهدف إلى تسوية المشاكل العالقة بين البلدين مثل ضبط الحدود البحرية بعد رسم الحدود ووضع المعالم الحدودية سنة 2002[3] أو في إطار التعاون في المجالات السيادية حيث تم توقيع اتفاقية عسكرية لم تكشف تفاصيلها سنة 2003[4].

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **العلاقات التونسية الجزائرية**، متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: http://www.diplomatie.gov.tn/site/index.php?a=article&id=3044

[2] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **تونس والمغرب العربي**، متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: http://www.diplomatie.gov.tn/site/index.php?a=theme&theme=131

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 273-03 مؤرخ في 14 أوت 2003، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.49، 17 أوت 2003 .

[4] مرسوم رئاسي رقم 01-390 مؤرخ في 4 ديسمبر 2001، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.74، 5 ديسمبر 2001 .

وتدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإطاري الجديد للتعاون الصناعي[1] الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين ويقضي بإنشاء شركات مشتركة ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر للاستثمار تم توقيع اتفاق تعاون حول تشجيع الاستثمار وحماية متبادلة للاستثمارات بما من شانه دفع المبادرات الاقتصادية الخاصة ومنح معاملة منصفة وعادلة في إطار المعاملة التفاضلية[2] مما فتح المجال ل 17 مشروع استثماري تونس في الجزائر و25 مشروع جزائري في تونس[3] كما تم التوقيع في 2002/6/19 على اتفاق إنشاء شركة مشتركة بين شركتي " إيتاب" و" سوناطراك" متخصصة في استكشاف وإنتاج البترول بالمناطق الواعدة في البلدين[4]

وباعتبار السياحة أداة مهمة لتعزيز الروابط الشعبية والتفاهم المتبادل، ونظرا للطابع السياحي والخبرة الكبيرة في المجال لدى تونس خصوصا مع التوافد الكبير للسواح الجزائريين والذي بلغ 3 ملايين سنويا مقابل 5000 سائح تونسي دخلوا إلى الجزائر[5] تم إبرام اتفاقية نقل الأشخاص والبضائع سنة 2001[6] لتسهيل الإجراءات الجمركية والرقابية على مواطني كلا البلدين واتفاقية تخص الاعتراف المتبادل برخص السياقة واستبدالها لتسهيل السير على طرقات البلدين والحفاظ على سلامة المرور[7] واتفاقية أخرى تعاونية سنة 2003 تهدف إلى إعادة وطبع أسس تعاون صلبة وذات فائدة مشتركة في مجال السياحة والتي تدعمت كذلك ببروتوكول تعاون في مجال الصناعة التقليدية تم بناء عليه إنشاء لجنة فنية مشتركة تتولى الإشراف على مسار التعاون الثنائي في مجال الصناعة التقليدية[8].

تلبية لرغبة قائدي البلدين في المزيد من تنويع وتوسيع مجالات التعاون لتشمل مجال العمل والعلاقات المهنية بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك يهدف إلى تبادل الخبرات في القطاع

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 02-225 مؤرخ في 17 جوان 2002، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.45، 30جوان 2002 .

[2] مرسوم رئاسي رقم 06-404 مؤرخ في 16 نوفمبر 2006، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.73، 19 نوفمبر 2006

[3] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **العلاقات التونسية الجزائرية**، مرجع سابق

[4] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر**، متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية :http://www.diplomatie.gov.tn/site/index.php?a=article&id=3724

[5] عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لجريدة الشرق الأوسط**، مرجع سابق

[6] مرسوم رئاسي رقم 02-387 مؤرخ في 25 نوفمبر 2002، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.77، 26 نوفمبر 2002

[7] مرسوم رئاسي رقم 08-50 مؤرخ في 09 فيفري 2008، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع. 07 24فيفري 2008 .

[8] مرسوم رئاسي رقم 04-328 مؤرخ في 10 اكتوبر 2004، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.65، 13 نوفمبر 2004 .

وتوحيد النصوص التشريعية والتنظيمية وذلك بإنشاء بنك معلومات مشترك، تنظيم ندوات تدريبية مشتركة وتبادل الوثائق والدراسات ذات الشأن بالقطاع[1] .

كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال الصحي تتعلق بالصحة العمومية والوقاية، الصحة المدرسية والجامعية، الأدوية والمستلزمات الطبية وتشمل كذلك مجال السكان في علاقته بالصحة الإنجابية وتسيير النظام الصحي[2].

واتفاقية أخرى في مجال الضمان الاجتماعي بما يضمن حق المواطنين التونسيين والجزائريين المقيمين في البلد الثاني ويؤكد على التنسيق التام بين أنظمة الضمان الاجتماعي سواء من الناحية التشريعية أو من ناحية التعاون المؤسساتي[3].

وتدعمت الاتفاقية ببروتوكول تعاون تضمن إنشاء لجنة فنية مشتركة مهمتها وضع برامج تنفيذية لبلورة التعاون في المجال ومتابعة وتقييم البرامج المتفق على انجازها ومعالجة الصعوبات التي تعترض سبل تنفيذها[4].

وسعيا من اجل الاستفادة من الخبرة التونسية في مجال الزراعة وتدعيم علاقات التعاون الثنائي وتكريسا لبنود الاتفاقية المغاربية المتعددة الأطراف في جال حماية النباتات والحجر الزراعي بهدف حماية الصحة النباتية ومراقبة انتشار أمراض النباتات الخاضعة للحجر الزراعي مكافحتها تم توقيع اتفاق تعاون ينظم مجالات التعاون ويعزز تبادل المعلومات وتطوير المفاوضات وإبرام الاتفاقيات ذات الشأن بالمجال الزراعي[5].

وعموما تظهر الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وتونس طغيان البعد التقني والوظيفي الفني بشكل كبير حيث انه من بين 15 اتفاقية تم إبرامها ي الفترة 1999-2009 نلاحظ أن 13 اتفاقية هي اتفاقيات تتعلق بالقطاعات الوظيفية المسيرة للحياة الاقتصادية بكل مجالاتها الصناعية والزراعية والسياحية والمالية والحياة الاجتماعية.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 06-403 مؤرخ في 16 نوفمبر 2006، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.73، 19 نوفمبر 2006 .

[2] مرسوم رئاسي رقم 06-70 مؤرخ في 11 فيفري 2006 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.10، 26 فيفري 2006 .

[3] مرسوم رئاسي رقم 06-78 مؤرخ في 18 فيفري 2006 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.09، 19 فيفري 2006 .

[4] مرسوم رئاسي رقم 09-266 مؤرخ في 30 اوت 2009 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع.50، 02 سبتمبر 2009.

[5] مرسوم رئاسي رقم 08-86 مؤرخ في 09 مارس 2008، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،ع. 14، 12 مارس 2008 .

الفرع الثاني : الزيارات المتبادلة

يعد تبادل الزيارات الرسمية مؤشرا هاما من مؤشرات الطابع التعاوني للعلاقات ما بين الدول لما تمليه من ديمومة التشاور والتحاور والتقارب.

وقد حرصت الجزائر منذ مجيء الرئيس بوتفليقة واعتلائه سدة الحكم على انتهاج الزيارات المكوكية كأداة لأداء السياسة الخارجية من اجل تمتين أواصر التعاون وتوثيق الصلات بالدول التي يرى صانع السياسة الخارجية الجزائرية أهميتها بحيث تصبح لديه المسالة شخصية تعمها الرغبة في الانجاز وتحقيق الذات وتعززها توافر إرادة سياسية فتكثف اللقاءات والزيارات والاتصالات[1].

الحرص على إتباع دبلوماسية القمة من خلال زيارات رئيس الجمهورية المتكررة والتي بلغت 6 زيارات منها 3 زيارات كانت زيارات دولة وعمل و3 أخرى من أجل أشغال تتعلق باجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات قمة 5+5 وافتتاح الألعاب المتوسطية قابلها 3 زيارات للرئيس بن علي إحداهما زيارة دولة والباقي زيارتين بخصوص حضور أشغال القمة الإفريقية 1999 والقمة العربية 2005 .

كذلك نجد في مستوى اقل تبادل الزيارات على مستوى رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء حيث توالت الزيارات من طرف رئيس الحكومة الجزائري والوزير الأول التونسي 3 زيارات لكل منهما تعلقت برئاسة اللجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية باعتبار أنهما الموكلان بالإشراف على عمل اللجنة الكبرى المشتركة .

وتظهر زيارات وزيري خارجية البلدين متعددة المهام الملقاة على عاتقهم في أداء زياراتهم فمن جانب وباعتبارهما المشرفان على لجنة التشاور السياسي فإنهما يرأسان دوراتها بشكل دائم ومن جانب آخر تمت الزيارات انطلاقا من دعوة طرف للآخر أو كمبعوثين من طرف رئيسي الجمهورية احدهما للآخر، وبلغت زيارات الوزير الجزائري 6 زيارات أما الوزير التونسي فقد بلغت 7 زيارات.

على صعيد آخر يبرز الدور الذي يلعبه كاتبي الدولتين المكلفين بالشؤون المغاربية والإفريقية بصفة دائمة من خلال مرافقتهما المستمرة سواء للرئيس أو الوزير الأول أو وزير الخارجية نتاج الاختصاص والاهتمام المنصب على المنطقة، إلا انه وكصلاحيات خاصة بهما فقد أوكلت لهما مهمة رئاسة لجنة المتابعة .

[1] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق ص 147

إلا أن طبيعة السياسة التي تنتهجها الجزائر والمرتكزة على البعد الوظيفي أو ما يعرف بالسياسة الدنيا جعلت الطابع الوظيفي يطغى على الزيارات حيث نجد ما يقرب من 100 زيارة[1] لمسؤولين تونسيين وجزائريين منهم وزراء يشرفون على اللجان القطاعية الثنائية كلجنة الطاقة، الضمان الاجتماعي، البحث العلمي، السياحة، الزراعة، المبادلات التجارية أو لحضور اجتماعات متعددة الأطراف أو تبادل زيارات ثنائية أو كمبعوثين خاصين من طرف رؤساء الدولتين[2].

الفرع الثالث: اللجان المشتركة

تبرز اللجان المشتركة في شكل هرمي حيث نجد اللجنة المشتركة الكبرى باعتبارها أعلى جهاز ثنائي ينظم العلاقات التعاونية ما بين البلدين، تليها لجنة التشاور السياسي فلجنة المتابعة نهاية باللجان القطاعية.

و تأسست اللجنة الكبرى المشتركة منذ ما يقارب الأربعين سنة أي بتاريخ 06 جانفي 1970 منبثقة عن معاهدة حسن الجوار والتعاون المبرمة نهاية العام 1969 تجتمع سنويا برئاسة الوزير الأول التونسي ورئيس الحكومة الجزائرية وانعقدت دوراتها السبعة عشر بشكل ثابت ومتوالي حيث تم عقد 6 دورات خلال الفترة 1999-2009 ابتداء من الدورة الثانية عشر التي انعقدت بالجزائر في جوان من العام 2001 والدورة الثالثة عشر والمنعقدة بالعاصمة تونس في ديسمبر 2002 والدورة الرابعة عشر والمنعقدة بالجزائر سبتمبر 2004 والدورة الخامسة عشر بتونس يومي 15 و16 فيفري 2006 والدورة السادسة عشر والمنعقدة في الجزائر عام 2007 والدورة السابعة عشر بتونس في 03-04 مارس 2008 .

أما لجنة التشاور السياسي والتي أحدثت في 1 جوان 2000 تجتمع سنويا بإشراف وزيري الخارجية بالبلدين عقدت اجتماعها الثالث بتونس يوم 20 ماي 2003 وعقدت اجتماعها الرابع بالجزائر يوم 12 جويلية 2005.

أما لجنة المتابعة فهي لجنة مكلفة بمتابعة مسار التعاون الثنائي والإشراف على تنفيذ البرامج المتفق عليها وتحضير الاتفاقات الدولية التي يوافق عليها في اجتماع اللجنة الكبرى المشتركة كما تعكف على متابعة أداء اللجان القطاعية تجتمع سنويا برئاسة كاتبي الدولة للشؤون المغاربية والإفريقية للبلدين عقدت دورتها التاسعة بالجزائر أيام 04 و05 و06 أكتوبر 2003 وعقدت اجتماعا تقييميا

[1] انظر الشكل رقم 06 الخاص بجميع الزيارات المتبادلة بين المسؤولين التونسيين والجزائريين
[2] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **العلاقات التونسية الجزائرية**، مرجع سابق

للتعاون أيام 17 و18 و19 جوان 2004 بتونس كما عقدت دورتها العاشرة بالجزائر يومي 5 و6 نوفمبر 2005، كما عقدت اجتماعا تقييميا ثانيا يومي 13 و14 فيفري 2006 بتونس وعقدت دورتها 11 بتونس يومي 1 و2 فيفري 2007.

أما اللجان القطاعية فنجد أنها مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية والمؤسساتية والفنية والثقافية والتجارية للبلدين يرأسها الوزراء المعنيون من الجانبين من أهمها:

1- **اللجنة الفنية المشتركة للطاقة:** والتي من خلالها تم التوقيع في 2002/6/19 على اتفاق إنشاء شركة مشتركة بين شركتي " إيتاب" و" سوناطراك" متخصصة في استكشاف وإنتاج البترول بالمناطق الواعدة في البلدين والتوقيع في 2002/6/16 على اتفاق لتزويد الولايات الحدودية التونسية بغاز البترول الجزائري المسيل من المنتظر أن يتدعم التعاون في مجال الطاقة من خلال مشاريع شراكة متعلقة بنقل البترول والربط التجاري الكهربائي بين البلدين ودراسة إمكانية المشاركة في تزويد وحدة التكرير بمنطقة الصخيرة بتونس بالبترول الجزائري

2- **اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة التعاون الصناعي.**

3- **اللجنة الفنية المشتركة لتنمية المبادلات التجارية:** والتي تتولى إعداد الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر .

4- **اللجنة الفنية المشتركة للضمان الاجتماعي.**

5- **اللجنة الفنية المشتركة للصناعات التقليدية.**

6- **اللجنة الفنية المشتركة للشغل والعلاقات المهنية.**

هذا بالإضافة إلى لجنة الصداقة البرلمانية بين البرلمان الجزائري ونظيره التونسي والتي تتكون من الأطر الحزبية الممثلة في البرلمانيين الجزائري والتونسي.

الفرع الرابع: التبادل التجاري

يشكل الاتفاق التجاري التفاضلي إحدى الركائز الأساسية التي تحكم العلاقات التجارية التونسية الجزائرية فالاتفاق يعتبر "إطارا قانونيا" يكفل تحفيز رفع حجم المبادلات التجارية والتمهيد لأفق سوق موحدة بين البلدين وتشجيع الاستثمار المشترك[1]

[1] **اتفاق تجاري تفاضلي بين تونس والجزائر يدخل حيز التنفيذ**، نقلا عن :
http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2079356&Language=ar

ورغم أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز 3 % من التجارة الخارجية لكل بلد إلا أن حجم المبادلات ما بين البلدين شهد نموا ملحوظا حيث بلغ حجم المبادلات التجارية 508 مليون دولار مقابل 245 مليون دولار سنة 2002[1].

سجل الميزان التجاري للجزائر مع تونس فائضا مستمرا طيلة السنوات العشر الممتدة من 1999-2009، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو تونس 259 مليون دولار. أما الواردات فقدرت بـ 249 مليون دولار سنة 2005 لكن بشكل متقارب إذ لا يتعدى الفارق في كل سنة 10 مليون دولار.

وتشمل المبادلات التجارية ما بين البلدين المواد البترولية من غاز بفضل الأنبوب العابر للأراضي التونسية والممتد لايطاليا حيث تغطي تونس من خلاله حاجيات السوق التونسية من غاز البترول المسال (جي بي أل) والغاز الطبيعي والتي كانت إلى وقت قريب أي من 2000 إلى 2008 تبلغ 150 ألف طن سنويا لترتفع إلى 300 ألف طن سنويا بداية من نوفمبر 2008[2] وحاجياته للكهرباء من خلال توقيع معاهدة الربط الكهربائي والتي قضت بالرفع من الربط المشترك للكهرباء بين البلدين إلى 400 كيلو فولت ابتداء من عام 2010 مقابل 220 كيلو فولت خلال العشرية المنصرمة.

إلا أن الميزان التجاري خارج المحروقات سجل من جهته حصيلة سلبية قدرت بـ (ناقص 06.85 مليون دولار) خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة المنصرمة مقابل (-15.50 مليون دولار) خلال نفس الفترة من 2007 نتاج الإمكانيات الكبيرة لدى تونس في الجانب الزراعي إلا أن هذا لم يمنع من تحسن صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو تونس بدورها تحسنا، حيث ارتفعت بنسبة 49.18 بالمائة لتقدر بـ 48.147 مليون دولار خلال الثمانية أشهر الأولى من2008. وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة بقيمة 16.113 مليون دولار متبوعة بالمواد الغذائية بـ91.22 مليون دولار (+03.178 بالمائة) والتجهيزات الصناعية بـ 88.5 مليون دولار (+06.138 بالمائة).

وسجلت مواد الاستهلاك غير الغذائية تراجعا بنسبة 52.18 بالمائة وكذا منتوجات التجهيز الفلاحي (52.0 مليون دولار) وأخيرا المنتوجات الخام بقيمة 17.0 مليون دولار.

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات الجزائرية التونسية، مرجع سابق

[2] الجزائر تضاعف صادرتها من الغاز إلى تونس نقلا من موقع :
http://ar.webmanagercenter.com/index.php

وفيما يتعلق بواردات الجزائر من تونس يبين توزيعها حسب المجموعات ارتفاعا في اغلبها باستثناء مجموعات المواد الغذائية والمواد الخام ومنتوجات التجهيزات الفلاحية.

وتحتل صدارة الواردات المنتوجات النصف المصنعة مرتفعة بـ 50 بالمائة متبوعة بمنتوجات التجهيزات الصناعية (+98.70 بالمائة) ومواد الاستهلاك غير الغذائية بـ (+65.33 بالمائة).

ويتميز التبادل التجاري بين الجزائر وتونس "بالضعف" حيث يتراوح ما بين1و2 بالمائة من نسبة التجارة الخارجية للدولتين، نتاج "نقص التنوع" نظرا لتشابه المنتجات وكذا لغياب المنافسة[1].

وسعيا لترقية التبادلات التجارية بين دول الاتحاد احتضنت الجزائر نهاية نوفمبر 2009 أول معرض مغاربي بمشاركة 267 مؤسسة من بينها 189 مؤسسة جزائرية و35 ليبية و32 مغربية و11 تونسية واكبه منتدى رجال الأعمال المغاربة وقد كان التعاون الثنائي الجزائري التونسي محل اهتمام نتاج الخطوات المتقدمة التي عرفها التعاون التجاري الجزائري التونسي[2].

والشكل رقم (05) يوضح حجم المبادلات التجارية بين تونس والجزائر في الفترة ما بين 2002-2006[3].

---

[1] Mebtoul , opcit , p.77

[2] نقلا عن : http://ar.webmanagercenter.com/management/article-2205-أخبار-عربية-رجال-الأعمال-المغاربة-يواجهون-مشكلة-غياب-الاندماج-الإقتصادي

[3] وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات الجزائرية التونسية، مرجع سابق

المبحث الثاني: السلوك السياسي الجزائري تجاه المملكة المغربية

المطلب الأول: طبيعة السلوك

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الآخر، والذي يرجع إلى الحضور القوي للبلدين على الصعيد شبه الإقليمي المغاربي والإقليمي الإفريقي والمتوسطي في إطار علاقات شمال-جنوب المتوسطية.

بهذا التقارب والتأثير المتبادل ارتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين فامتزجت بين الصراع والتنافس والتعاون وحتى التكامل، لكن الظروف التاريخية لعبت دورا مهما في توتر العلاقات بين البلدين انطلاقا من رفض المساعدة المغربية للأمير عبد القادر في مواجهته للفرنسيين وحادثة اختطاف طائرة الوفد الجزائري وعدم الوفاء بالالتزام الذي ينص على الدفاع المشترك ضد المستعمر الفرنسي والتفاوض الأحادي مع الفرنسيين والذي عجل باستقلال المغرب في 1956 [1]، وكذلك نتاج تصادم الإرادات الوطنية والمصالح الإستراتيجية خصوصا فيما يتعلق بمسألة الحدود[2].

الأمر الذي كرس حالة الصراع (حرب الرمال 1963، مغالا 1975) والتنافس المستمر من 1962 إلى الآن والتوتر الذي يمتد في مراحل متقطعة أبرزها مرحلة ما بعد أحداث مراكش 1994 حين اتهام المغرب للجزائر بمسؤوليتها عن التفجيرات .

مع هذا كان السلوك السياسي الجزائري تجاه المغرب تعاونيا يهدف إلى دفع مسار التكامل في إطار وحدة المغرب العربي رغم كل الاتهامات الموجهة من طرف المغرب بخصوص المساس بالوحدة الترابية المغربية فيما يتعلق بالدعم الجزائري للقضية الصحراوية.

وطيلة العشرية 1999- 2009 والتي انطلقت بمشاركة الرئيس بوتفليقة في جنازة الراحل الملك الحسن الثاني الذي كانت تربطه به علاقات صداقة قوية باعتباره رفيق درب السلاح – حسب تصريح الرئيس بوتفليقة – وحاولت فيها الجزائر بناء مسار تعاوني مع الجارة الشقيقة المملكة المغربية وفق إستراتيجية تدرجية مبنية على سياسة الحوار والتفاوض في إطار ثنائي لا يقبل الوساطة وطرفا ثالثا وتكون قاعدته الأساسية اللجان الثنائية المشتركة والتي تشرف على تناول كل الملفات العالقة بين البلدين خصوصا في جانبها الأمني بما يخدم مصلحة الطرفين.

---

[1] مقابلة مع الأمين العام لمجلس الشورى المغاربي سعيد مقدم، يوم 25 افريل 2010، بمقر مجلس شورى اتحاد المغرب العربي

[2] Grimaud , opcit , p198

المطلب الثاني: محتوى السلوك

الفرع الأول: العلاقات الثنائية

تميزت الفترة 1999-2009 بطغيان قضية هامة على مستوى العلاقات الجزائرية المغربية فمن ناحية كان الوضع العام الذي يطبع العلاقات بين البلدين متوترا نتاج غلق الحدود وفرض التأشيرة من الجانبين لذا تمحور النقاش العام للعلاقات ما بين البلدين حول ضرورة إلغاء التأشيرة وفتح الحدود البرية دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية أو الفنية والتي من شانها تعزيز المسار التعاوني.

إن طغيان الجوانب السياسية على السلوك السياسي للبلدين في نظرة احدهم للآخر أدى إلى حالة من الجمود والركود في العلاقات الثنائية والتي بقيت مشروطة بحل مشكل الصحراء.

ويتمحور التصور الجزائري لمسار التعاون باجتماع اللجان الخاصة في جميع الميادين الثنائية خصوصا فيما يتعلق بمسألة الحدود والتي تشكل فيها قضية التهريب نحو ومن الجزائر ضررا على الاقتصاد الوطني فالمتتبع للسوق الجزائرية أو المغربية يدرك أن هناك تبادلا تجاريا بين الدولتين نتاج تواجد السلع المغربية في الجزائر وأهمها الخضر والفواكه، قطع الغيار، الذهب، المخدرات، أسلحة وتواجد السلع الجزائرية في السوق المغربية الزيوت، السكر، القهوة، المواد البترولية، محركات كهربائية للمياه، الأدوات الكهرومترلية لكن هذا التبادل هو تبادل غير مشروع يتم عن طريق التهريب من الجانبين[1]

على صعيد آخر تبقى مسألة فتح الحدود عالقة نتاج التشبث الجزائري بعد جدوى فتحها لأنها لا تعود بالمنفعة على الاقتصاد الجزائري حيث يصرح بوتفليقة قائلا :

" العلاقات الثنائية هي سائرة الحدود التونسية الجزائرية مفتوحة 3 ملايين جزائري يسافرون سنويا إلى تونس بينما تستقبل الجزائر 5000 تونسي وكذلك بالنسبة للمغرب لهذا اعتقد أن الملفات معقدة "[2]

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية فان الجزائر اعتبرت أن الأمر قد تراجع بالنسبة لقضايا العنف في ارتباطه بالمغرب رغم أن الجزائر لم تعلن صراحة مسؤولية المغرب عن دعمه للإرهاب لأنها لا تريد الإساءة بالرغم من الحساسيات الموجودة على حد قول الرئيس بوتفليقة[3].

---

[1] Mebtoul , opcit , p 80

[2] عبد العزيز بوتفليقة ندوة زيارة الإمارات، مرجع سابق

[3] عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع صحيفة الشرق الاوسط، مرجع سابق

وهذا الإقرار بوجود حساسيات طبع التصور الجزائري لا بل عزز مبدأ عدم الثقة والشك المتبادل والذي يقف عثرة أمام أي تعاون ثنائي الذي انتفت فيه جميع مؤشرات التعاون فطيلة العشرية 1999-2009 انتفى توقيع أي معاهدة أو اتفاقية ما عدا اتفاقية الربط الكهربائي التي تدخل المفاوضات بشأنها منذ سبتمبر 2009 وهي مرتبطة أكثر بمشروع جهوي أوربي .

إلا أن من المصالح والمرتبطة أساسا بالعامل الخارجي كأنبوب الغاز الجزائري المار إلى اسبانيا عبر المغرب يبقى المتغير الاستراتيجي الوحيد الذي يطبع المجال التعاوني الثنائي والذي يعتبر مصلحة عضوية لدرجة انه لا يتأثر لا بقضية الصحراء ولا بقضية أخرى.

الفرع الثاني : قضية الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية إحدى المحددات الرئيسة للعلاقات المغاربية، ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة، وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي. فمحورية هذه القضية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها إما موضع اهتمام للدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية القانونية والأنتروبولوجية، أو تلك التي تنطلق من مستويات تحليل مختلفة تهتم أكثر بأبعادها الدولية رهاناتها الإقليمية أو تأثيراتها على العلاقات الثنائية[1].

وإذا حاولنا تناول القضية الصحراوية في إطار دراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب فان المنطلق سيكون جزئيا نظرا لان القضية الصحراوية ليست سوى حلقة في سلسلة وهذا ما أكده الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين حيث يقول :

"لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الإيديولوجية والسياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة"[2]

وعموما يتمحور الموقف الجزائري كما سبق الذكر على اعتبار أن الصحراء الغربية ارض مستعمرة يجب تخليصها من نير الاستعمار في مقابل هذا نجد الطرح المغربي متمحورا حول الحق التاريخي بامتداد الأراضي المغربية ليشمل الساقية الحمراء ووادي الذهب وهي الأراضي المشكلة لما يعرف بالصحراء الغربية حاليا.

---

[1] بوزاب ،مرجع سابق، ص 83

[2] مرجع نفسه ،ص86

وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر موقفا صريحا من اتفاقية مدريد والقاضية بتقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب هذه الأخيرة التي لم تكن ترى في استيلائها على الصحراء الغربية عن طريق المسيرة الخضراء إلا محطة لبناء المغرب التاريخي والذي يمتد إلى موريتانيا جنوبا ويأخذ أجزاء معتبرة من الأراضي الجزائرية. ووفقا لهذا الطرح بنت الجزائر إستراتيجيتها في إدارة الأزمة الصحراوية مع المغرب حيث ارتكزت على مبادئ الشرعية الدولية التي تكرسها منظمة الأمم المتحدة .

وقد كللت الجهود الجزائرية فيما يخص القضية بكسب الدعم الدولي لها وخصوصا الإفريقي منه ،لكن تأكيد الجزائر على دعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية مدريد وعدم اعترافها بها، يعكس مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر، والذي برز سلفا مع حرب الرمال 1963، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الادراكات السلبي وللتقاليد التراعية بين الطرفين، إذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها، حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات التراعية.

وهنا عرفت المنطقة المغاربية حالات من اللإستقرار ومن الاختراق. وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي وتأجل أكثر التكامل المغاربي، طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق هذه المسارات قد وضعتا أولويات سياسية قطرية محضة، تتحكم فيها الرهانات الإستراتيجية الذاتية التي لا تقبل الانحناء ولا التنازل ،فالموقف المغربي يصر على انه لا اتحاد مغرب عربي ولا علاقات تعاونية ثنائية بدون "استكمال الوحدة الترابية المغربية" مع تحميل الجزائر لوزر القضية حيث يصرح الملك محمد السادس بقوله :

"وحينما يجعلون منها محورا لإستراتيجيتهم العدائية، فإنما يؤكدون أنهم الطرف الحقيقي في هذا التزاع المفتعل، ضدا على مشاعر الأخوة المتبادلة بين الشعبين المغربي والجزائري. كما أنهم يرهنون مستقبل العلاقات الثنائية، وتفعيل الاتحاد المغاربي، في الوقت الذي يحرص فيه المغرب على الاندماج والتكامل، لرفع التحديات الأمنية والتنموية الحاسمة للمنطقة."[1]

في نفس الوقت تأتي المواقف الجزائرية بتصور آخر حيث تقول أن العلاقات الجزائرية مبنية على جانبان جانب العلاقات الثنائية ....و الجانب الثاني هي قضية الصحراء وهي ملف من ملفات

[1] محمد السادس، خطاب في الذكرى 34 المخلدة للمسيرة الخضراء ، نقلا عن :
خطاب-الملك-محمد-السادس-في-ذكرى-المسيرة/http://sahara-autonome.maktoobblog.com/1528056

الأمم المتحدة والجزائر لا تطالب أكثر من احترام الشرعية الدولية[1] ومشكل الصحراء الغربية مشكل يعني المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فهو ليس مشكلا جزائريا مغربيا[2] .

[1] عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية في زيارة إلى الإمارات، مرجع سابق
[2] عبد العزيز بوتفليقة ، حديث لصحيفة العرب، مرجع سابق

خلاصة:

يظهر من خلال دراسة السلوك السياسي الجزائري تجاه دول المغرب العربي وتحديدا تجـــاه كل من تونس والمغرب استنتاجا واضحا حيث نجد انه بالموازاة مع تصاعد قوي في شدة العلاقة بين الجزائر وتونس من خلال تبادل مكثف للزيارات وتبادل تجاري وسياحي بالإضافة إلى الحجم الكبير للاتفاقيات المبرمة بين البلدين نلاحظ تباطؤ في مسار التعاون الجزائري المغربي سواء من خلال انعدام وجود اتفاقيات مبرمة بين البلدين أو الزيارات التي اقتصرت على زيارة واحدة كانت مـــن طـــرف بوتفليقة لتشييع جثمان الملك الحسن الثاني.